وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس–سيدي بلعباس–

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة

–دراسة حالة الجزائر–

إعداد الطالب:

طالب سومية شهينـــــاز

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: لبيق محمد بشير

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د لبيق محمد بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا
أ.د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سـعيـــدة	مناقشا
د مختاري فيصل	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكـر	مناقشا
د شهيدي محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	مدعو

2017–2016

الإهـــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من علموني الصمود مهما تبدلت الظروف وأناروا دربي دائما

أبـــــــي وأمـــــي رحمكم الله وجزاكم بالإحسان إحسانا وبالسيئات مغفرة ورضوانا

إلـــــــى زوجـــــــي وإبـــــــــــــني

إلـــــــى كـــــل الأهـــــــل والأقـــــارب

إلى كـــــل من ســـانـــــدني وســـاعدني في هذه المسيرة.

جزاكم الله خيرا

وشكرا.

شكر وتقدير

قال الله تعالى:﴿ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾

سورة هود الآية (88)

الحمد للّه المعبود، عمّ بحكمته الوجود، وشملت رحمته كل موجود، أفتح بحمده الكلام وبحمده أفضي ما جرت به الأقلام، اللهم ربنا لك الحمد بما خلقتنا وهديتنا وعلمتنا وفرجت عنا، وجمعت فرقتنا ومن كل ما سألناك أعطيتنا، فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، أحمدك على توفيقك لإتمام هذا البحث سبحانك.

يقال أيضا من لا يشكر الناس لا يشكر الله،

أتشرف أن أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان والعرفان بالجميل إلى دكتوري الفاضل–الأستاذ الدكتور لبيق محمد بشير –على تكرمه بالإشراف على رسالتي، ولما لمسته من صدر رحب وتوجيه سديد ونصائح قيمة ومثمرة كان لها أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وإثراء هذه الرسالة فلهم مني جزيل الشكر.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة سيدي بلعباس التي كانت لي ملاذا وصرحا علميا طيبا وأخص بالذكر كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، وكافة أعضاء هيئتها التدريسية دون استثناء على ما منحوني من فضل وعطاء فشكرا لكم جميعا.

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	أ
	الشكر والتقدير	ب
	قائمة المحتويات	ج
	قائمة الجداول	ط
	قائمة الأشكال	ك
	ملخص الدراسة باللغة العربية	م
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1	المقدمة	**02**
2	مشكلة الدراسة	**05**
3	أهداف الدراسة	**06**
4	أهمية الدراسة	**07**
5	محددات الدراسة	**08**
6	هيكل الدراسة	**08**
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة		
	المبحث الأول: النمو الاقتصادي والبطالة	**12**
1	النمو الاقتصادي	**12**
1-1	ماهية النمو الاقتصادي	**12**
2-1	النمو الاقتصادي والتنمية	**15**
3-1	أنواع النمو الاقتصادي	**16**
1-3-1	النمو الطبيعي	**16**
2-3-1	النمو العابر او الغير مستقر	**16**
3-3-1	النمو المخطط	**17**
4-1	محددات النمو الاقتصادي	**17**
1-4-1	العامل البشري	**17**

2-4-1	العامل البيئي	17
3-4-1	تراكم رأسمال	18
4-4-1	التقدم التكنولوجي	18
5-1	نظريات النمو الاقتصادي	19
1-5-1	النظرية الكلاسيكية	19
2-5-1	النظرية النيوكلاسكية	22
3-5-1	نظرية شومبتر" Schumpeter Joseph "	23
4-5-1	نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو "W.Rostow"	24
5-5-1	النظرية الكينزية "Keneys"	26
6-5-1	نظرية دول العالم الثالث"نظرية الحاجة الأساسية"	27
7-5-1	نظريات النمو الحديثة	28
8-5-1	نظرية النمو المتوازن والغير المتوازن	28
2	البطالة	31
1-2	ماهية البطالة	31
2-2	معدل البطالة	34
3-2	أنواع البطالة	35
1-3-2	البطالة الاحتكاكية Frictional unemployment	35
2-3-2	البطالة الهيكلية Structural Unemployment	35
3-3-2	البطالة الدورية Cyclical Unemployment	36
4-3-2	البطالة المقنعةDisguised Unemployment	37
5-3-2	البطالة الإجبارية involuntary Unemployment	37
6-3-2	البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment	38
4-2	البطالة في الفكر الاقتصادي	38
1-4-2	النظرية الكلاسيكية	38
1-1-4-2	نظرية حد الكفاف Subsistence wage theory	38
2-1-4-2	نظرية رصيد الأجور (مخصص الأجور)wage fund theory	39
3-1-4-2	نظرية الإنتاجية الحدية للأجورMarginal production theory	39

2-4-2	النظرية الماركسية والنيوكلاسكية	40
1-2-4-2	النظرية الماركسية	40
2-2-4-2	النظرية النيوكلاسكية	41
3-4-2	النظرية الكينزية	43
4-4-2	النظريات الحديثة	45
1-4-4-2	نظرية البحث عن العمل	45
2-4-4-2	نظرية تجزئة سوق العمل	46
3-4-4-2	نظرية الأجور الكفأة	46
4-4-4-2	نظرية اختلال سوق العمل	47
	المبحث الثاني: علاقة البطالة مع المتغيرات الاقتصادية الكلية	48
1	علاقة البطالة مع الناتج المحلي الإجمالي	48
1-1	علاقة أوكن "okun's law	48
2-1	علاقة اوكن المطورة :la loi d'Okun augmenter	51
2	علاقة البطالة بالتضخم	53
1-2	منحنى فيليبس ومشكلة الركود التضخمي (Stagflation)	55
2-2	منحنى فيلبس في المدى الطويل	55
	المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري ما بين الاصلاحات والمؤشرات الاقتصادية الجزائرية (1985-2015)	57
1	الإصلاحات الاقتصادية	58
1-1	مخطط الاستقرار الاقتصادي	58
1-1-1	برنامج التثبيت الاقتصادي الأول"31-05-1989-30-05-1990"	58
2-1-1	برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني"03-06-1991-30-03-1992"	60
3-1-1	برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث"04-1994-03-1995"	61
4-1-1	أهم نتائج مخطط الاستقرار الاقتصادي	63
2-1	مخطط التعديل الهيكلي:31-03-1995 – 01-04-1998	63
1-2-1	مخطط التعديل الهيكلي والسياسة النقدية والمالية	64
2-2-1	مخطط التعديل الهيكلي وتحرير الأسعار	65

3-2-1	مخطط التعديل الهيكلي والقطاع العام والخاص	65
4-2-1	أهم نتائج برنامج التعديل الهيكلي	68
3-1	برنامج الإنعاش الاقتصادي	69
1-3-1	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي programme de soutien a la relance economique(2001-2004)	70
2-3-1	برنامج دعم النمو programme complémentaire de soutien de croissance (2005-2009)	70
3-3-1	برنامج توطيد النمو programme de consolidation de la croissance economique (2010-2014)	71
4-3-1	برنامج توطيد النمو الاقتصادي programme de consolidation de la croissance economique(2015-2019)	71
2	مكافحة البطالة في الجزائر	72
3	مؤشرات الاقتصاد الجزائري 1985-2015 (دراسة تحليلية)	81
1-3	مؤشر النمو الاقتصادي	81
2-3	مؤشر البطالة	84
3-3	مؤشر التضخم	98
4-3	مؤشر الانفاق الحكومي	100
5-3	مؤشر الصادرات	102
6-3	مؤشر الواردات	103
الفصل الثالث: الدراسات السابقة والفرضيات		
1	الدراسات العربية	106
2	الدراسات الأجنبية	117
3	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	137
4	فرضيات الدراسة	138
الفصل الرابع: منهجية الدراسة		
1	منهج الدراسة	140
2	متغيرات الدراسة	140
3	مصادر البيانات والفترة الزمنية المعتمدة	144
1-3	مصادر البيانات	144

2–3	الفترة الزمنية المعتمدة	145
4	نموذج الدراسة	146
1–4	دراسة استقراريه السلاسل الزمنية المدمجة في النموذج(Unit root test)	147
1–1–4	اختبار ديكي فولر المطور(ADF) Dicky-Fuller Augmente Test	147
2–1–4	اختبار Phillips-perron	149
2–4	منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)	149
3–4	تحقق من مصداقية النموذج	153
1–3–4	اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Lagrange [Breush-Godfrey (BG)] Multiplier Test of Residual	154
2–3–4	اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين(Autoregressive (ARCH) (Conditional Heteroscedasticity):	154
3–3–4	اختبار 'جاك- بيرا' " Jarque-Bera"	155
4–3–4	اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج(Ramsey (RESET): (Regression error specication test	155
5–3–4	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج	156
الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات		
	المبحث الأول: اختبار أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة	158
	تقدير النموذج	
1	استقراريه السلاسل الزمنية	159
2	نماذج الإطار العام	181
1–2	تحديد عدد التأخيرات الأمثل للنماذج	182
2–2	اختبار منهج الحدود (تقدير نماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة UECM)	182
3–2	تحديد العلاقة التوازنية في المدى الطويل	186
4–2	تحديد العلاقة التوازنية في المدى القصير	188
3	**التحقق من مصداقية النماذج**	190

1–3	فحص بواقي تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد	190
2–3	اختبار استقراريه النماذج (Stability Test)	192
	المبحث الثاني: تقدير علاقة قوردن "أوكن المطورة" على الاقتصاد الجزائري	194
1	دراسة استقراريه السلسلة Y_T^C والسلسلةU_T^C	195
2	تحديد عدد التأخيرات الأمثل للنموذج	199
3	اختبار منهج الحدود (تقدير نماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة $UECM$)	199
4	اختبار السببية غرانجر (The Granger causality test)	201
5	اختبار cross correlation correlogam	202
	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
1	ملخص النتائج	206
2	الإستنتاجات	210
3	التوصيات	211
	قائمة المراجع	
1	المراجع العربية	214
2	المراجع الأجنبية	226
	الملاحق	231
	ملخص الدراسة باللغة الأجنبية	238

قـــائـــــمة الـجـــداول

رمز الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1–2)	مقارنة ما بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	15
(2–2)	نسبة المسرحين حسب قطاع النشاط سداسي الأول 1998	68
(1–3)	ملخص الدراسات السابقة	123
(1–5)	اختبار ADF لاستقراريه السلسلة dGL_t	167
(2–5)	اختبار PP لاستقراريه السلسلةdGL_t	168
(3–5)	اختبار ADF لاستقراريه السلسلة GY_t	169
(4–5)	اختبار PP لاستقراريه السلسلة GY_t	170
(5–5)	اختبار ADF لاستقراريه السلسلةdGI_t /GI_t	171
(6–5)	اختبار PP لاستقراريه السلسلة dGI_t	172
(7–5)	اختبار ADF لاستقراريه السلسلة GK_t	173
(8–5)	اختبار PP لاستقراريه السلسلة GK_t	173
(9–5)	اختبار ADF لاستقراريه السلسلةdGG_t/GG_t	174
(10–5)	اختبار PP لاستقراريه السلسلة dGG_t	175
(11–5)	اختبار ADF لاستقراريه السلسلةdGX_t/GX_t	176
(12–5)	اختبار PP لاستقراريه السلسلة dGX_t	177
(13–5)	اختبار ADF لاستقراريه السلسلةdGM_t/GM_t	178
(14–5)	اختبار PP لاستقراريه السلسلة dGM_t	179
(15–5)	النتائج النهائية لاختبارات جذر الوحدة	180
(16–5)	فترات التخلف الزمني	182

(**5–17**)	اختبارات منهج الحدود للكشف عن التكامل المشترك	**184**
(**5–18**)	العلاقة التوازنية في المدى الطويل: معلمات الأجل الطويل	**186**
(**5–19**)	نتائج العلاقة في المدى القصير: نموذج تصحيح الخطأ للنموذج	**188**
(**5–20**)	نتائج فحص بواقي تقدير نموذج UECM للنموذجيين	**190**
(**5–21**)	اختبارADF استقراريه كل من السلسلة Y_T^C والسلسلةU_T^C	**196**
(**5–22**)	اختبار Phillip-Perron لاستقراريه السلسلة Y_T^C	**197**
(**5–23**)	اختبار Phillip-Perron لاستقراريه السلسلة dU_T^C	**198**
(**5–24**)	فترات التخلّف الزمني	**199**
(**5–25**)	اختبارات منهج الحدود للكشف عن التكامل المشترك	**200**
(**5–26**)	اختبار السببية غرانجر (The Granger causality test)	**201**

قـــائـــــمة الأشـــــكـــــال

رمز الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	الدائرة المفرغة للدول النامية	29
(2-2)	التوازن في سوق العمل	42
(3-2)	علاقة أوكن في الاقتصاد الأمريكي	49
(4-2)	العلاقة ما بين الناتج الإجمالي الفعلي والطبيعي ومعدل البطالة الطبيعي والفعلي.	51
(5-2)	منحنى فيلبس	54
(6-2)	منحنى فيلبس في الأجل الطويل	56
(7-2)	التطور السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة: 1985-2015	82
(8-2)	معدلات النمو الاقتصادي واتجاه البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2015	84
(9-2)	التوزيع النسبي للمتعطلين عن العمل في الجزائر خلال الفترة (1985-2015)	84
(10-2)	التوزيع النسبي للمتعطلين عن العمل حسب الجنس في الجزائر	87
(11-2)	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الفئات العمرية في الجزائر	87
(12-2)	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المنطقة الجغرافية في الجزائر	89
(13-2)	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الحالة الزوجية في الجزائر	90
(14-2)	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المستوى التعليمي في الجزائر	91
(15-2)	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب مدة التعطل في الجزائر	92

(**2–16**)	الاتجاه العام للبطالة والبطالة الدورية في الجزائر	**93**
(**2–17**)	التطور السنوي لمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة ما بين: 1985-2015	**98**
(**2–18**)	التضخم واتجاه معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2015	**100**
(**2–19**)	التطور السنوي للإنفاق الحكومي في الجزائر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ما بين: 1985-2015	**101**
(**2–20**)	التطور السنوي للصادرات في الجزائر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ما بين: 1985-2015	**102**
(**2–21**)	التطور السنوي للواردات في الجزائر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ما بين: 1985-2015	**103**
(**4–1**)	منهجية مبسطة لاختبارات الجذر الأحادي	**148**
(**5–1**)	تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة	**160**
(**5–2**)	تقدير النموذج الثالث لاختبار ADF لسلسلة GLt	**160**
(**5–3**)	تقدير النموذج الثاني لاختبار ADF لسلسلة GLt	**162**
(**5–4**)	تقدير النموذج الأول لاختبار ADF لسلسلة GLt	**163**
(**5–5**)	تطور معدل البطالة بعد الاستقرار عند الفرق الأول	**165**
(**5–6**)	الأشكال البيانية لإحصائية كل من CUSUM and CUSUMSQ	**193**
(**5–7**)	نتائج تقدير cross correlation correlogam	**202**

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري للفترة (1985-2015) باستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير العلاقة الديناميكية ما بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك في المرحلة الأولى، ثم بعدها تم تقدير علاقة "أوكن" المطورة من طرف "غوردن" الديناميكية وذلك بهدف تقدير مرونات الأجلين القصير والطويل.

وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في الآتي: أن مكونات النشاط الاقتصادي المتمثلة في كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التراكم في رأسمال تؤثر بشكل ضعيف على معدلات البطالة في الأجل الطويل في حين أن معدلات البطالة لا تستجيب في الأجل الطويل لكل من حجم الانفاق الحكومي والصادرات والواردات، بالإضافة إلى عدم تحقق علاقة فيلبس.

ومن خلال تفكيك السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة عن طريق مرشح بريسكوت HP، من أجل تحديد مسبق للاتجاه العام للبطالة وللناتج المحلي الإجمالي من أجل تقدير قانون Gordon1984، توصلنا إلى أنه لا يمكن تطبيق قانون قوردن في الجزائر، أي أن معدلات النمو الاقتصادي لا تساهم في التخفيض من معدلات البطالة كما أن النمو الاقتصادي والبطالة ذو خاصية Procyclical أي يتزامنان في تقلباتهم.

وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح هيكل الاقتصاد الجزائري بالطريقة التي تسمح باستيعاب عدد أكبر من العاملين والرفع من معدلات النمو مع تشجيع الاستثمارات التي تستخدم بكثافة اليد العاملة وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتقليل معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، البطالة، مرشح بريسكوت HP، الاتجاه العام، نموذج قوردن، منهج الحدود للتكامل المشترك.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- محددات الدراسة
- هيكل الدراسة

المقدمة:

البطالة من المشاكل الاقتصادية التي تشكل حاجز أمام التنمية والتقدم في الكثير من المجتمعات النامية وأيضا المتقدمة، بحيث تسعى هذه الأخيرة إلى تفعيل ووضع استراتيجيات وسياسات جديدة هدفها امتصاص نسبة العاطلين عن العمل[1]. بحيث تنجم هذه الظاهرة من خلال وجود اختلال ما بين العرض العمل والطلب عليه، وينتج عنها هدر للموارد البشرية بحيث أنها مكلفة للفرد والأسرة والمجتمع وتقود إلى الفقر والجريمة والانحراف.

[1]- سليم عقون.2010.**قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معل البطالة. دراسة قياسية تحليلية" حالة الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، تحت إشراف د. يوسف بركان، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص06.

إن الدراسات والأبحاث تفترض أن النمو الاقتصادي من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤدي إلى التقليل من معدلات البطالة، نظرا لوجود علاقة سببية وفقا "غرانجر" "Granger" أي أن زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي يتطلب زيادة عنصر العمل، إلا أن التحليل النظري لا يؤكد دائما هذه العلاقة كونه يعتبر أن البطالة تنتج عن خلل في السياسات الاقتصادية وإهمال العلاقات السببية المثبتة في الواقع [1]. وعليه قاموا الكثير من الاقتصادين بدراسة هذه العلاقة الرابطة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة من أجل التحقق من قانون أوكن النظري الذي توصل في دراسته التي قام بها عن الاقتصاد الأمريكي أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين (-0.35 و-0.40) أي ينخفض الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستواه الممكن بثلاثة نقاط، لتنخفض البطالة بنقطة واحدة (Okun,1962).

هذا ما يؤكد أن مختلف السياسات كان هدفها هو الحد من معدلات البطالة كونها تفترض أن هذه الأخيرة ترتبط ارتباطا مباشرا مع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن أي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ستخفض بالضرورة من معدلات البطالة. إلا أن هذا التحليل الاقتصادي لا ينطبق على كل الاقتصاديات، فهو يرتكز على طبيعة النمو الاقتصادي ونوع البطالة السائدة في الاقتصاد. فتحليل الدراسات القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لا يشير عادة إلى وجود اتجاه عام وموحد، كما لا يمكن إيجاد علاقة ذات اتجاه واحد بين النمو والبطالة، أي أن زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض في نسب البطالة بطريقة آلية[2].

أما فيما يخص الاقتصاد الجزائري فقد عرف خلال الثلاثين سنة الأخيرة الكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية، وبهدف النهوض بالاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بالمخطط الخماسي الأول للفترة الممتدة من1980إلى1984

---

[1] -مختاري، فيصل، 2008، **دراسة العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية في الجزائر**، www.kantkji.com/fiqh/files/economics/7841.doc

[2]-كحلاوي.2010.**العلاقة ما بين البطالة و النمو الاقتصادي**، مجلة تونس الاقتصادية، العدد3.

بهدف العمل على إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال الابتعاد عن سياسة مركزية الادارة[1]. وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وأحادي التصدير، حيث يهيمن فيه النفط على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات جعل منها تابعة بشكل تام لحركة الأسواق العالمية وتقلباتها ففي سنة 1986 تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمة بترولية من جراء انخفاض أسعار النفط إلى تقريبا النصف أي أن سعر البرميل بلغ 14 دولار سنة 1986 مقابل 27 دولار سنة 1985 مما تسبب في انخفاض 50% من إيرادات الميزانية التي بلغ العجز فيها 13.7% سنة 1988 وبالتالي تراجع الحركة التنموية المتخذة.

فنظرا لتدهور ميزانية الدولة كان لابد من إيجاد حلول لمعالجة الوضع، فاعتمدت الحكومة إصلاحات جديدة أولها تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وكان ذلك سنة 1987 ثم لجات إلى التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق الحر من خلال قانون النقد والقرض رقم (10/90) المؤرخ في (1990/4/14)، وقانون توجيه الاستثمارات رقم (12/93) المؤرخ في (1993/10/5) إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن بدون أثار سلبية بحيث نجم عنها ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم مع تدني مستويات النمو الاقتصادي كما هو موضح في الجدول الآتي:

السنة	معدل البطالة	معدل التضخم	معدل النمو الاقتصادي
1986	16	12.37	0.4
1989	20	9.3	4.4
1994	24.3	29.05	-0.9
1998	28	4.95	5.1

المصدر: اعداد الباحث استنادا على بيانات البنك العالمي

[1]-دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان،2012، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**، مجلة الباحث، العدد10، ص175.

فلجأت بذلك الجزائر إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من أجل الوصول إلى الموازنة العامة في الاقتصاد ولم يكن هو أيضا من غير سلبيات، بحيث قفزت معدلات البطالة إلى 30% سنة 2000 يرجع 52% منها إلى القطاع الحكومي و 48% إلى القطاع الخاص[1] ، وقد قدرت البطالة في هذه المرحلة بحوالي 4.2 مليون شخص مسّت 80 % من فئة الشباب الذين لا يتجاوز سنهم 30 سنة، وفي نفس السنة عرف الاقتصاد نوع من الانتعاش من جراء ارتفاع أسعار البترول ليبلغ سعر البرميل 28,60 دولار، وعليه تبنت الحكومة برنامج لدعم النمو من أجل إنعاش الاقتصاد وتقليل من معدلات البطالة مما كان له أثر إيجابي حيث سجل انخفاض في معدلات البطالة إلى 10.2% في سنة 2009 وضلت في هذه الحدود خلال هذه 6 سنوات الأخيرة أي في حدود 10% حيث بلغ متوسطها 10.5%، أما فيما يخص معدل النمو الاقتصادي فلم تسجل معدلات مرتفعة حيث بلغت 3.3% سنة 2012 و4.1% سنة 2014.

ففي ضل كل هذه التغيرات والتقلبات في معدلات البطالة والنمو الاقتصادي تأتي هذه الدراسة من أجل تقدير الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر، وأساس العلاقة التي تربط بينهما، ما قد يسلط الضوء على المشاكل التي يعاني منها هيكل الاقتصاد الجزائري والنمو الاقتصادي وبالتالي السماح بتحسين الواقع الاقتصادي في الجزائر من خلال هذا الجانب.

2-مشكلة الدراسة:

إن ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر يدل بشكل أساسي إلى عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من أجل حل هذه المشكلة، وعليه لابد من العمل على التقليل من نسبها عن طريق تجسيد برامج تنموية شاملة يكون هدفها الأساسي هو التخفيض من معدلات البطالة وليس العمل فقط على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لوحدها.

---

[1]- شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد، 2008، **البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية** ، المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية "، القاهرة ، جمهورية مصر العربية : 17-18 مارس، ص 17.

فقد توصّل **"أوكن"** نتيجة دراسة قياسية أجراها على الاقتصاد الأمريكي أن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية للسنوات (1960- 1947) والبطالة. تتمثل هذه العلاقة في ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستواه الممكن بثلاثة نقاط، لتنخفض البطالة بنقطة واحدة[1]. إلا أن هذا القانون لا يمكن تعميمه في كل الدول، وخاصة فالبلدان العربية حيث حققت هذه الأخيرة متوسط نمو للناتج بـ4.9%، خلال الفترة (2012 – 2000)، وكانت معدلات الأداء هي الأفضل عام 2005 حيث حقق معدل النمو بالناتج المحلي للعالم العربي 9%، بينما كان عام 2009 هو الأسوأ وفق هذا المؤشر، حيث حقق معدل النمو 1.1%، بسبب التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية. وبالرغم من كل هذا إلا أن معدلات البطالة لا زالت مرتفعة[2] ففي الجزائر قدرت معدلات البطالة 9،8% سنة 2012 رغم بلوغ احتياطاتها من العملة الأجنبية 190 مليار دولار.

ففي ضل هذه الظروف أتت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة مستخدمتا المنهج الكمي القياسي، من أجل تحديد الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

وعليه تطرح هذه الدراسة العديد من التساؤلات التي يمكن من خلالها الاستدلال عن أهمية مشكلة الدراسة:

أولا: هل يوجد ترابط حقيقي ما بين معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة بمعنى أخر هل يتحقق قانون قوردن " Gordon" في الاقتصاد الجزائري؟

ثانيا: ما هو اتجاه العلاقة ما بين معدلات البطالة ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر؟

ثالثا: هل لمعدلات التضخم أثر على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري؟

---

[1]-دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر،2013، **دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة فرحات عباس سطيف، 12/11 مارس ، الجزائر، ص 10-11.

[2]- صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/ar

رابعا: هل هناك عوامل أخرى تؤثر على معدلات البطالة في الجزائر؟

خامسا: لماذا معدلات البطالة في الجزائر بقت مرتفعة بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؟

3-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى دراسة وتحليل الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة وينبثق من ذلك الأهداف الفرعية التالية:

أولا: تحليل مدى تأثير النمو الاقتصادي في كل من المدى القصير والمدى الطويل على البطالة في الجزائر.

ثانيا: تحديد مدى مرونة البطالة بالنسبة للناتج الحقيقي في الأجلين الطويل والقصير في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

ثالثا: تحديد مصادر البطالة من خلال التحقق من مدى تأثير متغيرات الدراسة على البطالة في الجزائر.

رابعا: استخلاص بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لمعالجة هذه الظاهرة.

كما تهدف هده الدراسة أيضا إلى:

- ❖ استعراض مراحل تطور البطالة في الجزائر وإلقاء الضوء على الاختلافات التي حصلت فيه.
- ❖ دراسة خصائص البطالة والنمو الاقتصادي من خلال التحولات الهيكلية وبرامج الإصلاح التي طبقت في الجزائر.

4-أهمية الدراسة

تكمن الأهمية الأساسية لهذه الدراسة في محاولة التحكم في ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري وذلك بتحديد ومعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي، وبعض مؤشرات الأداء الاقتصادي. وذلك بعد أن بلغت مشكلة البطالة ذروتها وتشبعت اتجاهاتها، لذلك فإن معرفة محددات البطالة، والنمو الاقتصادي سوف تساهم وبلا شك في توجيه السياسة الاقتصادية وتخطيط لاتجاهات القوى العاملة، وتصحيح في مخرجات التعليم مع إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية بما يلائم معطيات الاقتصاد الجزائري ومخرجاته.

وينبق عنه الأهداف الفرعية التالية:

أولا: قامت الجزائر بجموعه من الإصلاحات الاقتصادية من أجل العمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار الأثار السلبية التي يمكن أن تترتب عنها وذلك لغياب الدراسات العلمية والموضوعية التي تساعد على تجنب هذه الأثار.

ثانيا: يكتسب الموضوع أهميته من خلال توجه الكثير من الاقتصاديين والباحثين والخبراء الماليون والاقتصاد الكلي إلى الموضوع وخاصة في الدول النامية التي تعاني من مستويات بطالة مرتفعة مع معدلات نمو اقتصادي متدنية.

5-محددات الدراسة

1- تقتصر هذه الدراسة التطبيقية على الفترة 1985-2015 وهي السنوات التي سوف نبني بها النموذج القياسي للدراسة.

2- إشكالية الربط ما بين التحليل النظري للظاهرة والتحليل القياسي.

3- تباين الاحصائيات والبيانات من قاعدة إلى اخرى ومن مصدر إلى اخر، وهو ما يؤثر على عملية التحليل والقياس.

4- عدم وجود تسهيلات من طرف المشرفين على الهيئات الخاصة بالنظام المعلوماتي الجزائري.

5-إقتصار الدراسة على النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الجزائري فقط ولذلك ستنطبق النتائج على الاقتصاد الجزائري وقد لا تنطبق على بلد أخر بسبب تغير الاحصائيات وطبيعة الاقتصاد في كل بلد.

6-هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية العامة للموضوع والأسئلة المنبثقة عنها فقد تم تقسيم الدراسة إلى 06 فصول:

- تناول الفصل الأول مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، والمحددات التي واجهت الدراسة.
- أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى الإطار النظري من حيث ماهية البطالة والنمو الاقتصادي وأساس العلاقة التي تربط بينهم، مع تحديد أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة من أجل التحكم في معدلات البطالة ودفع عجلة الاقتصاد.
- بينما الفصل الثالث فيحتوي على أهم الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- أما الفصل الرابع يتطرق الباحث إلى بيان المنهجية المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة من خلال عرض مجتمع وعينة الدراسة، مع الإشارة إلى مصادر البيانات ومتغيرات الدراسة بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- ويتم في الفصل الخامس إبراز النتائج وأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في النمذجة القياسية.
- بينما اشتمل الفصل السادس على الخلاصة وتقديم التوصيات اللازمة للتخفيف من معدلات البطالة وتحسين معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والبطالة

المبحث الثاني: علاقة البطالة مع المتغيرات الاقتصادية الكلية

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري ما بين الإصلاحات والمؤشرات الاقتصادية الجزائرية (1985–2015)

مر الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى الآن بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات أثرت بشكل كبير على مسيرته التنموية، وعليه اضطرت الحكومة إلى الخوض في مجموعة من الإصلاحات بهدف تحسين الوضعية الاقتصادية للبلد بدءا من الثورة الزراعية (1965-1978) التي هدفت إلى تحسين وإعطاء دفعة جديدة للقطاع الزراعي والصناعي بطريقة غير مباشرة من خلال توفير المواد الأولية ذات الأصل الزراعي[1].

ولكن أزمة البترول التي ضربت الجزائر سنة 1986 بينت هشاشة النظام وعدم تمكنه من المواجهة بحيث عرفت هذه الفترة زيادة في معدلات التضخم، وزيادة في الدين العام إلى معدلات لم يعرفها من قبل 27 مليار دولار سنة 1989 و33 مليار دولار سنة 1995 و1996 كما عرفت زيادة في معدلات البطالة إذ بلغت 29.30 % سنة 1999[2].

وعليه كان لابد للجزائر الخوض في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية فرضت غالبا من طرف مؤسسات التمويل الدولية، إلى جانب ذلك قامت السلطات في مطلع سنة1990 بإصلاحات سياسية تمثلت في التعددية الحزبية والابتعاد عن نظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) مع كل هذه الإصلاحات والرؤى التفاؤلية إلا أن الجزائر عرفت أزمة سياسية حادة (عدم استقرار سياسي دام أكثر من 10 سنوات).[3]

وبحلول سنة 1999 تغير الحكم وعمد إلى القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية التي كانت أثارها إيجابية بحيث تحسن الوضع الأمني للبلد من خلال قانون العفو المدني وقانون السلم والمصالحة الوطنية، ومن الناحية الاقتصادية جاءت 03 مخططات خماسية من1999إلى 2014 لدعم وإنعاش الاقتصاد والتي تزامنت أيضا مع ارتفاع

---

[1] - موسى معمري.2009.**اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية.1989-2009**، رسالة ماجستير، أنور راشد القرعان، تخصص اقتصاد، جامعة اليرموك ، الأردن، ص 39.

[2]- سليم عقون،2010، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3]-Joffe,G.2002.**the role of violence within the Algerian economy**, journal on north African studies,vol7(1),p2.

أسعار النفط بحيث فاق سعر البرميل 88 دولار سنة 2008 لتعرفت الجزائر تحسن ملحوظ في المتغيرات الاقتصادية الكبرى.

بناءا على كل هذا قمنا من خلال هذا الفصل بإعطاء نظرة شاملة ومفصلة على أهم الإصلاحات الاقتصادية التي طرأت على مستويات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر من 1985إلى غاية 2015 وذلك من خلال عرض أهم البرامج والمؤشرات الاقتصادية المرتكزة على بيانات إحصائية لأهم المنظمات الدولية.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والبطالة

إن كل من النمو الاقتصادي والبطالة من المواضيع التي نوقشت كثيرا وذلك لأهميتها في الاقتصاد فمعظم الاقتصاديين والنظريات الاقتصادية تناولت هذا الموضوع من أجل معرفة أسبابه وكيفية التخفيض من معدلاته كونها تعتبر كابح تتخبط فيه الدول النامية.

1-النمو الاقتصادي:

1-1 ماهية النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي "Gross Domestic Prodect" أو الدخل الوطني الإجمالي[1]، كما يعرف أيضا على أنه" زيادة الإنتاج أو الدخل في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها"،[2]ويعرف أيضا على أنه "نتاج الموقف الوضعي، وأنه يعود لمفهوم ضيق كمي وقابل

---

[1]- سيد أحمد كبداني 2013، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية «دراسة تحليله قياسية"**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، تحث اشراف اد بن بوزيان محمد، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، ص 17-18.

[2]-مصطفى بن ساحة، 2011، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"** دراسة حالة مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، تخصص تجارة دولية، تحت إشراف د. اعمر عزاوي، المركز الجامعي بغرداية، ص4.

للقياس، متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي، ومع أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أن في ذاتها تضل مفهوما ذا طبيعة اقتصادية صافية. فالنمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلة وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو في القيم والتوجهات والتنظيم والثقافة باختصار دون بديل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي"[1].

فحسب Schumpeter"[*] النمو ينصرف إلى التغير البطيء على المدى الطويل والذي يثم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل النمو السكاني، ومعدل نمو الادخار"[2] وبالتالي يتم حسبه قياس النمو بطريقتين أما عن طريق معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي أو معدل الناتج الوطني الإجمالي الفردي الذي يقيس لما المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد[3].

أما shapiro,1995 يعرفه على أنه الزيادة النسبية في الناتج القومي مقاسا بالأسعار الثابتة[4]أما الاقتصادي S.Kuznets,1955 [**]فيعرف النمو الاقتصادي على أنه "زيادة قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية تعتمد على كل من التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية"[5]، وبالتالي يمكن تعريفه على أنه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة[6] " ؛ ويعرفه " J.Rivoire" بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في

. [1]- عجمية محمد عبد العزيز،2007، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، ص73.

[*]**جوزيف شومبتر Schumpeter**: اقتصادي امريكي ولد في تشيك سنة 1883 لديه عدة مؤلفات اقتصادية من بينها nature et contente principal de la théorie economique سنة 1908، le cycle des affaires سنة 1939.

[2]- عبد الله الصعيديّ،2004، **مبادئ علم الاقتصاد**، مطابع البيان التجارية، دبي، ص281.

[3]- محي الدين حمداني،2009، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص تخطيط، تحت إشراف اد. رابح زبيري، جامعة الجزائر، ص06.

[4]- Shapiro,E.1996.**Macroeconomic Analysis**., Galgotia Publications, New Delhi.p429.

[**]**سيمون كوزنسKuznets:** اقتصادي امريكي من مواليد 1901 متحصل على شهادة نوبل في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي من اعماله الدخل القومي ورأسمال، التحليل الكمي والمقارن للنمو الاقتصادي.

[5]-ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق،2006.دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.ص175

[6] - كامل رشيد على التل،1991، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد، تحت إشراف د منذر الشرع جامعة اليرموك الأردن، ص41.

الإنتاج أو الرفاهية بحيث تكون الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة [1] ويمكن تعريفه أيضا بالزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلالها، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الناتج القومي والعكس صحيح[2]" ، ونلخص متطلبات النمو الاقتصادي فيما يلى:

- زيادة مستمرة في الناتج القومي.
- التقدم التكنولوجي وهو ضروري لكنه غير كاف.
- وجود تغيرات إيديولوجية ومؤسسية تساند النمو.

أما francois perroux[*] 1969 يعتبر أن النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما، الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية [3].

وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

وعليه فإن النمو الاقتصادي يأخذ واحد من الأشكال الثلاث[4]:

- معدل نمو اقتصادي ثابت: أي ينمو بنسبة ثابتة عبر الزمن.
- معدل نمو اقتصادي متزايد: ينمو بنسب كبيرة عبر الزمن.
- معدل نمو اقتصادي متناقص: ينخفض معدل النمو عبر الزمن وقد يكون راجع ذلك إلى مرور البلد بأزمة اقتصادية أو سياسية.

---

[1]-عبد الرزاق بن هارون،2013، **استراتيجية ترقية الصادرات الغير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر" قطاع الزراعي: حالة التمور الجزائرية**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، تحث اشراف أ لخميسي خليفة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص03.

[2]-عبد الوهاب الأمين،2002، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، ص371.

***فرانسوا بيرو francois Perroux**: اقتصاد فرنسي ولد في 19ديسمبر1903 من مؤلفاته:Pouvoir et économie في 1973، Pour une philosophie du nouveau développementفي 1981.

[3]-Paul massé,2011 , **histoire economique social du monde :de l'origine de l'humanité XX[e]siecle**, tome(01),Edition l'harmattan, paris,357.

[4]-وعيل ميلود،2014، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية «دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010»**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، تحت اشراف د هاشم جمال، جامعة الجزائر3،ص09.

1-2النمو الاقتصادي والتنمية:

لا يجب الخلط ما بين كل من مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بحيث أن لكل منهم تفسير بحيث تعبر التنمية الاقتصادية عن "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية[1]" ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية تهتم بالقرارات التي من شأنها تحسين معدلات النمو وزيادة مستويات الدخل الفردي أي الانتقال من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة إلى الفرد إلى هيكل يحقق إنتاجية أحسن من خلال تغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي[2]، على عكس النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى تحسين معدلات النمو الكلية والفردية دون التأثير على هيكل الاقتصاد.

من خلال الجدول رقم(2-1) سوف نبين أهم الفروقات ما بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[3]

الجدول رقم (2-1): مقارنة ما بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
ذا مفهوم كمي حيث يهتم بالزيادة في حجم شيء معين مثلا: معدل النمو السكاني، معدل الدخل الوطني...الخ.	ذات مفهوم كمي ونوعي حيث تهتم بكل من التغيرات الهيكلية والمؤسسية، والنوعية والتقنية بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي.
يعبر عن الزيادة في الدخل الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد بدون التأثير على هيكل الاقتصاد.	حدودها أكبر بحيث تهتم بكل من الدخل الفردي والتغيرات الهيكلية.
يعبر عن التغيرات المستمرة والمنتظمة	يعبر عن المتغيرات العفوية والمتقطعة

[1]-دريس رشيد، بن حمو فايزة،2015، **المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي: تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وشبه المجتمع**، ملتقى دولي حول معوقات التنمية الثقافية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص07.

[2] - مصطفى بن ساحة،2011، مرجع سبق ذكره، ص03.

[3] -معط الله امال،2015، **اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر1970-2012**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد كمي، تحث اشراف اد بالمقدم مصطفى، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص110-113.

1-3 أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن التميز بين 03 أنواع من النمو الاقتصادي إذا اعتبرنا أن النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة[1]

1-3-1النمو الطبيعي Naturel growth:

هو عبارة عن النمو الناتج عن انتقال المجتمع من الاقطاعية نحو الرأسمالية من خلال عمليات موضوعية منتظمة في 04 مراحل:

- **المرحلة الأولى:** عن طريق اتباع التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الزراعة إلى الصناعات اليدوية ثم إلى الصناعات الكبرى.
- **المرحلة الثانية:** من مرحلة تجميع رأسمال بهدف القيام بالتجارة الخارجية إلى الصناعة.
- **المرحلة الثالثة:** الدخول إلى السوق وزيادة عملية المبادلات، من خلال زيادة كميات الإنتاج بهدف تعظيم المداخيل.
- **المرحلة الرابعة:** تشكيل سوق محلي يضم كل من العرض والطلب وذلك بنية تشكيل سوق وطني واسع.

إن هذا النوع من النمو نجح أكثر في الدول المتقدمة وبعت بوثيرتها التنموية بأثر المضاعف ومعجل نظرا لطبيعتها الاجتماعية والثقافية.

1-3-2 النمو العابر أو الغير مستقر[2] Ustable growth :

هو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة تغيرات مفاجئة وغير مبرمجة فينتج من جراءها نمو ويختفى بزوالها، هذا النوع من النمو نجده غالبا في الدول النامية التي تعرف عدم مرونة البنى الاجتماعية والثقافية مما يعطل من أثر المضاعف والمعجل وبالتالي يحقق لنا نمو من غير تنمية.

---

[1]- محي الدين حمداني،2011، مرجع سبق ذكره، ص08

[2]-حبيب كميل، البني حازم،2000، **من النمو والتنمية الى العولمة واللغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ص26-27.

1-3-3 النمو المخطط Planned growth:

إن هذا النوع من النمو يتوقف على عملية تخطيط مدركة، بحيث أن زيادة معدلات النمو من عدمها تتوقف على قدرات المخططين في إعداد هذه الخطط الاقتصادية كما تتوقف أيضا على واقعية الخطط المرسومة. بالإضافة إلى متابعة التنفيذ ومشاركة الجمهور في العملية.

إذا استمر هذا النوع من النمو خلال فترة زمنية طويلة يتحول إلى نمو مضطرد ومن تم إلى تنمية اقتصادية[1].

1- 4 محددات النمو الاقتصادي:

لكي يتحقق النمو الاقتصادي لأي بلد لابد من توفر مجموعة من العوامل نذكر منها:

1-4-1 العامل البشري:

إن العمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ينتج عنه الزيادة في متوسط الدخل الفردي مع بقاء معدلات النمو السكاني منخفضة أي أن كلما كانت الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي الإجمالي أكبر من النمو السكاني يؤدي إلى الرفع من معدلات متوسط الدخل الحقيقي للفرد[2]، وعليه تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والعكس صحيح أي أن ارتفاع معدلات النمو السكاني بنسبة أكبر من معدلات الناتج الوطني الحقيقي فهذا سوف يؤثر سلبا على معدل الدخل الحقيقي للفرد ومنه نستنتج أن زيادة الكثافة السكانية يعتر كابح للنمو الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات وخاصة الدول النامية التي تسجل معدلات مرتفعة لزيادة السكان مقارنة مع الدول المتقدمة.

1-4-2العامل البيئي:

إن العوامل البيئية المناسبة من طبيعة الأرض، المياه، المناخ.... الخ تساعد كثيرا في ازدهار الاقتصاد وكذلك نموه إلا أن بعض الاقتصاديون يعتبرون أنها هذا العامل غير كافي لوحده. وبالتالي من أجل حسن الاستغلال من طرف العامل البشري يجب:

---

[1]-المرجع نفسه، ص27-28.

[2]-وعيل ميلود،2014، مرجع سبق ذكره، ص10.

- توفر كل من رأسمال والمهارات الأساسية من أجل حسن استغلال الموارد.
- أن يكون الطلب مبرر كافي من أجل الاستغلال.

1-4-3 تراكم رأسمال Gross capital formation :

تراكم رأسمال هو مقدار كل ما يحوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية، المؤسسات الإنتاجية وتكون حتما ناتجة عن الزيادة في حجم الادخار والذي يعتبر نسبة من الدخل التي يستغنى عنها في الاستهلاك الحاضر ويؤثر بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي.

ويحدد معدل التراكم في رأسمال من خلال توقعات الأرباح ومختلف السياسات الرامية إلى تشجيع حجم الاستثمارات بالإضافة إلى التخلي عن بعض المداخيل في الحاضر[1].

1-4-4 التقدم التكنولوجي:

يعتبر من المحددات الأساسية في تحسين وزيادة عملية النمو الاقتصادي[2] بحيث أنه يعبر عن درجة تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل الرفع من مستويات الرفاهية للأفراد، حيث زيادة الابتكارات والاختراعات يؤدي إلى تطور اقتصادي وليس فقط من ناحية الابتكارات بل يتعدى ذلك إلى زيادة تحسين استغلال الموارد واكتشاف موارد أخرى من خلال زيادة الدراسات الحديثة[3].

---

[1]- مصطفى بن ساحة،2011، مرجع سبق ذكره، ص09.
[2] -مدحت القرشي،2007، **التنمية الاقتصادية وموضوعات ونقاشات**، دار وائل، الأردن، ص142.
[3]-مصطفى بن ساحة،2011، مرجع سبق ذكره، ص11.

1-5 نظريات النمو الاقتصادي:

تطرق العديد من الاقتصادين عبر مختلف المدارس الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي بإعطائه تحليل ومفهوم مختلف تبعا لنظرتهم، سوف نحاول من خلال هذا العنصر عرض مفهوم النمو عند مختلف الاقتصاديين وعبر مختلف المدارس.

1-5-1 النظرية الكلاسيكية:

من خلال هذه المدرسة نفرق ما بين أربع اقتصاديين تناولوا النمو الاقتصادي وكان أولهم:

أولا: أدم سميث[*]"Adam Smith"

اعتبر أن التوازن الاقتصادي في أي اقتصاد يحدث تلقائيا، أي عدم تدخل الدولة في الاقتصاد وكانت هذه من الفرضيات التي يرتكز عليها الكلاسيك كون أن تدخلها يؤثر سلبا على الاقتصاد وتركه لقوى السوق (العرض والطلب)، كما اعتمد على ما يسمى باليد الخفية. وقد بين أدم سميث أن الادخار هو أساس النمو الاقتصادي وذلك من خلال كتابه ثروة الأمم (1886)، وحسبه فإن الدخل الكلي يتكون إما من الأجور، الريوع أو الفوائد مستخدما في ذلك عناصر الإنتاج الأساسية ألا وهي عنصر العمل، رأسمال، والأرض[1].

ا/-الأجور: اعتمد أدم سميت على نظرية أجر الكفاف التي تنص أن تكون مستويات الأجر تعادل قيمة احتياجات الفرد وتختلف قيمها من اقتصاد إلى أخر، ففي حالة ازدهار الاقتصاد تلجأ المؤسسات إلى الاستثمار أكثر وبالتالي يزداد تراكم رأسمال الذي يولد مناصب الشغل أي الطلب على العمل من طرف المؤسسات[2]، وبالتالي ترتفع معدلات الأجر عن السائدة في الاقتصاد هذه الحالة من الانتعاش تؤدي إلى ارتفاع النمو الديموغرافي لكن بمجرد دخول الاقتصاد في حالة استقرار تتوقف معدلات النمو عن الارتفاع لكن الطلب على العمل سوف يزداد نظرا لارتفاع نسبته في فترة الإنعاش فنظرا لهذا تنخفض معدلات

***ادم سميث Adam Smith:** ولد سنة 1723 ببريطانيا. هو مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي من اهم مؤلفاته ثروة الأمم 1776، نظرية الشعور الأخلاقي 1759.

[1]- إسحاق كواشخية،2015، **النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر "تحليل مدى ملائمة قانون اوكن"**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، تحث اشراف د عقبة عبد اللاوي، جامعة حمة لخضر بالوادي، ص12.

[2] - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص56.

الأجر لمستوى الكفاف. أما في حالة اقتصاد فتي يعمل بعنصر انتاج واحد ألا وهو عنصر العمل الذي يحدد لنا قيمة الإنتاج[1]وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي، وتقُّوده إلى حالة السكون.

ب/–الريع: ماهي إلا العوائد التي يتحصل عليها مالكي الأراضي من خلال تأجيرها وليس من خلال إنتاجيتها ويتحدد وفقا للطلب إذا زاد الطلب ترتفع أسعار الأراضي ويتولد الريع أما إذا انخفض الطلب تنخفض الأسعار وتنقص قيمة الريع.

ج/– الربح: هي القيم المتحصل عليها من خلال استثمار رؤوس الأموال إلا أن ارتفاع هذه الأخيرة في الاقتصاد يؤدي حتما إلى انخفاض مقدار الأرباح وبالتالي زيادة الطلب على العمل وارتفاع مستويات الأجر وعليه فإن كل من الأجور و الأرباح تأخذ اتجاهين متعاكسين[2].

ثانيا: دافيد ريكاردو[*]"David Ricardo"

ارتكز في تحليله على كل من مبدأ تناقص الغلة والقطاع الفلاحي حيث اعتبر أن الأرض هي أساس النمو الاقتصادي.

وقد قسم ريكاردو المجتمع الى ثلاث طبقات[3]:

–الرأسماليون: فهما المحرك الرئيسي لعملية الاستثمار من خلال تحسين الطرق الإنتاجية، وضخ أموال في مشاريع جديدة بهدف زيادة تنمية الاستثمار.

–العمال: فمهمتهم هو توفير مستلزمات الإنتاج واليد العاملة من أجل التسيير الحسن للمشاريع الاستثمارية.

---

[1]- نفس المرجع، ص58.

[2]-مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص14.

دافيد ريكاردو[*]"David Ricardo" : ولد سنة 1772 في إنجلترا قام بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الرأسمالي وله نظرية تدعى : قانون الميزة النسبية.

[3]-وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص18.

–الاقطاعيون: أي أصحاب الأراضي وهو المحرك الرئيسي في المستثمرات الفلاحية

وكما قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات فهو يقسم المداخيل الى ثلاث أيضا[1]:

ا/**–الربح:** تعتبر من أهم المداخيل التي يتحصل عليها الرأسماليون ويتم إعادة ضخها في العملية الإنتاجية بهدف توليد أرباح أكبر، وتنخفض قيمته كلما زاد اصلاح الأراضي الغير الخصبة بهدف استغلالها.

ب/**–الأجر:** يقسم ريكاردو الأجر إلى إثنين وهما الأجر الطبيعي الذي يمثل الأجر الفعلي في المدى الطويل وبين الأجر السوقي السائد في السوق الذي يتحدد بقوى السوق (العرض والطلب).

ج/–الريع: اعتبره ريكاردو أنه يأتي نتيجة الاحتكار أي لا يظهر في حالة المنافسة كون الأفراد الذين سيطروا على الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على ريع أكبر مقارنة على الذين سيطرو على أراضي أقل خصوبة.

ثالثا–روبرت مالتوس*"Robert malthus"[2]:

اعتمد في تحليله على كل من نظرية السكان التي تفسر أن مستوى الزيادة في السكان يكون وفقا لمتتالية هندسية بينما الزيادة في الغذاء فيكون وفقا لمتتالية حسابية، وهذا ما يجعل النمو السكاني أكبر من النمو في الغذاء فبدوره يؤثر سلبا على المداخيل التي تصبح عند مستوى الكفاف، فنلاحظ أن معدلات النمو السكاني لها علاقة عكسية مع معدلات النمو الاقتصادية، وتتطرق أيضا إلى الطلب الفعال في تحديد مستويات الإنتاج إلا أن نظرة مالتوس كانت سلبية جدا ولم تثبت صحتها في الدول المتقدمة نظرا لارتفاع مستويات الغذاء مقارنة بالنمو الديموغرافي.

---

[1]-إسماعيل شعباني،1997، **التنمية الاقتصادية، دار** هومة، الجزائر، ص63.

* **روبرت مالتوس"Robert malthus:** ولد في إنجلترا سنة 1766 من أشهر مؤلفاته: مبادئ السكان 1798 اين بين نظريته حول تزايد السكان، مبادئ الاقتصاد السياسي1820.

[2]-كبداني سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص36.

رابعا–كارل ماركس[*]"Karl Marx":

قامت نظريته على تحليل النظام الاجتماعي السائد ألا وهو النظام الرأسمالي بحيث اعتبر أن هذا الأخير يقسم المجتمع إلى طبقتين الرأسماليون والعمال بحيث الأول يملك وسائل الإنتاج ورأسمال بينما العمال فيملكون اليد العاملة، وكان هدف الرئيسي للرأسمالين هو تعظيم الربح وتخفيض التكاليف عن طريق الاعتماد على مختلف التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج[1].

كما اعتبر أن التطور التكنولوجي أثر سلبا على معدلات البطالة حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل بنسبة كبيرة في الاقتصاد.

❖ **انتقادات النظرية الكلاسيكية:**

- لم يأخذوا بعين الاعتبار الطبقة المتوسطة.
- التقليل من أهمية التقدم التكنولوجي
- عدم واقعية نظرية أجر الكفاف.
- اعتبروا أن النمو يمر بمراحل سكون وهذا لا ينطبق مع الواقع[2].

1–5–2 المدرسة النيوكلاسكية: [**] "A. Marshall"، "K.Wicksell"و"J.Clark"

اعتبروا أن النمو الاقتصادي قد لا يمر بفترات ركود على عكس ما أورد سميث، وأن هذا الأخير يعتمد على ما يتاح من موارد في المجتمع من " أرض، وعمل، ورأسمال، وتنظيم وتكنولوجيا[3]، كما اعتمدوا على آلية السوق أي العرض

---

* **كارل ماركس"Karl marx":** ولد سنة 1818 في المانيا من اهم مؤلفاته: بيان الحزب الشيوعي 1848، راس المال 1867.

1- حمدي باشا رابح.2006، **ازمة التنمية والتخطيط في ضل التحولات الاقتصادية العالمية**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، ص11.

2 - عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث، ص:34-35. http://www.google.fr/url?url=http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads

الفريد مارشال A. Marshall: ولد سنة 1842 في بريطانيا من أشهر مؤلفاته: مبادئ الاقتصاد 1890.

3- سيد احمد كبداني، مرجع سبق ذكره، ص 38.

والطلب بحيث يلجأ المنتجين إلى تعظيم الأرباح بينما المستهلكين فهدفهم هو تحقيق أقصى إشباع في حدود الإمكانيات المتاحة في السوق من الأطر الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد من إمكانية تطبيقه في الدول النامية[1].

❖ نموذج سلو-سوان* (Solow-SWAN) للنمو من أشهر النماذج النيوكلاسكية، ويفترض النموذج إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ونمو عرض العمل بمعدل ثابت، كما يفترض أن الادخار هو نسبة من الدخل الذي يتم استثماره، وبدلاً من افتراض ثبات نسبة الناتج إلى رأسمال، استخدم (Solow) دالة الإنتاج الخطية المتجانسة التي تسمح بإمكانية الإحلال بين رأسمال والعمل[2].

❖ **انتقادات المدرسة النيوكلاسكية[3]:**

- اعتمدت فقط على الجانب الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية، الثقافية، والسياسية.
- إن النيوكلاسكية اعتبروا أن النمو الاقتصادي يكون بوثيرة منتظمة ومتزايدة إلا أن الاقتصاديون اعتبروا أن النمو يكون دفعة.
- التحليل اعتمد أكثر على الفترة القصيرة الأجل.

1-5-3 نظرية شومبتر** " Schumpeter Joseph "

تأثر بالرأسماليين ونظرية مالتس للسكان فقد اعتبر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" 1911م أن النمو الاقتصادي يكون بسيادة المنافسة والعمالة الكاملة في الاقتصاد شرط ألا يكون هناك صافي استثماري أو زيادة سكانية، مبتعدا في ذلك على التحليل الساكن، كما حاول أن تكون النظرية تلم بكل من الجوانب التالية: الاقتصاد، الإحصاء، التاريخ، وعلم الاجتماع وعليه أصبح يناقد الكلاسيك والكنيزين[4].

---

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص35.

* **روبرت سلو Solow:** اقتصادي امريكي ولد سنة 1924، متحصل على شهادة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

[2]-مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص16.

** **شومبتر" Schumpeter Joseph ":** ولد سنة 1883 في التشيك اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد

[3]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص36.

[4]-مدحت محمد القريشي، مرجع سبق ذكره، ص71-73.

❖ **انتقادات نظرية[1] Schumpeter** :

- اعتبر أن الادخار هو المؤثر على سعر الفائدة.
- لم يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تكبح النمو مثلا: النمو السكاني، تناقص الغلة...الخ.

1-5-4 نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو: [*] "W.Rostow":

ضمن هذه النظرية اعتبر روستو أن النمو الاقتصادي لابد أن يمر بمراحل بحيث أن كل مرحلة ماهي إلا تمهيد للمرحلة التي بعدها وطريق وجوبي لكل الدول من أجل الوصول إلى التقدم، وقد مرت بها كل الدول المتقدمة للخروج من اقتصاد زراعي بدائي إلى اقتصاد صناعي متطور.

-مراحل نظرية مراحل النمو الاقتصادي[2]:

❖ **مرحلة المجتمع التقليدي:Traditionnel society** المرحلة البدائية، تميزت هذه الفترة باقتصاد معتمد على القطاع الزراعي مع الاعتماد على وسائل بدائية، كما كان النظام العشائري هو المهيمن في البلد بحيث كان المجتمع يعتمد على العادات والتقاليد، فقد عرفت هذه الفترة انخفاض مستويات الدخل الفردي من الناتج الوطني، وهي فترة طويلة نسبيا أي تأخذ هذه المرحلة وقت كبير.

❖ **مرحلة التهيؤ للانطلاق:The perequistes for take off** ماهي إلا فترة انتقالية ما بين المرحلتين المرحلة التقليدية ومرحلة الانطلاق، فمن خلال هذه المرحلة تتجسد ملامح التغير الجذري أي بداية التحول من وسائل الانتاج التقليدية إلى الوسائل الحديثة[3]، كما عرفت هذه المرحلة ظهور الصناعات

---

[1]-معط الله امال، مرجع سبق ذكره، ص149.

* **لروستو: "W.Rostow"** اقتصادي امريكي ولد سنة 1916، قدم نظرية تسمى مراحل النمو.

[2]-عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص39.

[3]-عجمية محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص151.

الخفيفة إلى جانب الزراعة بهدف التقليل من معدل الاستيراد من الخارج عن طريق زيادة الإنتاج، زد على ذلك تطوير البنى التحتية للبلد كونها تعتبر من أول مراحل التطور.

❖ **مرحلة الانطلاق:The take of period** هي مرحلة أساسية فالتطور والنمو الاقتصادي وذلك بالابتعاد عن كل المظاهر البدائية في الإنتاج واستحداثها كما يتم إعادة توزيع الدخل في المجتمع بما يتماشى مع تحقيق العدالة الاجتماعية وأهم ما يميز هذه المرحلة هو[1]:

- زيادة الطلب الفعال.
- زيادة رأسمال.
- زيادة الإنتاجية.

❖ **مرحلة النضج:Move towards maturity** في هذه المرحلة يكون الاقتصاد قد توصل إلى استكمال نمو قطاعاته الأمر الذي يدفع بعجلة الاستثمار أكثر وذلك عن طريق الصناعات الأساسية من حديد وصلب، ومن مميزات هذه الفترة أيضا هو: نضج المجتمع فأصبح أقل ريفي، ارتفاع مهارات العمال[2]، كما يصبح المجتمع أكثر رفاهية وذلك من خلال ارتفاع معدلات الدخل الفردي وتحسن الخدمات العامة وزيادة نسبة التجارة الخارجية.

❖ **مرحلة الاستهلاك الوفير:High mass consuption** هي المرحلة التي يبلغ فيها الاقتصاد تطور كبير من خلال زيادة مستويات الانتاج الذي يصبح يفوق قيمة الاحتياجات، كما أصبح التوجه أكثر نحو الصناعات الاستهلاكية منها بغية زيادة الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي[3].

---

[1]-عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمان بن سانية،2011، **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**، ملتقى دولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي لغرداية، ص11.

[2]- مرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص40-41.

❖ **انتقادات نظرية مراحل النمو الاقتصادي**[1]:

كانت هذه النظرية في الاقتصاد من النظريات التي عرفت رواجا كبيرا إلا أنها عرفت موجه من الانتقادات كون أن روستو في نظريته اعتمد على فترة زمنية محددة الأمر الذي حال دون إمكانية تجسيد هذه النظرية في الواقع، كما أن هذه المراحل لا يمكن تطبيقها في الدول النامية.

1-5-5 النظرية الكينزية *"Keneys":

جاءت النظرية الكينزية بعد أزمة الكساد سنة 1929 من أجل تحليل الواقع الذي آلت إليه الدول المتقدمة من جراء الأزمة ولكن من الناحية الكلية، حيث جاء بنظرية العمالة التي تفسر أن مستوى الدخل يعتمد على التشغيل ويؤدي بدوره إلى الرفع معدلات النمو الاقتصادي[2].

ويعتقد كينز أن الاستثمار المخطط لا يساوي الادخار وأن الدخل هو المتغير الذي يوازن بينهما وأن البطالة تعتبر مشكلة ولكن في الأجل الطويل، كما أرجع حدوث الدورات الاقتصادية إلى التقلبات في الكفاءة الحدية لرأسمال. وانطلاقاً من افتراضه بتساوي الاستثمار مع الادخار في اقتصاد مغلق فإن النمو الاقتصادي في النموذج يرتبط بصورة مباشرة مع الادخار وبصورة غير مباشرة مع نسبة الناتج إلى رأسمال بافتراض عدم وجود إحلال بين عناصر الإنتاج[3].

كما اعتبر أن الدولة لابد من تدخلها في الاقتصاد من أجل التوجيه كونه يرفع من معدلات التشغيل وذلك عكس ما جاء به الكلاسيك الذين كانوا يعتبرون أن التشغيل الكامل يحدث تلقائيا.

من وراء هذا التحليل لكينز صيغت مجموعة من النماذج الكمية المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومن أهمها:

❖ **نموذج هارود*-دومار****:

---

[1]- عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص12.

* **كينز "Keneys":** ولد سنة 1883في بريطانيا فهو مؤسس الاقتصاد الكينزي من مؤلفاته: التوابع الاقتصادية للسلام في 1919، النظرية العامة حول العمالة، والفائدة، والمال سنة 1936.

[2]- معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[3]-عبد الباسط وفاء،2000، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي**، دار النهضة العربية، ص125.

يعتبر من النماذج المشهورة في الاقتصاد الذي طبقت في الاقتصاد الأوربي واستندت على الادخار والاستثمار كعوامل أساسية للنمو الاقتصادي، بحيث أن رأسمال المتولد عن الاستثمار في المصانع والمعدات ناتج عن زيادة ادخار الأفراد والمؤسسات وعليه تتسارع معدلات النمو الاقتصادي[1].

❖ **انتقادات النموذج:**

استخدم هذا النموذج في الدول الأوروبية وبالتالي يصعب تطبيقه في الدول النامية كون أن المعايير والمميزات تختلف بالإضافة إلى ذلك النموذج يعتمدا على نسب الادخار من أجل الاستثمار إلا أن هذه الأخيرة منخفضة جدا في الدول النامية نظرا لانخفاض معدلات الدخل الفردي الذي لا يكفي حتى الاحتياجات الأساسية[2].

1-5-6 نظرية دول العالم الثالث "نظرية الحاجة الأساسية":

الهدف منها هو تحقيق التنمية في الدول النامية من خلال تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الفقيرة من خلال العمل على الرفع من معدلات الناتج الفردي بالإضافة إلى زيادة إدماج هذه الطبقة في مناصب جيدة تسمح لهم بالحصول على مداخيل وتحسين مستواهم المعيشي[3]، وتحسين المستوى الخدماتي لهم من صحة وتعليم وحرية فكرية.

1-5-7 نظريات النمو الحديثة:

جمعت هذه النظرية مجموعة من النماذج نذكر منها بول رومرRomer، روبرت لوكاس Lucasالتي هدفت إلى تحديث أطر النظريات بحيث قامت هذه النظرية بتقسيم رأسمال إلى: رأسمال المادي، ورأسمال البشري من أجل الرفع

***هارود**: اقتصادي وكاتب انجليزي ولد سنة 1900 وكان يعمل كمستشار في صندوق النقد الدولي.
****دومار**: اقتصادي روسي ولد سنة 1914 عرف شهرته من خلال النموذج الذي قدمه مع هارود.
[1]-بنابي فتيحة،2009، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي" دراسة نظرية"**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاديات المالية البنوك، تحت اشراف د بوفجي عبد الوهاب، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ص17.
[2]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص43.
[3]- المرجع نفسه، ص48.

من المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة من صحة، تعليم، خدمات أساسية، أي إعطاء أهمية أكبر للعنصر البشري كما نصت على دور الدولة في الاقتصاد وهذا تحليل عكسي للكلاسيكيين اللذين يعتبرون أن الدولة غير موجودة.

1-5-8 نظرية النمو المتوازن والغير المتوازن:

أولا-نظرية النمو المتوازن أو الدفعة القوية:

إن النمو المتوازن يعني إعطاء دفعة لكافة القطاعات وذلك إما من خلال الاستثمار في قطاع رائد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، أو الاستثمار الواسع والمتوازن في جميع القطاعات، أو تحقيق نمو متوازن ما بين الصناعات التحويلية والزراعية وعليه ماهي إلا التنمية المتوازنة في جل القطاعات من أجل تحقيق نموها في آن واحد[1].

حيث قدم النظرية Ragnar Nukse *** نظرية الدفعة القوية و قام بتطويرها paul Resenstein **** Rodan عن طريق نظرية النمو المتوازن، بحيث أكد Rodan أنه لابد من استثمار رؤوس أموال ضخمة من أجل إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة متعددة وذلك تحث وصاية الحكومة [2] . كما أكد على ضرورة التصنيع دفعة واحدة وليس تدريجيا كونها تتلاشى دون دفع العجلة التصنيعية. كما أن النمو التدريجي لا يخرج الدول النامية من الحلقة المفرغة التي تلتقي فيها الأسباب مع النتائج كما هو موضح في الشكل رقم(2-1) وعليه لابد من دفعة قوية للمرور من الحد الأدنى إلى النمو الذاتي بفرضية أساسية مفادها أن تصنيع هو سبيل التنمية في الدول النامية ويعمل على امتصاص معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد.

---

[1]- كبداني سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص64.

***Ragnar Nukse **نوركس:** هو اقتصادي بولوني ولد سنة 1902 وعرف بنظريته مع نركس حول النمو المتوازن.

****Rodan **رودان:** اقتصادي امريكي ولد سنة 1907 وهو من جاء بفكرة حلقة الفقر المفرغة للدول النامية.

[2]-محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره،ص63-64.

الشكل رقم(2–1): الدائرة المفرغة للدول النامية

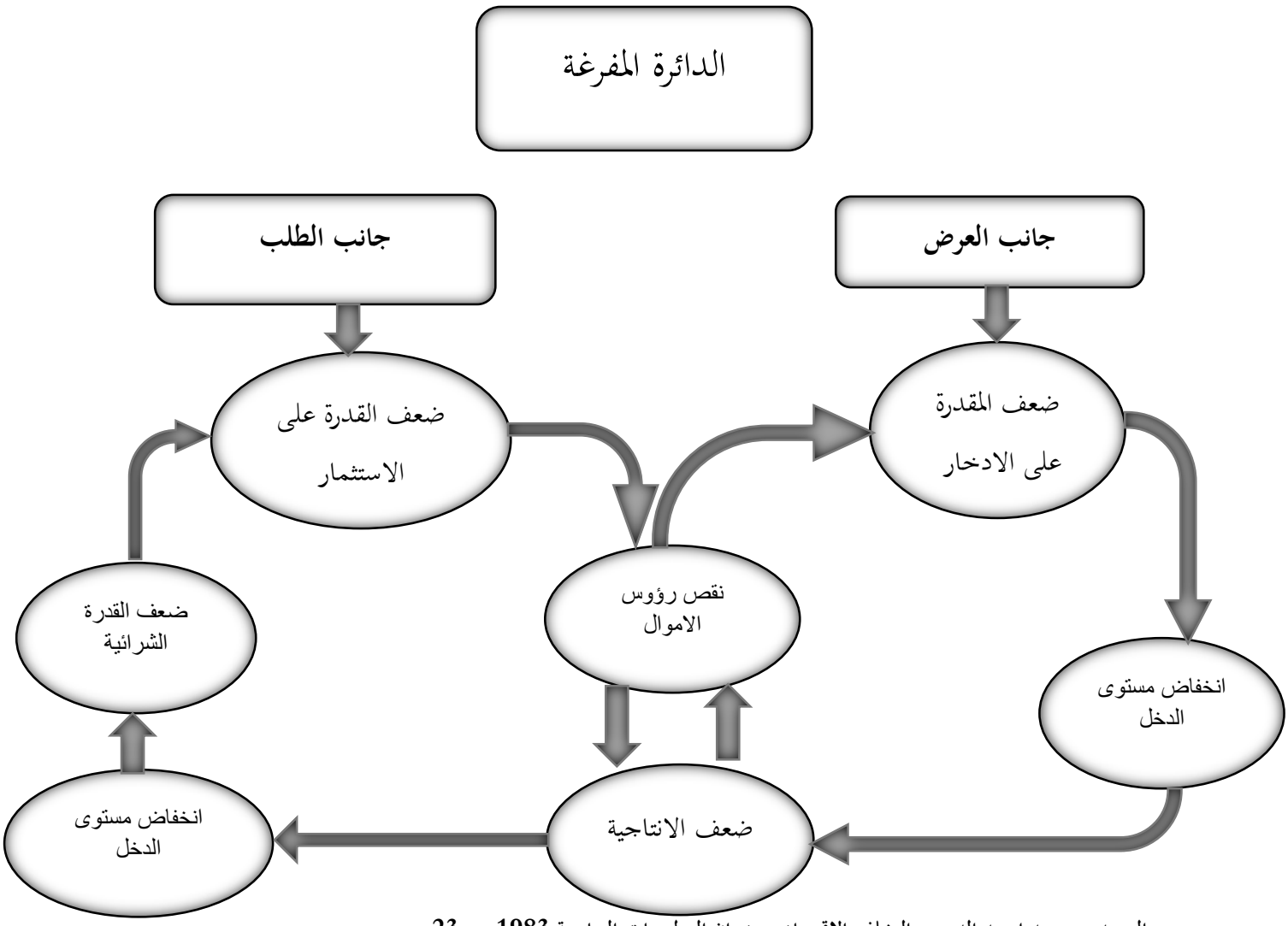

المصدر: محمد احمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية 1983، ص23.

وبالتالي فإن صب هذه النظرية على الدول النامية أمر مستحيل نظرا إلى نقص الإمكانيات المتاحة وعدم الاعتماد على استثمارات ضخمة يزيد من قيمة تكاليف الإنتاج وبالتالي يتراجع الطلب على المنتجات بمقدار أكبر من الزيادة في المداخيل وبالتالي تتراجع تأثيرات على النمو الاقتصادي[1].

ثانيا–نظرية أو استراتيجية النمو الغير متوازن:

[1]-عجمية محمد عبد العزيز، الليتلي محمد على،2004،**التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياستها**، الدار الجامعية مصر،ص71-75.

على النقيض من نظرية النمو المتوازن فيرى أنصار النظرية أنه لا بد من الاعتماد على قطاع رئيسي واحد في الدول النامية، فهذا سوف يعطي تنمية أكثر وذلك من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية القابلة أن تكون ضمن سلسلة من الاتوازن ومراقبتها حتى لا تتحول إلى توازنات اقتصادية من أجل استمرار وثيرة النمو[1].

من رواد هذه النظرية نجد الفرنسي فرنسوا بيرو الذي قدم أول نموذج للنمو الغير المتوازن سنة 1955 وذلك من خلال التنمية الإقليمية ويوجد أيضا Girard de bernis الذي جاء برؤية عن تنمية القطاعات الصناعية الهامة.

ثم جاء بعد ذلك هريشمان* Hirschman الذي قدم نظرية النمو الغير المتوازن عن طريق عدم التناسب[2]، التي تمحورت حول العلاقات التبادلية ما بين القطاعات من خلال كتابه "استراتيجية التنمية الاقتصادية" لسنة 1955 الذي درس من خلاله واقع الاقتصاد الأمريكي للفترة (1850-1950) فتوصل إلى أن الاقتصاد يعتمد على قطاعات رائدة وهي التي بدورها تحفز القطاعات الأخرى على النمو[3].

إلا أنها عرفت مجموعة من الانتقادات، بحيث اعتبروا أنها لا تشم ضمن استراتيجية شاملة من طرف الحكومة من أجل زيادة الاستثمارات وإنما تجري بمبادرة فردية.

---

[1]-زرنوح ياسمينة،2005، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر "دراسة تقييمية"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط، تحت اشراف د زيروني مصطفى، جامعة عبد الرحمان ميرة،بجاية، ص21.

* **هريشمان Hirschman**: اقتصادي امريكي ولد سنة 1915 ويعتبر صاحب نظرية النمو الغير المتوازن.

[2]- مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] -حربي موسى عريقات،1997، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، ص87.

2- البطالة:

تعتبر من المشاكل الاقتصادية الحاسمة التي تعاني منها مختلف الاقتصاديات وخاصة النامية منها، فعليه لا بد من الإسراع في إيجاد السياسات والاستراتيجيات من أجل التخفيض من معدلاتها، وذلك عن طريق تدارك احتياجات سوق العمل وتوجيه التعليم والتكوين المهني نحو هذه الاحتياجات.

سوف نحاول استعراض المفهوم العام للبطالة مع التطرق إلى نظرة مختلف المدارس الاقتصادية للبطالة بهدف إعطاء صورة شاملة لها.

2-1 ماهية البطالة:

إن تحديد مفهوم البطالة ليس سهلا حيث تعرف البطالة على أنها مجموع الأفراد في سن العمل، القادرين على العمل ويرغبون به ويبحثون عنه ولا يجدونه[1]، وتعرف أيضا على أنها الفرق ما بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة[2].

❖ تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS[3]:

وفقا للديوان الوطني للإحصائيات يعتبر بطال كل شخص تراوح سنه ما بين 15-64 سنة بشرط أن يكون عاطل عن العمل وباحث عن عمل أثناء القيام بعملية المسح. بحيث يقوم الديوان بنشر بيانات سنوية عن معدلات البطالة بمختلف الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية.

---

[1]-مدحت القريشي،2007، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، ص 183.

[2]-سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص03.

[3]- http://www.ons.dz/Definitions-des-concepts-utilises,57.html

❖ **تعريف البطالة حسب منظمة العمل الدولية ILO***: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"[1].

❖ **تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل**** (**BIT**) خلال الملتقى الدولي 18 عشر الذي انعقد في 1982 حول إحصائيات العمل فقد قام بتحديد المعايير والشروط الأساسية للبطال والتي تمثلت فيما يلي[2]:

المعيار الأول (بدون عمل): ويعني انعدام تام للعمل أثناء فترة الاستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذ لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة، هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة والبطالة.

المعيار الثاني (متاح للعمل): يوصف الشخص على أنه عاطل بأن يكون متاحا للعمل يعني أن يكون قادرا أو مستعدا للعمل إذ أتيحت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان)، كطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع الدراسة، والأفراد الذين يعانون من إعاقات (مرض).

المعيار الثالث (يبحث عن العمل): ينطبق على الأفراد اللذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء.

---

* **منظمة العمل الدولية (ILO)**international Labor organisation : تأسست سنة 1919، مقرها في جنيف وهدفها هو تحقيق العدالة الاجتماعية.

[1]- رمزي زكي،1997، **الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة**، العدد226، الكويت، ص39.

المكتب الدولي للعمل :(BIT) Bureau international du travail

[2]-شلالي فارس،2005، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، تحث اشراف اد محمد صالح، جامعة الجزائر، ص03-04.

كما يشترط توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات وهذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة تشجعهم عن البحث الجدي عليها.

❖ **تعريف البطالة حسب المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات القياسيةINSEE** :

فتتمثل في جميع الأفراد اللذين بلغوا 15 سنة فما فوق واللذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه، ويقوم المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء بقياسها كل شهر وفقا لمفاهيم المكتب الدولي للعمل[1].

❖ **تعريف البطالة حسب مكتب احصائيات العمل الأمريكي[2]**:

تمثل في كل الأشخاص البلاغيين ما بين 16-59 سنة ويكون متعطل عن العمل خلال الأربع أسابيع الماضية، بشرط أن يكون متاح للعمل ويبحث عنه، ويقوم مكتب الاحصائيات بتقديم بيانات شهرية لمعدلات البطالة بحيث يقدم 06 تعاريف لمعدل البطالة:

التعريف الأول: معدل البطالة للعاطلين لمدة تساوي أو تفوق 15 أسبوع.

التعريف الثاني: معدل البطالة للأفراد اللذين فقدوا وظائفهم المؤقتة.

التعريف الثالث: إجمالي العاطلين عن العمل من فئة الناشطين وهو المتعارف عليه ومستخدم من طرف جميع الدول من أجل قياس معدل البطالة.

التعريف الرابع: مجموع العمال المحبطين من الحصول على فرصة عمل وتوقفوا عن البحث.

التعريف الخامس: مجموع الأفراد اللذين يشتغلون بصورة هامشية.

التعريف السادس: كل العمال اللذين يشتغلون بنظام الساعات أو النصف يوم.

---

[1] - https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1303.

[2]-محمد إبراهيم السقا،2012، **سوق العمل الامريكية تتحسن على نوع ملحوظ**، المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد 6665.

وبالتالي يتفق كل الاقتصاديين والخبراء والمكتب الدولي للعمل أنه يستلزم 05 شروط من أجل اعتبار الفرد عاطل عن العمل:

-أن يكون الشخص قادر عن العمل.

-يرغب في العمل ومتاح للعمل.

-يبحث عن عمل.

-يقبل مستوى أجر سائد.

- لم يجد عمل رغم بحثه عنه.

2-2 معدل البطالة:

فهو من المؤشرات الكلية الهامة التي من خلاله يمكن تحديد القيمة الفعلية لهذه الظاهرة، فقد يتم قياس معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة باختلاف المدة الزمنية (ثلاثية أو سنوية) ويتم قياسه من طرف الجهات الرسمية كالنحو الآتي[1]:

معدل البطالة = (عدد الأفراد العاطلين / عدد الأفراد النشطيين)*100

- **العاطلين**: هم الأشخاص القادرين على عمل ولا يعملون بالرغم من إرادتهم وبحثهم عنه لكن لا يجدونه.
- **القادرين على عمل(النشطين)**: تتكون هذه الفئة من العاطلين والعاملين وبالتالي فهي مجموعة القادرين عن العمل.

[1]- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد،2004، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1, ص 328.

وهو معدل لا يمكن تحديده بدقة، إذ تختلف نسبة العاطلين عن العمل باختلاف المتغيرات والتي تتمثل في: بيئة العيش الحضري أو القروي، الجنس، السن، نوع التعليم والمستوى الدراسي.

2-3 أنواع البطالة:

2-3-1 البطالة الاحتكاكيةFrictional unemployment

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات الأفراد من منطقة إلى أخرى أو من وظيفة إلى أخرى، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال. وتنشأ عندما تقرر ربة البيت مثلا: الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم[1].وتكمن الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي[2]:

- نقص المهارات والخبرة.

- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ مع التخصص في العمل.

- التحديث المستمر في طبيعة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات جديدة.

2-3-2 البطالة الهيكلية Structural Unemployment:

هي عبارة عن تعطل في القوى العامة الناتج عن حدوث اختلال ما بين العمالة المتاحة في سوق وهيكل الاقتصاد[3] وتسمى أيضا بالبطالة البنيوية.

1- أحمد الأشقر،2002، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، ص 301.
2-بشير الدباغ، عبد الجبار الجرمود،2003، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج للنش والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص391.
3-خالد وصفى الوزني، احمد حسيين الرفاعي،2002، **مبادئ الاقتصاد الكلي ما بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط5، عمان، الأردن، ص 268.

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة مجموعة من العوامل نذكر منها[1]:

- ❖ التحولات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة، وتعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها[2].
- ❖ يتزامن ظهورها مع ظهور الآلة وإحلالها محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال.
- ❖ يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة لعدم التوافق الجغرافي، وتركز المصانع والمؤسسات في المناطق الكبرى والشمالية.
- ❖ دخول المرأة والأفراد دون سن العمل إلى سوق العمل.
- ❖ ظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت أغلب نشاطاتها نحو الدول النامية من أجل تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في الدول الصناعية مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى.

2-3-3 البطالة الدورية Cyclical Unemployment

ترتبط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية للنشاط الاقتصادي وتذبذباتها بحيث ترتفع معدلات البطالة في فترات الانكماش والركود بسبب انخفاض الطلب الكلي وتنخفض في فترات توسع والانتعاش، ويرجع ذلك إلى ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل أي وقوع اختلال ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي (اختلال التوازن الكلي)[3].ويتم قياسها بطرح العدد المتوقع عند مستوى الإنتاج من العدد الفعلي للعاملين، وعليه فعندما

---

[1]- وافي الطيب، بهلول لطيفة.2004.**البطالة في الوطن العربي... أسباب وتحديات**، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، ص04.

[2]- البشير عبد الكريم،2004، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص152.

[3]-بشير الدباغ، عبد الجبار الجرمود، مرجع سبق ذكره، ص380.

تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل[1].

ومن أجل القضاء على هذا النوع من البطالة لا بد من القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في السياسات المالية والنقدية التي تؤثر على الطلب الكلي ومستويات الاستثمار التي تعمل على إدخال الاقتصاد في مرحلة انتعاش وتوسع[2].

2-3-4 البطالة المقنعةDisguised Unemployment

يحدث هذا النوع من البطالة لما يفوق عدد العمال عن حاجة المؤسسة أو شركة وبالتالي تكون انتاجيتهم في العمل معدومة فالاستغناء عنهم لا يؤثر على وثيرة الشغل أو الانتاج، ويكثر هذا النوع من البطالة في الدول النامية وخاصة في المؤسسات الحكومية بهدف تخفيض من معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد.

وتعتبر البطالة المقنعة من أخطر أنواع البطالة نظرا للانخفاض الكبير لإنتاجية العمل الأمر الذي يؤثر سلبا على المستوى العام للأجور، عكس البطالة الهيكلية التي تحسن من إنتاجية العمل[3].

2-3-5 البطالة الإجبارية involuntary Unemployment

فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله، أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

2-3-6 البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment

1- وافي الطيب، بهلول لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص04

2- سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص08.

3- البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص166-167.

وهي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة[1]، ويرجع هذا النوع من البطالة إلى ارتفاع قيمة التعويضات البطالة أو حيازة الشخص على مداخيل جانبية متعلقة مثلا بالإيجار، أو فوائد، أو أرباح مقارنة مع مستوى الأجر الحقيقي السائد في السوق[2].

2-4 البطالة في الفكر الاقتصادي

إن البطالة من المشاكل الاقتصادية المستعصية التي أثارت إهتمام الكثير من الاقتصاديين من حيث البحث والتحليل وذلك من أجل فهمها وتصنيفها، فعليه سوف نحاول تحليل أهم النظريات المفسرة من أجل تحديد العوامل التي تزيد من حدة هاته المشكلة من خلال مختلف النظريات الاقتصادية انطلاقا من النظرية الكلاسيكية إلى النظريات الحديثة.

2-4-1 النظرية الكلاسيكية:

2-4-1-1نظرية حد الكفاف: Subsistence wage theory

ظهرت النظرية على يد كل من تورغوTurgot*، فرانسوا كيسنيF.Quesnay، ودولارفيير M. De la riviere ، حيث اعتبروا أنه لابد أن يكون المستوى العام للأجور يتعادل مع احتياجات العمال الأساسية.

أي أن تكون الأجور المدفوعة مقابل عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة "حد الكفاف"، لكي لا يتمكن العامل من الانجاب الذي يرفع من عرض العمل وعليه تنخفض معدلات الأجر إلى حد أدني، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل.[3]

---

[1]- وافي الطيب، بهلول لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2]- البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص165.

* **تورغو Turgot:**ولد سنة 1727 بباريس، وهو اقتصادي وسياسي فرنسي حاول تغيير السياسات الاقتصادية في القرن 18.

[3]-دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره،ص176.

من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية: أن الزيادة في الأجور لا تعنى بالضرورة الزيادة في عدد الولادات وأحسن مثال عن ذلك أن معظم الأشخاص ذوي المداخيل المرتفعة يتميزون بقلة الانجاب، كما أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار التفاوت ما بين العمال في المهن المختلفة[1].

2-4-1-2نظرية رصيد الأجور (مخصص الأجور):wage fund theory

إن هذه النظرية ماهي إلا امتداد لنظرية حد الكفاف، بحيث أنهم اعتبروا أن معدلات الأجر غير ثابتة وإنما تخضع إلى كل من الطلب على العمل من أرباب العمل وفقا لقيم رأسمال وقيم عرض العمل من طرف الأفراد.

ومن ثم تبقى الأجور ثابتة مادامت قيمة الأموال المخصصة من طرف المنتجين ثابتة وعدد العمال ثابت كما هو مبين في العلاقة الاتية[2]:

متوسط الأجر= مخصصات الأجور/عدد العمال

إلا أن هذه النظرية انتقدت كونها لم تحدد كيفية تحديد الأجر من طرف أرباب العمل، بالإضافة إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار الكفاية الإنتاجية وتفاوت العمال في المهن[3].

2-4-1-3 نظرية الإنتاجية الحدية للأجور[4]Marginal production theory

ظهرت هذه النظرية مع ظهور التحليل الحدي في نظرية القيمة، أين أصبح التعامل بكل من المنفعة الحدية والإنتاجية الحدية من أجل تحديد وشرح خدمات عناصر الإنتاج.

---

[1]-دحمانى محمد ادريويش،2013، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، تحث اشراف اد بوطالب قويدر، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، ص74.

[2]-صادق مهدى السعيد،1978، **العمل وتشغيل العمال والسكن والقوى العاملة**، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، ص275.

[3]- دحمانى محمد ادريويش، مرجع سبق ذكره، ص76.

[4]-نفس المرجع،ص77.

فمن خلالها يتم تحديد قيمة الأجر وفقا لقوى العرض والطلب، وبالتالي فإن الإنتاجية الحدية تتحكم في قيمة الأجور في المدى القصير مع إلزامية ثبات العرض.

ثم قام كل من كلارك Clark وفريدرش فون ويسر Freidrech von Wieser* بتطوير النظرية وتوصلوا أن مستويات الأجر تتحدد عن طريق إنتاجية وحدة العمل الأخيرة، أو الإنتاجية الحدية وذلك في ظل كل من المنافسة التامة، وتباث كل العناصر ما عدا عنصر العمل.

من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية: أن أسواق العمل لا تتميز بالمنافسة تامة، بالإضافة إلى ثبات بعض المتغيرات إلا أن المتغيرات كلها تتميز بالتغير المستمر[1].

2-4-2 النظرية الماركسية والنيوكلاسكية

2-4-2-1 النظرية الماركسية[2]:

لا يوجد فرق كبير ما بين الفكر الماركسي ونظرية أجر الكفاف التي جاء بها الكلاسيك حيث اعتبروا أن معدل الأجر يتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش، أي بما يسمح للعامل بالحصول على الضروريات لا أكثر.

كما أن النظرية الماركسية تقسم العمل إلى إثنين عمل ضروري وعمل إضافي وبالتالي ينقسم العمل أيضا إلى عمل ضروري الذي يكون مقابل أجر، وعمل إضافي الذي يكون بدون مقابل حيث أن الفرق بينهم هو القيمة المضافة التي يتحصل عليها الرأسمالي مقابل ملكية وسائل الإنتاج.

---

[1]-إبراهيم بن عبد الرحمان آل عروان،2003، **نظرية توزيع: دراسة اقتصادية فقهية**، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الاسلامية1، المجلد16، ص570.

[*] **فريدرش فون ويسر Freidrech von Wieser:** ولد سنة 1851 في فيينا من مؤلفاته Natural valueسنة 1889و Social economicsسنة 1914.

[2]- دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص176.

2-4-2-2النظرية النيوكلاسكية:

من مؤسسي النظرية النيوكلاسكية نجد كل من والرسWalras* ومارشال Marshal**وأفكارهم في بناء النظرية لا تختلف كثيرا عن الكلاسيك حيث اعتمدوا على قانون المنافد لجون باتيسد ساي J.B.Say الذي ينص على أن العرض هو الذي يخلق الطلب وليس هنالك إمكانية لوجود فائض في الإنتاج.[1]

بحيث قدمت النظرية إطار للتوازن الكلي في السوق العمل معتمدتا في فرضياتها على الاقتصاد الجزئي وبالتحديد تحليل الأسواق، وعليه يتم تحديد كل من عرض العمل والطلب عليه في حدود معدلات الأجر، كما اعتبروا أن الاقتصاد يكون دائما في حالة توازن أي إن وجدت بطالة فهي اختيارية كون أن العمال غير معرضين إلى ظاهرة الخداع النقدي، لأن معدل الأجر الاسمي لا يؤثر إطلاقا في سلوك عارضي العمل، إذا تغير مستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه وذلك لإن القدرة الشرائية للدخل الجديد بقيت ثابتة[2].

❖ **دالة الإنتاج:**

$$y = f(l, k)$$

L : عنصر العمل.

K: عنصر رأسمال.

وبما أن الفترة قصيرة الأجل فإن عنصر رأسمال **K** ثابت

$$y = f(l)$$

---

[1]-محمد الشريف إلمان،2003، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج في التوازن اللاتوازن**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، ص91.

[2]- نفس المرجع، ص92.

❖ **عرض العمل**: يتم من طرف الأفراد ويرتبط طرديا مع معدلات الأجر الحقيقيةW

$$L° = L°(w) = L°(\frac{w}{p})$$

حيث أن معدل الأجر الحقيقي Wيساوي معدل الأجر الاسمي مقسوم على المستوى العام للأسعار$\frac{w}{p}$

❖ **الطلب على العمل**: يتم من طرف المؤسسات ويرتبط عكسيا مع معدلات الأجر الحقيقيةW

$$L^d = L^d(w) = L^d(\frac{w}{p})$$

❖ **التوازن في سوق العمل**: يتحقق التوازن عند تساوي العرض مع الطلب في هذه النقطة تكون البطالة معدومة.

الشكل(2−2): التوازن في سوق العمل

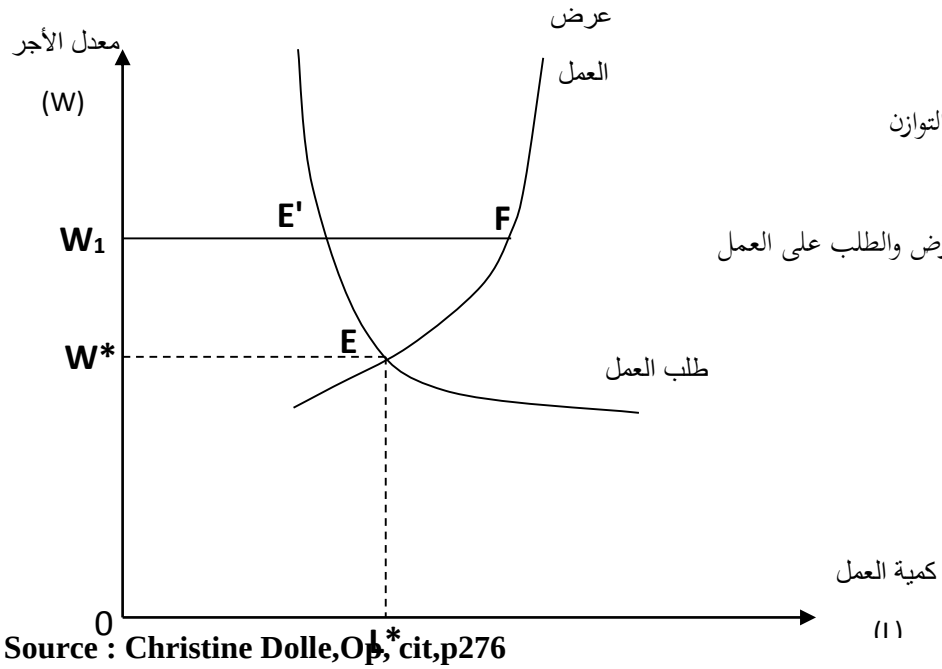

***W:** معدل الأجر في التوازن

***L:** كمية العمل في التوازن

E: نقطة التوازن بين العرض والطلب على العمل

Source : Christine Dolle,Op, cit,p276

من خلال الشكل(2-2) المجال (E-F) يمثل لنا الأفراد القادرين عن العمل والغير الراغبين فيه عند مستوى الأجر التوازني (w^*) وبالتالي فهم في حالة بطالة اختيارية(إرادية)، بحيث اعتبروا أن مرونة الأسعار والأجور ترجع التوازن تلقائيا وتضمن العمالة التامة وعليه سرعان ما تختفي البطالة الاجبارية[1].بالإضافة إلى ذلك التحليل النيوكلاسيكي لم يستبعد وجود بطالة جزئية ناتجة عن عدم حسن تقدير الطلب من طرف المنجين أو انخفاضه نتيجة تغير أذواق المستهلكين[2].

❖ **انتقادات النظرية النيوكلاسكية[3]:**

- اعتمد تحليلهم على المنافسة التامة في الأسواق وهذا لا ينطبق على الواقع.
- اعتبروا أن التقدم التكنولوجي لا يؤثر على التغيرات الاقتصادية، إلا أن التكنولوجيا تعتبر من العناصر المهمة حيث بموجبها يمكننا زيادة حجم الإنتاج بتكلفة ضئيلة، وأقل يد عاملة فينتج عنه زيادة عدد العاطلين عن العمل.

2-4-3النظرية الكينزية

إن الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد في سنة 1929 بينت فشل النظرية الكلاسيكية، وظهرت أفكار كينز جون ماينارد* Keynes john maynard الذي اعتبر أن السبب الرئيسي لظاهرة البطالة هو الطلب الفعال وليس الأجر الحقيقي، ومنه لابد من الرفع في الطلب الفعال بهدف الوصول للتشغيل الكامل فإن الفجوة التي تنتج ما بين الطلب الكلى والناتج هي التي تعرف بما يسمى بالبطالة الإجبارية، ومنه نستنتج أن البطالة عند الكنيزين سببها عدم قابلية الطلب الكلي من امتصاص إجمالي الناتج المحتمل ولذا تسمى أحيانا بطالة قصور[4].

---

[1]-سامي الخليل، 1986، **النظريات والسياسات النقدية والمالية**، الطبعة 1، الكويت، ص194-195.
[2]-دحماني ادريويش، مرجع سبق ذكره،ص89.
* **جون ماينارد* Keynes john maynard**:ولد سنة 1883 في بريطانيا، هو مؤسس الاقتصاد الكلى الكينزي ومن اعماله الكينزية الجديدة.
[3]-إسحاق كواشخية، مرجع سبق ذكره،ص28.
[4]-ضياء مجيد الموسوي،2005، **النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، ص337.

ويمكن تلخيص أهم الأفكار التي جاء بها كينز فيما يلي:

- التوجه نحو الطلب الكلي أي أن الطلب هو الذي يحدد مستوى الإنتاج الذي بدوره يحدد مستوى العمالة وبالتالي فهو تحليل عكسي للتحليل الكلاسيكي.
- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل تسيير وتنظيم الاختلالات التي تسود الأسواق (سوق العمل، سوق السلع والخدمات، وسوق النقد).
- التوازن الاقتصادي لا يكون فقط عند التشغيل الكامل.
- عدم مرونة الأسعار.

فيحدث التوازن الاقتصادي نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد معا، أما فيما يخص الطلب على العمل فهي دالة متناقصة بدلالة الدخل، حيث أن انخفاض مستويات الأجر الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعاً فيها وبالتالي التخفيض من معدلات البطالة، أما عرض العمل فإنه مرتبطٌ بمعدل الأجر الاسمي (W)؛ مما يوقع العمال في الوهم النقدي، حيث يعتبرون كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم للمستوى العام للأسعار[1].

وبالتالي فإن البطالة عند كينز ترجع إلى نقص الطلب الفعال فهو العامل الأساسي في تحديد مستويات العمالة والإنتاج، كما أن التشغيل الكامل لا يمثل التوازن الكلي في كل الأحوال ولابد على الحكومات العمل من خلال سياساتها على امتصاص معدلات البطالة من خلال سياسة الانفاق أو السياسات الضريبية[2].

---

[1]- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص331.
[2]-- سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص21-22.

2-4-4النظريات الحديثة

2-4-4-1نظرية البحث عن العمل

إن هذه النظرية جاءت لتفسر سوق العمل والبطالة، فقد اعتبرت أن البطالة السائدة ما هي إلا بطالة احتكاكية راجعة إلى بحث الأفراد عن فرصة أحسن للعمل أي التي تكون فيها معدلات الأجر مرتفعة. من أهم فرضيات النظرية:

- مدة البحث عن العمل (البطالة) تزيد من فرصة الحصول على دخل أعلى.
- العاطل عن العمل يحصل على معلومات أكثر من العامل وبالتالي يستفيد أحسن من العروض وعليه تصبح البطالة استثمارا[1].

فقد ساعدت هذه النظرية كثيرا في تفسير مشكلة البطالة وتوزيع فرص العمل بالحصول كل منهم عن أفضل فرصة وبالرغم مما جاءت به النظرية إلا أنها عرفت مجموعة من الانتقادات أهمها[2]:

- عدم تطابقها مع الواقع أي البطالة راجعة إلى الأفراد بدرجة أولى.
- أغلب الدراسات تبين أن فرص العمل تظهر أكثر عند العاملين وقليلة عند العاطلين وهذا عكس فرضيات النظرية.

---

[1] - مهدي كلو.2003، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية دفعات 1990-1991-1992-1993**، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، ص11.

[2]- سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص28.

2-4-4-2نظرية تجزئة سوق العمل[1]

هدفت النظرية إلى تحديد أسباب البطالة وارتفاع مستوياتها في قطاعات معينة مقارنة مع قطاعات أخرى وقد جاءت النظرية بفكرة ازدواجية السوق ويتم التقسيم كلاتي:

- **سوق رئيسي**: فهي الأسواق التي تعمل في ضل الصناعات الكثيفة رأسمال ويد عاملة مؤهلة، كما تتميز باستقرار الطلب على منتجاتها فهذا ينعكس بالضرورة على ثبات اليد العاملة (أي عدم تسريح العمال نظرا لعدم تذبذب في حركة الإنتاج).
- **سوق ثانوي(تقليدي)**: فهي الأسواق التي تعمل في ضل الصناعات الكثيفة اليد العاملة، وبالتالي تتميز باللا استقرار، انخفاض مستويات الدخل كون أن اليد عاملة تكون غير مؤهلة بحيث ترتفع معدلات البطالة في فترات الركود، وتنخفض هذه الأخيرة في مرحلة الانتعاش.

المتعطلين من السوق الأولي لا يقبلون العمل أو الاندماج في السوق الثانوي وتكون بطالتهم إرادية ومؤقته، أما المتعطلين من السوق الثانوي فهو اللذين يواجهون أكثر مشكل البطالة كما أنهم يصعب إدماجهم في السوق الأولي.

2-4-4-3نظرية الأجور الكفأة[2]

تربط هذه النظرية العلاقة ما بين مستوى الأجور وانتاجية العمال بحيث يعتبرون أن ارتفاع معدلات الأجر هو المحفز الأساسي للعمال لرفع الإنتاجية، فقد اعتبروا أن معدلات الأجر المرتفعة تجلب المهارات وبالتالي تعود بالمنفعة على المؤسسة كما تعمل هذه الأخيرة أيضا إلى تحفير العمال على العمل أكثر وعدم التفكير في تغيير

---

[1]- مليكة يحيات،2007، **اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت اشراف اد باشي احمد، جامعة الجزائر، ص42.

[2]-سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص30.

مناصبهم الأمر الذي يعود بالنفع على المؤسسات، فبتفادي تغيير العمال تنخفض تكاليف التدريب وتوظيف الجديد، وتزيد الانتاجية.

2-4-4-4نظرية اختلال سوق العمل[1]

تعتبر هذه النظرية أن البطالة راجعة إلى عدم مرونة الأجور والأسعار في الفترة قصيرة الأجل وبالتالي يصبح العرض عن العمل أكبر من الطلب عليه (بطالة اجبارية)، وفسرت النظرية أيضا كل من السوق العمل، وسوق السلع والخدمات مع تبيان البطالة الناتجة عنهم.

- بطالة ناتجة عن ارتفاع كميات الإنتاج وعدم قدرة تصريفه مما يجعل المؤسسات لا تطلب عن عمال، بالإضافة إلى ارتفاع عرض العمل وانخفاض الطلب. (تحليل كنيزي)
- بطالة ناتجة عن ارتفاع معدلات الأجر، وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فتضطر المؤسسة إلى عدم زيادة التشغيل (تحليل كلاسيكي)

من خلال استعراض مختلف النظريات التي تطرقت إلى تحليل واقع البطالة وأسبابها، لم تتوصل إلى حل فعلي للمشكلة ينطبق على الواقع كون أن كل النظريات لا يمكن أن تطبق على اقتصاديات الدول النامية التي تعاني جلها من مستويات مرتفعة للبطالة التي تكبح الاقتصاد من التطور والازدهار، وذلك نظرا لاختلاف البيئة والسياسات الاقتصادية المطبقة.

[1]- دحماني ادريويش2013، مذكرة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص119-122.

المبحث الثاني: علاقة البطالة مع النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية

1-علاقة البطالة مع الناتج المحلي الإجمالي

1-1 قانون أوكن "okun's law":

يعد قانون أوكن من الأدوات التي تستخدم لقياس وتحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة من قبل الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، حيت قام أوكن **okun** * بدراسته على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1947-1960)، فتوصل أنه لابد من تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستواه الممكن بثلاثة نقاط، لتنخفض البطالة بنقطة واحدة. كما توصل في دراسته إلى أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين(-0.35 و-0.40)[1]. وعليه سمى هذا الفارق السلبي ما بينهم بقانون أوكن Okun's law.

حيث أن قانون أوكن يعبر عن العلاقة التجريبية التي تربط ما بين انحرافات نمو الناتج حول اتجاهه ومتغيرات معدل البطالة حول معدلها الطبيعي[2].

---

* **اوكنokun :** ولد سنة 1928 في واشنطن وصاحب قانون اوكن الذي يربط ما بين النمو الاقتصادي والبطالة.

[1]- الإشارة السالبة للدلالة على العلاقة العكسية: مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص 143-144.

[2] - **André MAKUTUBU BALIBWANABO:**
http://www.memoireonline.com/07/08/1441/m_verification-empirique-loi-d-okun-rdc-1960-2001.html

الشكل(2–3): علاقة اوكن في الاقتصاد الامريكي

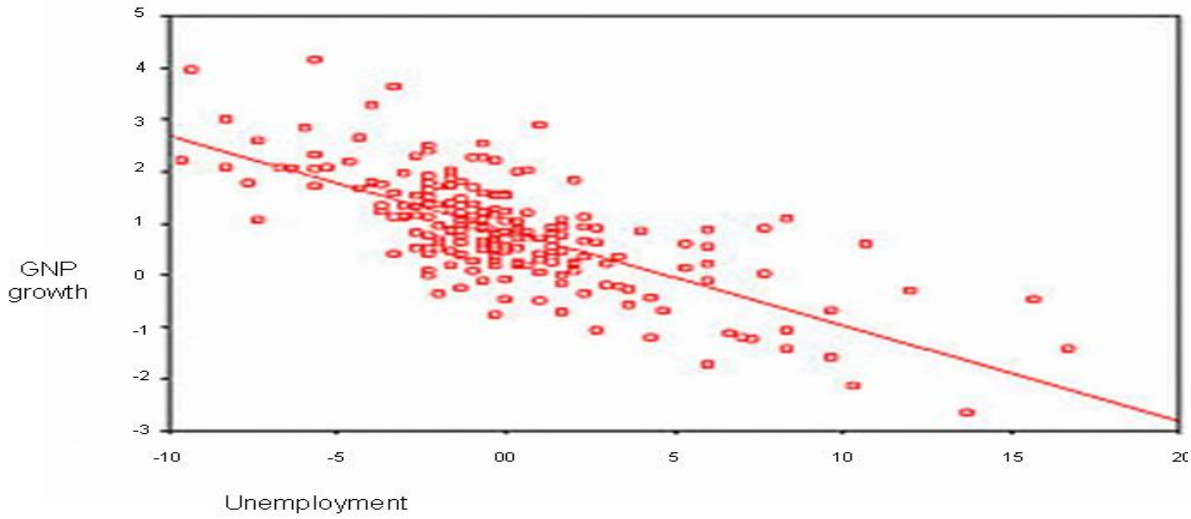

Source: Okun, A. M،1962، Potential GNP & Its Measurement and Significance, *American Statistical Association, Proceedings of the Business and Economics Statistics Section,* 98-104

وقد قدم أوكن لتفسير العلاقة نموذجيين مختلفين نوضحهم كالاتي[1]:

❖ **نموذج الفجوة:** يبين هذا النموذج العلاقة بين الفارق في معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي وتكتب المعادلة في شكلها العام كالاتي:

$$Y_t - Y_t^* = -\beta(U_t - U_t^*) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Y_t الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Y_t^* الناتج المحلي الإجمالي الممكن.

B معامل "Okun".

U_t المعدل الفعلي للبطالة.

U_t^* المعدل الطبيعي للبطالة.

[1]- بن نافلة قدور،2015، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية وفق نموذج (أوكن/غوردن) للفترة 2012/1970**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد(17)، العدد(01)،ص03.

ومن خلال دراسته وجد أن الفارق ما بين معدل البطالة الفعلي والطبيعي قريب من 4% (3.72%)، والفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستواه الممكن والذي يطلق عليه فجوة أوكن Gap Okun's ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$U_t = 0.36gap_t + 3.72 + \mu_t .....(2)$$

❖ **نموذج الفرق:** في هذا النموذج تربط العلاقة ما بين التغير في معدل البطالة (ΔU)بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(ΔY) وتأخذ الشكل العام الاتي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta U_t + e_t .....(3)$$

$$\Delta U_t = (\beta_0 - \beta_1) \backslash \Delta Y_t .....(4)$$

e_t معدل الخطأ.

حيث تستخدم المعادلة رقم (03) لاستقصاء أثر البطالة على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لأثر النمو الاقتصادي على البطالة يتم قياسه من خلال تقدير المعادلة رقم (04).

-أما تقدير أوكن فكان كمايلي:

$$\Delta U_t = -0.3\Delta Y_t + 0.3 + \mu_t .....(5)$$

وعليه المعادلة رقم(05) تبين لنا أن استقرار معدل البطالة يتطلب زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمستوى (1%) كل ثلاثة أشهر.

وعليه نجد أن الكثير من الباحثين الاقتصاديين مثل: سميث Smith 1975، قوردنR.J.Gordon1984، موسىMoosa 1995 ، ليLee2000 اللذين قاموا بتقدير قانون أوكن من أجل اختبار العلاقة ما بين البطالة

والناتج المحلى الإجمالي، وذلك خلال فترات زمنية مختلفة وتوصلوا إلى أن معامل أوكن يتغير حسب طبيعة الاقتصاد وسنوات الدراسة[1].

الشكل رقم(2–4): العلاقة ما بين الناتج الإجمالي الفعلي والطبيعي ومعدل البطالة الطبيعي والفعلي.

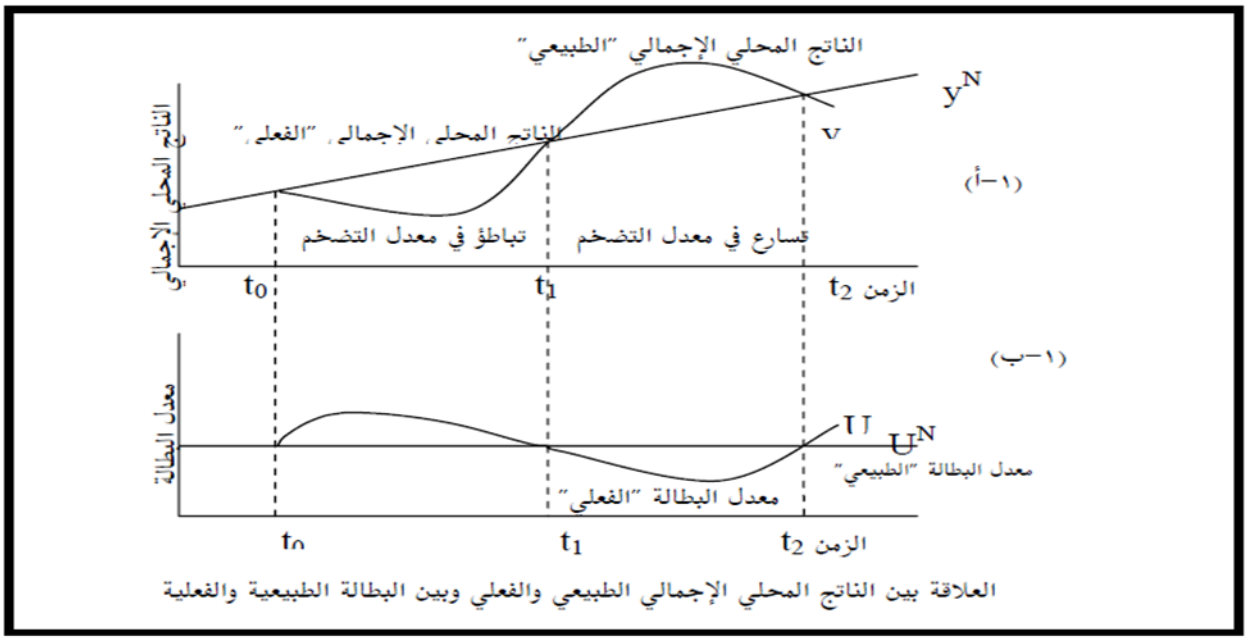

المصدر: عبد الكريم الحميمد.2007.تقدير البطالة في المملكة العربية السعودية، ص8.

من الملاحظ أن معظم الدراسات التي حاولت استقصاء أو تقدير العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة اعتمدت على تقدير معامل أوكن، إلا أنه لوحظ اختلاف في قيمته ما بين الدول، وبالرغم من ذلك فإنه يبقى يشكل أساسا مهما في تحليل هذه العلاقة، وفهم مشكلة البطالة والبطالة الدورية بشكل خاص.

2–1 علاقة اوكن المطورة: la loi d'Okun augmenter

إقترح قوردن R.J.Gordonسنة 1984 علاقة مطورة لقانون أوكن نظرا لعدم استقرار النموذجيين المقترحين من طرف أوكن حيث أنهم لا يخضعون لنفس الاعتبارات الإحصائية، بحيث أن النموذج الأول يفترض تغير مستقر لعدد

[1]-Imad, M.2008.**Economic growth and unemployment in Arab countries: is okun's law valid?**. International conference on the employment crisis in Arab countries. Cairo-Egypt,04

المشاهدات أما النموذج الثاني فيفترض استقرار معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي. وقد توصل قوردن إلى إمكانية تقدير الفارق ما بين النمو الاقتصادي والبطالة عن طريق الاتجاه العام لكليهما. بالإضافة إلى التقدير الديناميكي لأثر التغير في الناتج المحلى الإجمالي على التغير في معدلات البطالة ومن ثم تقدير مرونات الأجل الطويل[1].

حيث قام بإدخال المتغيرات المفسرة بتأخير زمني حتى يتمكن من تحديد الأثر الديناميكي ويتم تقدير العلاقة كالاتي[2]:

$$U_t^c = \sum_{i=1}^{K} b_{t-i}\, U_{t-i}^c + \sum_{i=0}^{k} C_{t-i}\, Y_{t-1}^c + \varepsilon_t$$

Y_t^c: الفرق ما بين الاتجاه العام والناتج المحلى الإجمالي.

$$Y_t^c = \log_t Y - log\, Y_t^T$$

U_t^c : الفرق ما بين الاتجاه العام ومعدل البطالة.

$$U_t^c = U_t - U_t^T$$

Y_t^T : الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي، U_t^Tالاتجاه العام لمعدل البطالة.

وعليه يشم تقدير أثر تغير Y_t^cعلى U_t^c في المدى الطويل.

$$\propto_{LT} = \frac{\sum_{i=0}^{K} Ct - i}{1 - \sum_{i=1}^{K} b_{t-i}}$$

K : هي عدد التأخيرات ويشم قياسها عم طريق الاقتصاد القياسي (AIC,BIC,Ljung BOX)، كما يسمح باستخدام التأخير بإلغاء الارتباط الذاتي ما بين البواقيε_t.

---

[1]-سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2]-Durand etM. Huchet,2003, La loi d'okun comme indicateur de dispersion des pays européens : peut-on parler de convergences des structures ?, journée de l'AFSE LILLE , p06.

2-علاقة البطالة بالتضخم:

إن العمل على التقليص من معدلات البطالة يعتبر هدف رئيسي وجوهري في كل الاقتصاديات، فالمدرسة الكلاسيكية نفت وجود علاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة كون أن التوزان عندهم يتحقق تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل أي تغير الكتلة النقدية ينتج عنه تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه فتبقى دائما في حالة توازن[1].

لكن الفكر الكنزي انطلق من الطلب الفعال ومن ثم تتحدد مستويات البطالة، معتمدين في ذلك أن بمجرد ارتفاع معدلات البطالة تخفض معدلات التضخم أي يرتبطون بعلاقة عكسية وهو عكس ما جاء به التحليل الكلاسيكي، بعد ذلك قام فيليبس "Philips" بدراسة العلاقة ما بين البطالة والنمو في الاقتصاد الأمريكي سنة (1958) خلال الفترة ما بين(1861-1957)[2] والتي هدفت إلى تقدير العلاقة ما بين البطالة ومعدل التغيير في الأجر الاسمي[3].

وقد توصل فيلبس إلى ما يلي[4]:

- يرتبط كل من معدلات التغير في الأجور الاسمية ومعدلات البطالة بعلاقة عكسية في الأجل الطويل.
- في الأجل القصير فرق ما بين فترات الانتعاش وفترات الركود الاقتصادي بحيث أن في فترات التوسع ترتفع معدلات تغيير الأجور الاسمية مقارنة مع معدلات البطالة، أما في فترات الركود فتكون معدلات التغير في

---

[1]- أسامة بشير الدباغ،2007، **البطالة والتضخم، الأهلية للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، عمان، ص190.

[2]-نتيجة فيلبس في الاقتصاد الأمريكي أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية 2% سنوياً فإن وجود بطالة بمعدل 2.5% يتماشى مع استقرار الأسعار، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور فإنه يستوجب قبول بطالة بمعدل 5.5%.

[3]-قسمت الدراسة الى03 سلاسل زمنية: الأولى(1861-1913)، الثانية (1913-1948)، والثالثة(1948-1957).
وكانت الدراسة بعنوان:
A.W.Phillips,1958, **The relation between unemployment ant the rate of money wage rate in the U.K 1981-1957**, Economica, vol 05, pp 283-299.

[4]-دحماني ادريويش،2013، مرجع سبق ذكره، ص104-105.

الأجور الاسمية منخفضة مقارنة مع معدلات البطالة، بمعنى أن في فترات الانتعاش تكون معدلات البطالة منخفضة والطلب على العمالة مرتفع والعكس صحيح.

الشكل رقم(2-5): منحنى فليبس

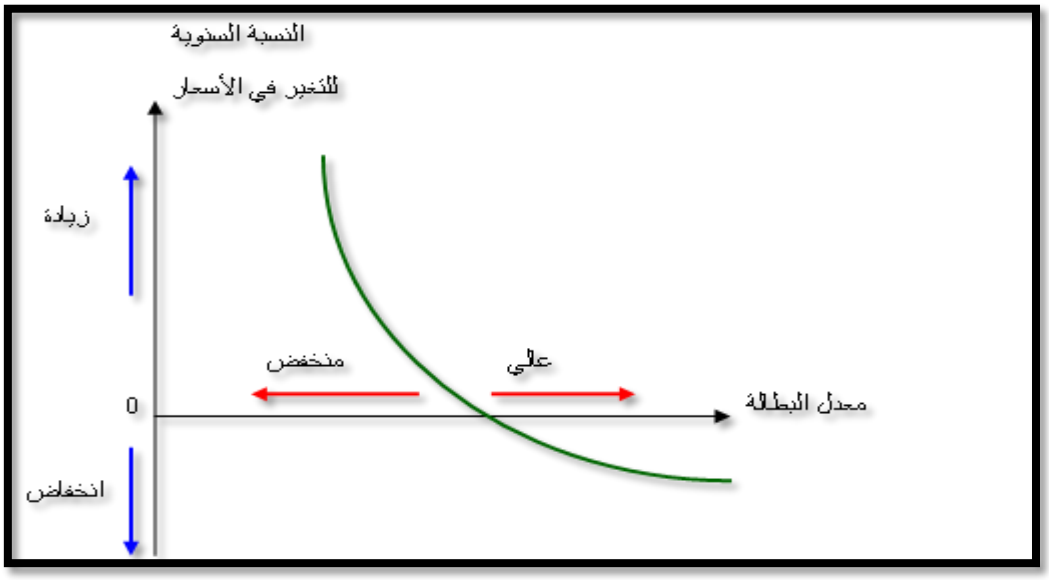

المصدر: أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص197.

فمن خلال الشكل رقم (2-5) فإن كل نقطة على المنحنى تمثل توليفة من معدلات البطالة والتضخم التي يمكن أن نستقر عندها، وفي 1960 استخدم منحنى فيلبس في وضع السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية من أجل تحقيق المثلث السحري المتمثل في: التوظيف الكامل، النمو الاقتصادي، الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

وقد ظهرت بعض الدراسات التي تقوم على اختبار هذه العلاقة وكانت أهمها دراسة ريتشارد ليبسيR. lipseyفي سنة 1960 الذي قام بربط نظريته لسوق العمل بمنحنى فيلبس من أجل اظهار العلاقة التبادلية ما بين التضخم والبطالة واعتمد على فرضيتان[1]:

- وجود علاقة عكسية وغير خطية بين فائض الطلب ومستوى البطالة.

1-أسامة الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص198-199.

* **بول ساملسون Semuelson:** ولد سنة 1915في اميركا، تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1970.

- وجود علاقة طردية ما بين معدل الأجور وفائض الطلب على العمالة في سوق العمل.

ثم قام كل من روبرت سلو Solow وبول ساملسونSemuelson بتطبيق علاقة فليبس على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1960-1900 وتوصلوا إلى وجود علاقة عكسية ما بين معدل التضخم والبطالة فبارتفاع مستوى العمالة ينتج عنه زيادة المداخيل التي تتحول إلى قوة شرائية ترفع من قيمة الطلب الكلي الذي إذا لم يتناسب مع زيادة الإنتاج يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار ومنه التضخم، وهذا ما يتناسب عكسيا مع مستويات البطالة[1].

2-1منحنى فيليبس ومشكلة الركود التضخمي(Stagflation):

انطلاقا من السبعينات لوحظ في الاقتصاد أن كل من معدلات البطالة والتضخم تتخذان نفس الاتجاه، بعدما كان مفترض تكون العلاقة عكسية ما بينهم، وقام الاقتصاديين بتفسير هذه الظاهرة على النحو الآتي[2]: الزيادة التي سجلت في أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973 أدت إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة، مما أدى إلى نقص العرض الكلي من السلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم، كما صبت بعض التفسيرات على أن هذه العلاقة غير ثابتة في الأجل الطويل[3] .

2-2 منحنى فيلبس في المدى الطويل:

إن كل من فريدمان* وفيليبس انتقدوا فعالية منحنى فيلبس في المدى الطويل، وذلك بسبب عدم إمكانيته من مواجهة أزمة الركود التضخمي التي عرفها الاقتصاد في بداية سبعينات[4].

---

[1]- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 362.

[2]- نعمة الله نجيب إبراهيم وإسماعيل حسين إسماعيل، **أسس الاقتصاد الكلي**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2006، ص245

[3]رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص364.

*فريدمان

[4]-شلالي فارس، مرجع سبق ذكره، ص37.

**معدل البطالة الطبيعي(NAIRU): non- accelerating inflation rate of unemployment

حيث قاموا بتطوير نماذج قياسية أخذت بعين الاعتبار التوقعات في العلاقة الرابطة ما بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة، كون أن منحنى فليبس أخذ بفرضيات التحليل الكنزي الذي يعتبر أن التغيرات في معدلات الأجر الاسمية تتساوى مع التغيرات في معدلات الأجر الحقيقة.

فبإدخال التوقعات التضخمية يصبح لنا عدة منحنيات فليبس وليس منحنى واحد ومن ثم ظهرت "**نظرية معدل البطالة الطبيعي**** **لمنحى فيلبس**" وأصبح يوجد نوعيين من منحنى فيلبس، منحنى فيلبس في المدى الطويل، ومنحنى فيلبس في المدى القصير[1].

الشكل(2–6): منحنى فيلبس في الأجل الطويل

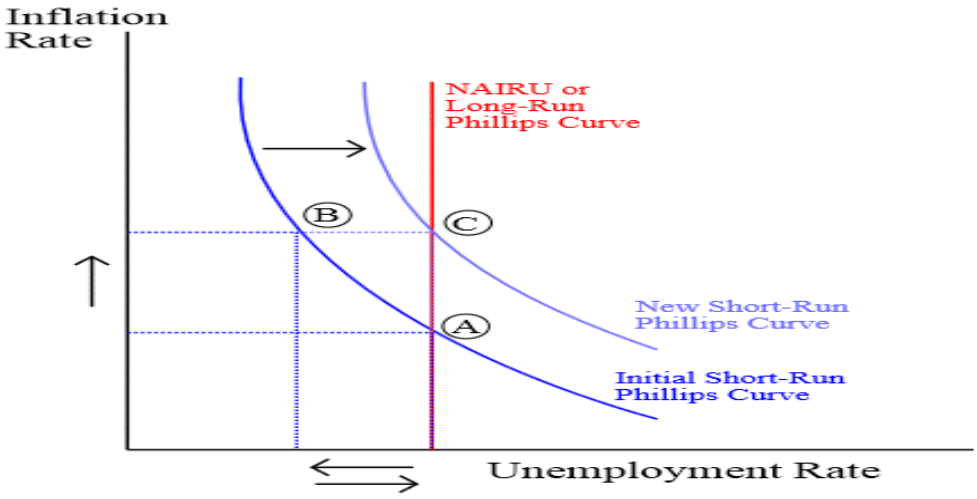

Source: Friedman, 1977, Nobel lecture: Inflation and unemployment, The journal of political economy, vol85, N°03, pp457.

عند النقطة(A) كلفة العمل ثابتة، كما أن معدل الأجر الاسمي والحقيقي يرتفعان بنفس زيادة الإنتاجية (Q) ومعدل البطالة يكون عند (U_0) وهو معدل البطالة الطبيعي (NAIRU)، أي التوقعات تتطابق مع المستويات الفعلية.

في حالة حدوث توسع اقتصادي سوف تنخفض معدلات البطالة من (U_0)إلى(U_1) لأن أرباب العمل يرفعون من مستويات العمالة مما ينتج عنه ارتفاع في معدلات الأجر إلى (X)ومنه يتحرك منحنى فليبس القصير الأجل إلى

[1]-دحماني ادريويش، مرجع سبق ذكره، ص114.

(B)، وذلك لأن الأجور ارتفعت مقارنة مع معدلات نمو الإنتاجية مما يؤدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من (Q) إلى (X) وذلك كنسبة مئوية سنوية.

بعدها يتكيف معدل التضخم مع التوقعات الجديدة وينتقل منحنى فيلبس نحو الأعلى ويظهر منحنى جديد عن الوضع ($P_e=X-Q$) وهو ليس بوضع مستقر لأن معدلات البطالة أقل من المعدلات الطبيعية وعليه تتواصل معدلات الأجر في الارتفاع مما ينتج عنه زيادة في معدلات التضخم وتغير في معدلات التضخم المتوقعة.

وبالتالي كلما تغيرت معدلات التضخم المتوقعة انتقل منحنى فيلبس نحو الأعلى ولا يرجع إلى التوازن الأول وعليه تصبح النقطة (C) نقطة التوازن الجديدة وعليه يتضح أن منحنى فيليبس ما هو إلا تبادل ما بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الأجل القصير، وأن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي في الأجل الطويل دون الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري ما بين الاصلاحات والمؤشرات الاقتصادية الجزائرية (1985-2015)

تبنت الجزائر كغيرها من الدول المتخلفة برنامج للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي مدعوماً ببرنامج التصحيح الهيكلي، وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، إن الجزائر عرفت أزمة اقتصادية حادة سنة1986 وعليه كان لابد من إجراء تعديلات استعجالية من أجل النهوض بالاقتصاد وتدارك الأثار الناجمة عنها، فطبقت برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يعالج الاختلالات قصيرة المدى بهدف توفير الاستقرار الاقتصادي على أسس سليمة من خلال التطرق إلى الاختلالات الداخلية والخارجية، ثم جاء بعده مخطط التعديل الهيكلي الذي يعمل على المدى الطويل من أجل تغيير النمط العام السائد لتدفقات العرض والطلب وذلك من خلال مجموعة من التدابير ترتبط بالاقتصاد ككل أو تتعلق بقطاعات اقتصادية معينة أو كلاهما.

ثم قامت الجزائر ببرنامج ثالث ألا وهو برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من أجل تدارك العجز والتأخر الذي عرفه البلد في مجال التنمية نتيجة كل من الأزمة الاقتصادية، المالية، والسياسية ودفع عجلة الاستثمار والنمو من جديد.

1-الإصلاحات الاقتصادية:

1-1مخطط الاستقرار الاقتصادي:

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

1-1-1 برنامج التثبيت الاقتصادي الأول"31-05-1989-30-05-1990"

مع اشتداد الأزمة كان لابد من الدولة الجزائرية الخوض في إصلاحات ذاتية لكن دون جدوى، لذا أبرمت اتفاقات مع الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية من خلال إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء كانت تدفقات سلعية أم خدماتية[1]، وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد على أساس مبدأ العرض والطلب بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

لقد سمحت هذه المفاوضات بالحصول على سيولة لمدة أطول وبمعدل فائدة منخفض مقارنة مع المعدلات المطبقة في السوق وفي جوان 1989 وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[2] في إطار اتفاقية stand by، والتي استخدمت كليا في 30 ماي 1990.[3]

وقد تمثلت بنود الاتفاق في النقاط الاتية:

---

[1] - مدني بن شهرة.2008.**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر،ص133.

[2]- درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة ، تحت إشراف طواهر محمد التهامي ،جامعة الجزائر،2005، ص373.

[3]- الهادي خالدي.1996، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر،ص195.

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات، وذلك برفع الدعم من خلال قانون المالية1990 .
- تعديل القانون التجاري، وبالأخص السجل التجاري.
- تعديل القانون المؤسس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- منح رخص الاستيراد للخواص.
- تعديل السياسة النقدية بإصدار قانون النقد والقرض 10/90 الذي يمنح الاستقلالية للبنوك من حيث منح القروض والحد من التمويل للمؤسسات. كما فتحت السوق للبنوك الأجنبية ولكن وفقا لمعايير جزائرية.

إلا أن هذا برنامج لم يصل إلى النتائج المرجوة منه بحيث كانت نتائج ضعيفة ونذكر منها:

- ضعف معدل استعمال طاقات الإنتاج الذي وصلت إلى 52.2 %للقطاع العام، وأقل من56% للقطاع الخاص.
- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991، ثم إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة الديون من 73.9% سنة 1991 إلى 76.5%سنة 1992.

وبذلك تكون سنة 1990 سنة التحول في المجال الاقتصادي حيث ألغي فيها برنامج التجارة الخارجية واعتمد مخطط التمويل الخارجي من طرف البنوك بدلا من الحصص الرسمية للميزانيات، كما ساعد قانون النقد والقرض بالتحرير الجزئي للتجارة والقضاء على احتكار الدولة والانفتاح نحو رأسمال الأجنبي من أجل تحقيق التنمية.

1-1-2 برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني"03-06-1991-30-03-1992"

إن السنة الأولى من التعديل الاقتصادي لم تكن كافية وبذلك كان لابد الى اللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي لمواصلة مسيرة الإصلاحات في الجزائر وكان ذلك في 03 جوان 1991، ووافق الصندوق بمنح 300 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 403 مليون دولار[1].

وتمثلت بنود الاتفاق في النقاط الاتية[2]:

- إصلاح النظام المالي بما في ذلك استقلالية البنوك والنظام الضريبي.
- الخفض من قيمة سعر الصرف مع رد الاعتبار إلى الدينار الجزائري.
- التخفيض من قيمة الاستهلاك بهدف زيادة قيمة الادخار.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية.
- العمل على الرفع من قيمة الصادرات النفطية.

على ضوء جميع هده الإصلاحات توصلوا إلى مجموعة من النتائج إلا أنه كانت سلبية أكثر منها إيجابية نذكر:

- فائض في الميزان التجاري حيث سجل هذا الاخير 4420 مليون دولار سنة 1991 مقابل 1303 مليون دولار سنة 1991 وقد أرجع الاقتصاديين هذا التراجع في الفائض إلى تدهور كل من أسعار النفط في الأسواق العالمية، وانخفاض الصادرات.
- انخفاض مستويات المديونية الخارجية.
- تطوير الاستثمار وذلك من خلال مجموعة من التعديلات القانونية حيث سمح بإدخال الاستثمار الأجنبي في مجال البحث والتنقيب مما يجعلنا نستفيد أكثر من الخبرة والمهارات التكنولوجية وذلك من خلال قانون

---

[1]- سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2]. -مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 133.

21/91 المؤرخ في 04-12-1991[1]، المتعلق بقانون المحروقات والذي يتمحور في: توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بهدف زيادة التنقيب الآبار الجديدة وغير المستغلة، تحديد عقود الشراكة يخضع لها الشركاء، حصول المستثمرين الأجانب على جزء من الإنتاج مقابل مساهمته.

ولكن مند سنة 1992 ظهرت اختلالات هيكلة في الاقتصاد وتباطأت وتيرة النمو حيث عرف ارتفاع ملحوظ في مستويات البطالة حيث بلغت هذه الاخيرة 23.2%[2]، كما عرف الاستهلاك الحكومي ارتفاع بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، كما سجل الاقتصاد ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم حيث بلغت 31% في نفس السنة وعليه مرت الجزائر في هذه الفترة بوضع اقتصادي صعب وكان لابد من الحصول على تمويلات إضافية من صندوق النقد الدولي للخروج من هذه الازمة.

1-1-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث"04-1994-03-1995"

إن تأزم الوضع الاقتصادي للبلد دفعها بالتوجه للمرة الثالثة على التوالي إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على مساعدات مالية إضافية تمكنها من الخروج من الأزمة كون أن تبعية الجزائر إلى المحروقات أثرت سلبا على وثيرة النمو والإصلاح بمجرد انخفاض أسعار البترول وقد وافق الصندوق بمنح 731.5 مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 1037 مليون دولار[3].

فقد تمحورت الإصلاحات التي تسعى الجزائر بالقيام بها في النقاط الآتية [4]:

- الحد من مستويات البطالة عن طريق زيادة معدلات النمو وذلك عن طريق تشجيع قطاع الصناعة والفلاحة.
- التخفيض من معدلات التضخم وذلك من خلال إعادة التوازنات الداخلية والخارجية.

---

[1]-زيرمي نعيمة.2011، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، تحث اشراف: بن بوزيان محمد، جامعة ابو بكر بلقايد، ص 148.
[2]-مدنى بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص134.
[3]-زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره،ص151.
[4]- الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص202-203.

- إصلاحات المؤسسات الحكومية من خلال إعادة هيكلتها.
- التوجه الفعلي نحو السوق الحرة.
- حل أزمة السكن من خلال الاستثمار في هذا المجال.

كل هذه الإجراءات اعادت الثقة إلى البلد ومكنته من الاستفادة أيضا من 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي واتفق على إعادة جدولة الديون سنة 1994 وذلك لمدة 16 سنة مع نادي باريس بحيث برمت 17 اتفاقية مزدوجة واتخذت عدة قرارات من أجل تجسيد الأهداف التي تمثلت فيما يلي[1]:

- تخيض قيمة العملة بمعدل 40.17% لمواجهة انخفاض أسعار البترول.
- ترقية قطاع البناء والاشغال العمومية.
- دعم القطاع الزراعي والعمل على تطويره.

وتوصلوا إلى النتائج التالية[2]:

- تقليص الفجوة الناتجة في ميزانية الدولة.
- الخفض من مستويات البطالة وذلك بالاعتماد على المجال الفلاحي.
- تقلص معدل التضخم حيث بلغ 29% مقابل 38% المتوقع من البرنامج.
- ارتفاع أسعار النفط بنسبة 15% مما قلص العجز في ميزانية الدولة.

[1]-دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 375.
[2]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص141-142

1-1-4 أهم نتائج مخطط الاستقرار الاقتصادي

اعتمدت الحكومة ضمن هذا البرنامج كل من السياسة المالية وسياسة سعر الصرف من أجل تخفيض العجز وتحقيق التوازن في الميزانية العامة.

من خلال السياسة المالية قامت الحكومة بتطبيق سياسة التقشف وذلك بتخفيض مستوى الأجور، مع توقف الدولة عن التوظيف سواءا في الحكومة أو المؤسسات العمومية، التخفيض من قيمة الاستثمارات، رفع الدعم على الكثير من المواد، زيادة أسعار المواد العمومية (كهرباء، غاز، بنزين...الخ)، والتوقف أيضا عن التوظيف المباشر لخريجي الجامعات والمدارس العليا، بحيث أدت هذه الأخيرة إلى الرفع من معدلات البطالة في الفترة ما بين 1989 إلى غاية 2000 أين بلغت (29.5%).

أما من ناحية سياسة سعر الصرف[1] فانخفض الدينار الجزائري بـ (40.7%) في أبريل 1994 مقابل للعملات الأجنبية الأخرى وهو الأمر الذي رفع من تكلفة الاستثمار والإنتاج، وبالتالي أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات مما دفع بالحكومة إلى حل وخصخصة معظم المؤسسات الحكومية الذي من شانه أن يكبح حجم الاستثمارات ويزيد من كتلة العاطلين عن العمل.

1-2 مخطط التعديل الهيكلي: 31-03-1995 – 01-04-1998

يعد من أبرز المخططات الإصلاحية في الجزائر لسنة 1995 بعد برنامج الاستقرار الاقتصادي، بحيث حاول المساس بمختلف القطاعات بهدف الحصول على الحلول للازمة الاقتصادية والركود الاقتصادي التي تعاني منه الجزائر بحيث كما ذكرنا سابقا تميز الاقتصاد الجزائري بمايلي:[2]

- انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.1998، **تقرير حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**،12، الجزائر.
[2]-موسى معمرى، مرجع سبق ذكره، ص43.

- تفاقم معدلات البطالة.
- ارتفاع معدلات التضخم واستمرار العجز في الميزانية.
- تراجع حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال.

1-2-1 مخطط التعديل الهيكلي والسياسة النقدية والمالية

1/-السياسة النقدية:

إن برنامج التعديل الهيكلي هدف من خلال السياسة النقدية إلى تقليص الطلب الفعال، عن طريق امتصاص السيولة والحد من العرض النقدي بهدف التقليص من معدلات التضخم وذلك من خلال معالجة السقوف الائتمانية، وإعادة صياغة السياسة النقدية من أجل تحسين السوق المالي مع إلغاء الائتمانات لقطاعات معينة[1].

2/-السياسة المالية:

إن التعديل مس أيضا السياسة المالية وذلك من خلال تدعيم أسعار الفائدة، وسعر الصرف كركائز أساسية للنظام ويمكن تلخيص التعديلات فيمايلى[2]:

- ضبط عملية الإصدار النقدي وتطبيق مجموعة من الإجراءات الجديدة على عمليات الاقتراض الداخلي وذلك من أجل التقليل من القروض الاستهلاكية ودعم القروض الاستثمارية.
- الرفع من احتياطي الصرف للعملة الصعبة من أجل دعم سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- تحسين أسعار الصرف ومحاولة تقليل الفجوة ما بين السوق الرسمي والموازي من خلال تخفيض الدينار الجزائري بـ 7.3% ثم بنسبة 40.1% في سنة 1994 بهدف تحرير السوق.

---

[1]-سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2]- Bouyakoub, 1997, **l'économie algérienne et le programme d'ajustement structural** ; revue confluences, université d'Oran, pp75-85.

- إنشاء سوق ما بين البنوك للتعامل بالعملة الصعبة كما سمح المخطط أيضا بإنشاء مكاتب تجارية للتعامل بالعملات الأجنبية.

كانت هذه الإصلاحات مهمة خاصة من جانب الجهاز المصرفي بحيث أن صندوق النقد الدولي فرض تطبيق برنامج التعديل على كل الدول الراغبة في إعادة جدولة ديونها بهدف تقليص الاختلالات الهيكلية، وتحقيق توازنات اقتصادية داخلية وخارجية.

1-2-2 مخطط التعديل الهيكلي وتحرير الأسعار

ركز البرنامج على إلغاء مختلف الإعانات الحكومية على السلع بحيث كانت معظم السلع قبل سنة 1994 مدعومة من طرف الدولة بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال هذا البرنامج بدأ التحرير التدريجي للأسعار ورفع الدعم بحيث أصبحت الدولة لا تتدخل في تحديد أسعار السلع وكان هذا وفقا لنظام تحديد هامش الربح المطبق قبل سنة 1994، إلا أنه اختفي بعد سنة 1998 وجاء بداله نظام التعويضات الاجتماعية بهدف التقليل من الأثار السلبية الناتجة عن عدم تدخل الدولة. المتمثلة في الارتفاع الكبير للأسعار وزيادة معدلات التضخم وعليه انخفاض القدرة الشرائية للمواطن[1].

1-2-3 مخطط التعديل الهيكلي والقطاع العام والخاص

إضافة إلى كل الإصلاحات التي تمت في الاقتصاد فكان للبرامج أثرا على كل من القطاعين الخاص والعام

[1]- bellal.S, 2003, "**Prix rente et accumulation cas de l'Algérie**", revue du chercheur, université de Ouargla, pp02.
.

1/–القطاع الخاص:

هدف البرنامج إلى تنمية الاستثمار الخاص والمتمثل في خصخصة المؤسسات العمومية الذي نص عليه في قانون المالية التكميلي سنة 1994 بعد الفشل الذي حققه النظام الاشتراكي وكان ذلك في حدود 49%، ثم وسعت وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخصخصة لسنة 1995، وبذلك يعد هذا البرنامج أهم البرامج لتحرير القطاع وإنهاء احتكار الدولة لعمليات التسيير وشملت الخصخصة إلى جانب المؤسسات الإنتاجية كل من شركات التأمين، المصارف التجارية، والقطاع الفلاحي حيث صوحبت بعدد من التدابير استهدفت تشجيع الإنتاج الزراعي[1].

وبهذه الخطوة فتح المجال أمام الاستمارات المحلية والأجنبية للدخول إلى السوق المحلية وعليه المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة البطالة.

2/–القطاع العام:

القطاع العام الجزائري هو أيضا عرف العديد من الإصلاحات بعد سنة 1988 ومن أهمها ثم إنشاء صناديق المساهمة الثمانية التي كانت تعطي الحق للمؤسسة بممارسة حقها واتخاذ قراراتها مع بقاء الملكية لرأسمال لصالح الدولة، ولكن قبل إنشاء هذه الصناديق وفي إطار برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية جاء مخطط التقويم الداخلي الذي وضع كل الوسائل والامكانيات التي من شأنها تحسين مستوى الإنتاجية والاستعمال الأفضل للمواد.

وفي 25-09-1995 ثم إعادة تأطير الصناديق وفقا للمرسوم 95-25 الذي نص على كيفية تسير رؤوس الأموال التابعة للدولة وحلت نهائيا هذه الصناديق بعدما أبرزت فشلها وبقي اقتصاد الدولة على حاله في 25-12-

[1]-Ratoul, 2000, **Economic reform and political openings: lessons from Algeria change in the Arab world**; pp78.

1995، وتركت المجال لظهور الشركات القابضة التي تجمع رؤوس أموال لعدة شركات متقاربة أو متعاملة مع بعضها البعض[1].

وبموجب المادة 17 من القانون 95-55 أنشئ المجلس الوطني للمساهمات الذي يقوم بتسيير نشاطات للشركات القابضة، بحيث الشركات القابضة الإحدى عشر تعتمد على مختلف النشاطات الاقتصادية ذات المردودية.

لم تعطي هذه التعديلات نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد بحيث زادت قيمة الدين الخارجي، وزاد الفرق في الموازنة فأصبح مستعجلا إجراء التعديلات على المنظومة الاقتصادية وهو ما استحدثه قانون 95-22 الموافق لـ 26 أوت 1995 بشأن الخصخصة الذي ينص على رفع الدولة يدها على تسير المشاريع الإنتاجية وترك المجال للقطاع الخاص في الإدارة وذلك سواءا بنقل كل الملكية أو جزء منها[2].

وحددت المادة الثانية من قانون الخصخصة القطاعات المعنية بهذا الإجراء وتمثلت في: قطاع البناء والأشغال العمومية، الري، التجارة، السياحة، الصناعات النسيجية، الصناعات التحويلية، الميكانيك، الكهرباء، الإلكترونيك، الخشب ومشتقاته، الورق، الكيمياء، البلاستيك، الجلود، النقل، التأمينات، والصناعات الصغيرة.

❖ مبادئ خصخصة المؤسسات العمومية[3]:

- التدرج والانتقائية في عملية الخصخصة والشفافية.
- مراعاة المصلحة العامة بوضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المحولة إلى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة.
- الاستفادة من عملية بيع المؤسسات العمومية دون تمييز بين الفئات الاجتماعية، مع تحديد مبادئ توجيهية لحماية العمال وإعطاء حق المشاركة في رأسمال المؤسسة بنسبة 20%.

---

[1]-مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص152.
[2]-سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص53.
[3]- نفس المرجع، ص53.

لعبت الخصخصة دور مهم ضمن برنامج التعديل الهيكلي وسمحت للجزائر بالفتح أكثر نحو الاستثمارات الأجنبية والتوجه نحو السوق الحرة ومسايرة أكثر المعايير المطبقة في الاقتصاد العالمي وعليه يسهل لها الاندماج في هذا الأخير.

1-2-4 أهم نتائج برنامج التعديل الهيكلي

إن الإجراءات والإصلاحات التي جاء بها برنامج التعديل الهيكلي كانت له أثار وخيمة على كل من البطالة والتشغيل بحيث قللت بشكل كبير من الاستثمارات وبالتالي انخفض التمويل المقدم للمؤسسات العمومية، وتزامن مع تأخر تطبيق قانون الخصخصة على هذه المؤسسات فانحصرت في ضائقة مالية أجبرتها على تسريح عدد كبير من عمال قدر بـ 60 ألف عامل في نهاية 1998[1] في القطاع الصناعي لوحده.

فنلاحظ أن نسبة البطالة قبل تطبيق البرنامج كانت مقدرة بـ 24.03% بينما بلغت في سنة 1998 قيمة 28.02% أي ما يقارب 2.3 مليون بطال منهم 80% من شباب أقل من 30 سنة[2].

أشارت الاحصائيات أنه ثم غلق 815 مؤسسة موزعة كالاتي: 679 مؤسسة عمومية محلية، 134 مؤسسة اقتصادية عمومية وذلك مند 1994 ونتج عن ذلك تسريح 212960عاملا.

جدول رقم: (2-2) نسبة المسرحين حسب قطاع النشاط سداسي الأول 1998

	مؤسسة اقتصادية عمومية	%	مؤسسة اقتصادية محلية	%	مؤسسة خاصة	%	المجموع	%
الفلاحة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.8
البناء الاشغال العمومية والري	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2

[1]-المجلس الاقتصادي والاجتماعي،1998، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول** ،12،ص96.
[2]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص214.

الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.5	44017	20.7
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	323	31.1	36868	17.3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1998، ص98.

من خلال الجدول رقم: (2-2) يتبين لنا أن قطاع الفلاحة كان من القطاعات التي لم يمسها التسريح بنسبة كبيرة حيث بلغت نسبته (1.8%) بمختلف مؤسساته (عمومية، محلية، وخاصة) وسجلت أدني نسبة في المؤسسات الاقتصادية المحلية حيث بلغت (1.5%)، أما قطاع البناء والاشغال العمومية والري وقطاع الصناعة فكانا من القطاعات الأكثر تضررا حيث بلغت نسبة التسريح (60.2%) و (20.7%) على التوالي.

إن هذه الإصلاحات أضعفت أكثر الاقتصاد وزادت من حدة الأزمة ومستويات البطالة، والفقر بحيث من وراء تخفيض الرسوم الجمركية والقيمة الدينار توقعت زيادة الصادرات الذي يتوقف على: مرونة الطلب الخارجي، مرونة الجهاز الإنتاجي، وقيود الدول الأجنبية على وارداتها إلا أنه أثر سلبا على الجهاز الإنتاجي وزاد العجز في الميزان التجاري ونلاحظ أن مختلف الإجراءات التي طبقت من طرف المنظمات الدولية مقابل الحصول على تمويل منها كانت سلبية ولم تخدم الاقتصاد بل كانت في صالح الدول الرأسمالية.

1-3 برنامج الإنعاش الاقتصادي:

بعد كل من مخطط الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي شرعت الجزائر في سياسة مالية توسعية مختلفة عن السياسات المطبقة من قبل بحيث اتخذت الشكل الكينزي الذي يهدف إلى الرفع من معدلات النمو من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري وقد تم تجسيده عن طريق البرامج التنموية التالية:

1-3-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[1]: programme de soutien a la relance economique(2004-2001)

خصص لهذا البرنامج الثلاثي الأول غلاف أولي مقدر ب 525 مليار دينار أي ما يقارب 7 ملايير دولار أمريكي في فترة الأولى قبل ما يصبح غلافه المالي 1.216 مليار دينار ما يقارب 16 مليار دولار، بعدما تم إضافة مشاريع جديدة ودراسة جدوى للمشاريع المبرمجة.

وتمحورت أهم نتائج هذا البرنامج فيمايلى:

- ارتفاع معدلات النمو حيث بلغ سنة 2001 نسبة (4.61%)، وارتفع هذا المعدل ليبلغ (7.2%) سنة 2003.
- تدني مستويات البطالة حيث بلغت (23.7%) سنة 2003 مقابل (27.3%) سنة 2001[2].
- انخفاض الدين العام بقيمة 148 مليار دينار.

2-3-1 برنامج دعم النمو programme complémentaire de soutien de croissance (2009-2005)

خصص لبرنامج الخماسي الأول غلاف مالي مقدر بـ 8.705 ملايير دينار أي ما يقارب 114 مليار دولار ومن الأهداف الرئيسية للبرنامج: القضاء على البناء الهش، تجسيد برنامجي الهضاب العليا والجنوب، تطوير البنى التحتية، الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إبرام عقود شراكه وتشجيع القطاع الخاص[3].

في هذه الفترة عرفت الجزائر تحسن في أوضاعها المالية نظرا لارتفاع أسعار النفط التي بلغت ما قيمة (98.9 دولار) سنة 2008[4] مقابل (54.6 دولار) سنة 2005.

---

[1]-محمد مسعى.2012، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص147.

[2] - ONS ; **l'Algérie en quelques chiffres** ; résultats 2005 ; N°36, pp12.

[3]-بوفيلح نبيل،2012، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12،ص254.

[4]-تقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط لسنة 2008.

أما عن معدلات النمو الاقتصادي فقد بلغت (2.4%) سنة 2008، وعليه تجسدت الأهداف الرئيسية للبرنامج، بينما معدلات البطالة والتضخم فبلغت (11.3%) و(4.86%) على التوالي.

1-3-3 برنامج توطيد النمو programme de consolidation de la croissance economique (2010-2014)

إن برنامج الخماسي الثاني خصص له غلاف مالي بقيمة 21.214 مليار دينار أي ما يقارب 286 [1]مليار دولار وجاء هذا البرنامج لتوطيد النمو والمشاريع التي بدأ إنجازها ضمن برنامج الخماسي الأول، الحد من البطالة عبر إنشاء 3 ملايين منصب عمل، تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الحسن وكانت من أولياته أيضا هو التعليم والصحة بحيث خصص لها ما يقارب نصف القيمة الاجمالية.

1-3-4برنامج توطيد النمو الاقتصادي programme de consolidation de la croissance economique (2015-2019)

إن برنامج الخماسي الثالث خصص له غلاف مالي بقيمة 21.000 مليار دينار أي ما يقارب 262 [2]مليار دولار[3] وجاء هذا البرنامج لتوطيد النمو الاقتصادي عن طريق الرفع من معدلات النمو لكي تتراوح 7% في سنة 2019بالاضافة إلى تكملة المشاريع الاستثمارية وتحسين البنى التحتية التي بدأ في تطبيقها خلال البرنامجين السابقين، مع تخصيص 600مشروع في قطاع الصيد البحري.

إن كل هذه البرامج والاغلفة المالية التي صرفت من أجل النهوض بالاقتصاد وتحريك عجلة النمو بائت بالفشل، بحيث أنها لم تستثمر في بناء مؤسسات تولد القيمة المضافة في البلد وتعمل على زيادة معدلات النمو خارج قطاع المحروقات واقتصرت فقط على تحسين الخدمات الإنتاجية والاجتماعية بخلق فرص عمل وتخفيض من معدلات

---

[1]- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي2010ص03.
[2]- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي2010ص03.
[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بتاريخ 29-07-2015، العدد 04، ص17.

البطالة بحيث كان الحكومة في كل مرة تضح الأموال في الاقتصاد من أجل تدارك النقائص وتغطية الفشل في مختلف المشاريع وذلك عن طريف مداخيل النفط.

2-مكافحة البطالة في الجزائر

من خلال برامج الإصلاح سجلت الجزائر ارتفاع كبير لمعدلات البطالة والتضخم في هذه الفترة وكان لابد من وجود حلول مستعجلة لها، فقامت الحكومة من خلال كل من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وزارة التضامن الاجتماعي والأسرة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بإنشاء مجموعة من الأجهزة لامتصاص وادماج أكبر عدد ممكن من البطالين لتخفيف من هذه المعدلات وسيتم تلخيص مختلف الإجراءات المتخذة من طرف الوزارات المختلفة:

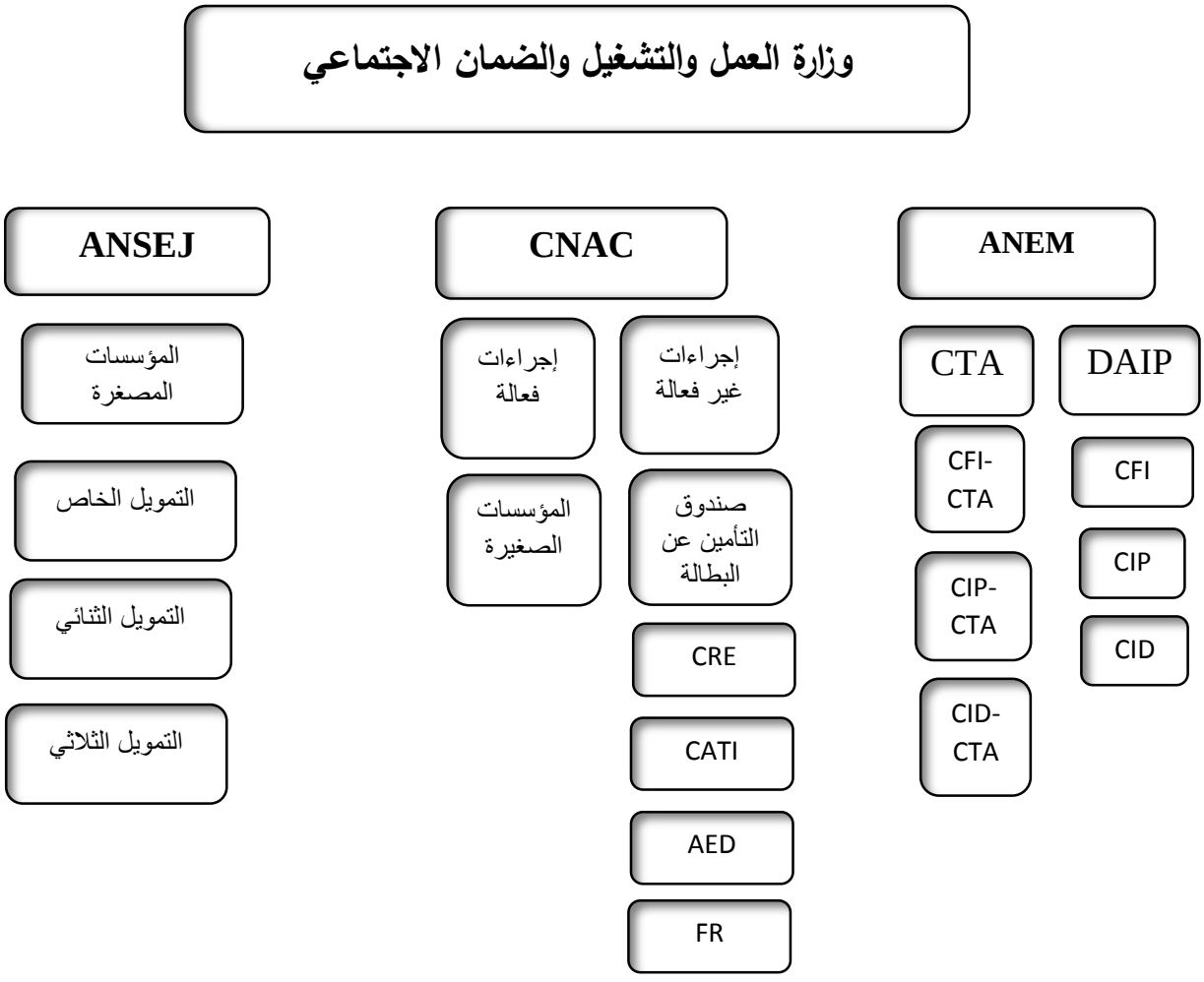

المصدر: إعداد الطالب من خلال المعلومات المحصل عليها من عند ANEM, CNAC, ANSEJ

1-الوكالة الوطنية للتشغيل: Agence National de L'emploi (ANEM)

أنشئت الوكالة سنة1990تحث وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، من أهدافها الأساسية هو العمل على تنظيم سوق العمل ومحاربة البطالة عن طريق كل من جهاز المساعدة على الإدماج المهني (**DAIP**) وعقد العمل المدعم (**CTA**)[1].

(**DAIP**) وهو جهاز بدأ العمل في 2008، هدفه هو إدماج فئة الشباب المتمدرسين والغير المتمدرسين من خلال 03 عقود متمثلة في:(**CFI**) : هي عبارة عن عقود تكوين وإدماج لفئة الشباب الغير متمدرسة أي بدون تكوين ولا تأهيل. و(**CIP**): هي عبارة عن عقود الإدماج المهني التي تخص خريجي التكوين المهني والمنقطعين عن الدراسة في المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى(**CID**) وهي عبارة عن عقود إدماج تخص الفئة المتمدرسة أي المتحصلين على شهادات جامعية.

(**CTA**): هو عقد عمل مدعم ويدخل في الإطار العام لجهاز المساعدة على الادماج المهني ويشمل هو أيضا 03 عقود وهي:

(**CFI-CTA**) : هي عبارة عن عقود تكوين وإدماج لفئة الشباب بدون تكوين ولا تأهيل وتكون لمدة سنة غير قابلة لتجديد.

(**CIP-CTA**) : هي عبارة عن عقود الإدماج المهني وتكون لمدة 03 سنوات غير قابلة للتجديد.

(**CID-CTA**) : وهي عبارة عن عقود إدماج تخص الفئة المتمدرسة وتكون لمدة 03 سنوات غير قابلة للتجديد.

في إطار (**CTA**) تعطى امتيازات للمؤسسات المستقبلة وتمثل في تخفيضات في التأمين لمدة 03 سنوات، مع تقديم دعم مالي لهذه المؤسسات.

[1] - http://www.anem.dz/.html

2- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة La Caisse national de l'assurance chômage(CNAC)

أنشئ الصندوق سنة 1994 من أجل التخفيف من أثار الناجمة عن تسريح العمال من القطاعات الاقتصادية ضمن برنامج التعديل الهيكلي وهي تخص الأشخاص التي تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة وقامت بإجرائيين:

-الإجراءات الغير فعالة: يتضمن إجراءات التأمين عن البطالة، (**CRE**) تكوين المسرحين من العمل من أجل إعادة إدماجهم، (**CATI**) إعادة إدماج الأشخاص التي ثم تسريحهم من الشركات قيد التصفية، (**AED**) منحة الإرهابيين المعفى عنهم في إطار العفو المدني، (**FR**) مساعدة المؤسسات من طرف الوكالة من أجل تفادي الإفلاس مثل: صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء الذي تلقى الدعم من الوكالة من أجل مواجهة الإفلاس.

-الإجراءات الفعالة: من الصيغ الجديدة والفعالة في الوكالة هو تقديم قروض صغيرة للأفراد البالغين ما بين 30-50 سنة ولكن من أموال الوكالة.

3-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Agence National de soutien de l'emploi de jeunes(ANSEJ)

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996 حيث أنها تقوم على[1]:

-مساعدة الشباب البالغين ما بين 20-40سنة في الحصول على قروض بامتيازات لتجسيد المشاريع ولذلك يجب أن يكون الشخص متحصل سواء عن شهادة جامعية أو شهادة تكوين مهني، أو شهادة متحصل عليها من طرف مدرسة معتمدة.

- تتابع الاستثمارات المنجزة.

[1]- راشدة عزيرو.2011.**مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حـــول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، ص5.

- مساعدة الشباب مع المؤسسات والهيئات المعنية بالإنجاز.

-تشجع الأعمال والتدابير الأخرى التي تعمل على ترقية الأنشطة وتوسيعها.

وتأخذ المؤسسات المصغرة إحدى الصيغ الثلاث:

- **التمويل الخاص**: يعود المبلغ إلى صاحب المشروع ويقوم بالاندماج تحث هذه الصيغة من أجل الحصول على الامتيازات الجبائية.

-التمويل الثنائي: في هذه الحالة يعود جزء من المبلغ إلى صاحب المشروع وجزء عبارة عن قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

-التمويل الثلاثي: في هذه الحالة تتمثل في المساهمة الشخصية، بالإضافة إلى قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده.

ملاحظة: إذا كان المبلغ أقل من 50 مليون سنتيم فإن مساهمة الفرد تكون (1%)، والوكالة تقدم الدعم بنسبة (29%)، أما البنك يقدم قرض بنسبة (70%) من إجمالي المشروع بدون فوائد، أما إذا كان المبلغ أكثر من 50 مليون سنتيم فإن مساهمة الفرد تكون (2%)، والوكالة تقدم الدعم بنسبة (28%)، أما البنك يقدم قرض بنسبة (70%) من إجمالي المشروع بدون فوائد.

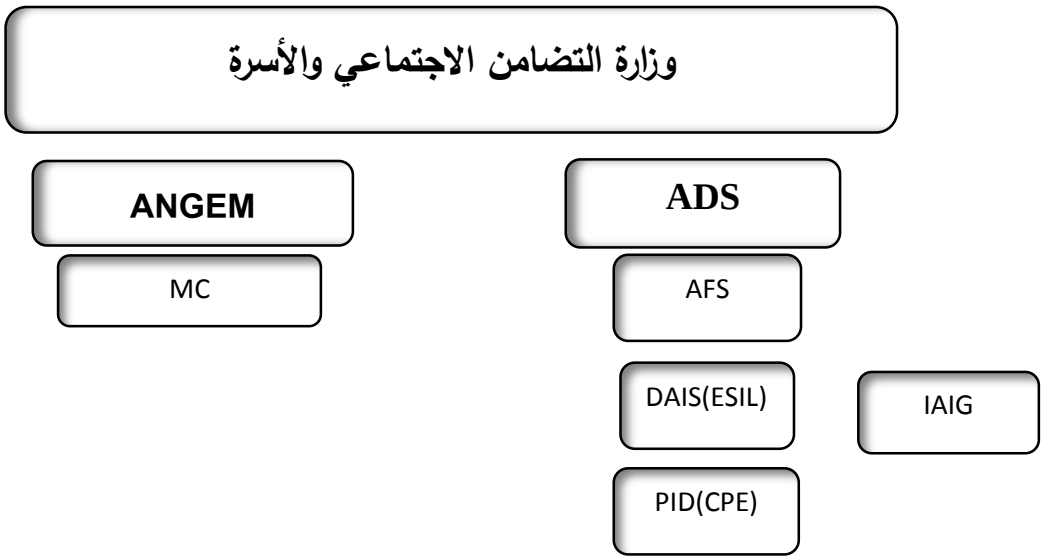

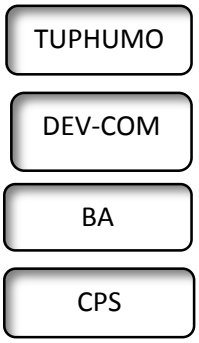

المصدر: إعداد الطالب من خلال المعلومات المحصل عليها من عندADS , ANGEM

1–وكالة التنمية الاجتماعية Agence de Développement Social (ADS):

أنشئت سنة 1996 من أجل العمل على زيادة مناصب العمل وترقية التشغيل بالإضافة إلى مساعدة الطبقة المحرومة وتضم كل من:

(**AFS***)[1]: المنحة الجزافية للتضامن بدأ العمل بها سنة 1994، ويستفيد منها الأفراد المحرومين الغير القادرين عن العمل والغير المستفيدين من منح المساعدة الاجتماعية، وبلغت قيمتها 3000دج شهريا بالإضافة إلى 120 دج لكل ذوي الحقوق (03 لا أكثر)، مشروع مجمد ولا يقبل الملفات مند سنة 2014.

(**DAIS****): هي عبارة عن منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة من أجل إدماج الأشخاص التي تعاني من التهميش وعدم الاندماج في النسيج الاجتماعي، من خلال توفير لهم مناصب على مستوى البلديات بشكل مؤقت وليس دائم مقابل 3000 دج شهريا وهي نفسها (**ESIL**) وتغير اسمها سنة 2011 بعدما أصبحت عبارة عقد لمدة 06 سنوات بعدما كان عقد غير منتهي الصلاحية.

وأصبحت تشرف أيضا على (**IAIG**) الذي يقوم على إدماج البطالين في ورشات البلديات بعقد لمدة 06 سنوات، قابل للتجديد كل سنتين بمبلغ شهري يقدر بـ (5460دج) بالإضافة إلى الضمان الاجتماعي.

[1] -http://www.ads.dz/documents/prg_afs.html

* **AFS** : Allocation Forfaitaire de Solidarité.

****DAIS :** DISPOSITIF D'ACTIVITÉ D'INSERTION SOCIALE.

(**TUP-HUMO***)[1]: برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة وبدأ العمل به خلال سنة 1996 في إطار البرامج الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكان الهدف منه هو إنشاء مكثف لمناصب العمل المؤقتة وذلك عن طريق إدماجهم في ورشات صيانة، الري الطرقات ...إلخ لفئة الشباب الغير المتمدرس بالخصوص في المناطق النائية التي تعاني من نسب بطالة جد مرتفعة.

(**PID****): عقود ما قبل التشغيل بدأ العمل بالبرنامج سنة 2008 وهي نفسها عقود ما قبل التشغيل (**cpe**) ويهتم بمكافحة البطالة عند الفئة المتمدرسة من خريجي الجامعات والتقنيين الساميين من أجل إدماجهم في سوق العمل[2]، والبالغين ما بين 19 و35 سنة ومعفيين من الخدمة الوطنية.

(**DEV-COM*****) هو من البرامج أيضا الموجهة إلى محاربة الفقر عن طريق الرفع من المستوى المعيشي للطبقة الهشة، وذلك من خلال إدماجهم في مشاريع اقتصادية ذات طابع اجتماعي ويستفيد منها المجتمع المدني من جمعيات خيرية، جمعيات الأحياء من أجل القيام بمشاريع صغيرة كقاعات العلاج، تطهير قنوات الري، إنشاء قاعات متعددة الرياضات...إلخ.

(**BA******): مشروع الجزائر البيضاء بدأ العمل به سنة 2006 وهي مشاريع خاصة بتنظيف الأحياء من خلال تكوين شباب لتكوين مقاولتيه في المستقبل، وهي تخص الأفراد البالغين ما بين 18و 40 سنة، بشرط ألا يكون متحصل على أي إجراء من إجراءات مكافحة البطالة وتكون مدة المشروع سنة واحدة.

---

[1]- http://www.ads.dz/documents/prg_tuphimo.html

* **TUP-HUMO:** les travaux d'utilité publique à haute intensité de main d'œuvre**.**

CPE : les contrats de pré-emploi.

****PID** : Programme D'insertion Des Diplômes ; décret exécutif n° 08-127 du 30 avril 2008.

[2]-شلالي فارس، مرجع سبق ذكره، ص 101.

*****DEV-COM** : Développement communautaire.

******BA :** Blanche Algérie

(**CPS***): خلية التضامن الجواري أنشأت سنة 2008، تعمل على استهداف الفئة الهشة من أجل تحديد احتياجاتها قصد تقديم يد المساعدة ويضم الفريق: طبيب عام، طبيب نفسي، مساعد اجتماعي، مهندس زراعي أو اقتصادي وذلك حسب قطاع التدخل.

2-الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرAgence National de Gestion du Micro-crédit

أنشئت الوكالة سنة 2004 من أجل مواجهة الفقر والهشاشة وذلك من خلال تقديم مساعدات لأصحاب المشاريع الشخصية من أجل تجسيدها وخاصة المرأة الماكثة بالبيت، وذلك لفئة الأفراد البالغين من 19 سنة فما فوق من خلال:

-تقديم النصائح والارشادات لأصحاب المشروع بدون مقابل.

- تقديم قرض لتمويل المشاريع بقيمة 27.000دج و40.000دج من خلال توفير المواد الأولية وذلك بهدف تشجيع العمل الأسري (الأسرة المنتجة)، ونظرا لفعالية السياسة في 2011 جاء برنامج جديد بـ 03 إجراءات:

-تمويل بـ 40.000دج عوض 27.000دج.

- تمويل 100.000دج عوض 40.000دج من أجل دعم الحرفيين.

- تمويل 1.000.000دج.[1]

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

ANDI

-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار L'Agence National De Développement de I' investissement

* **CPS :** Cellule de Proximité de Solidarité décret exécutif N° 08-307 du 27 Ramadhan 1429 correspondant au 27 Septembre 2008.

أنشئت الوكالة سنة 1990 من أجل دعم الاستثمار وذلك من خلال تقييم المشاريع ودراستها وجاءت كبديل لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار وهي تقدم أيضا[1]:

-الاعفاء والتخفيض الضريبي.

- تقدم نوعيين من الامتيازات: الأول يشمل الاستثمارات الجارية والمنجزة خارج المناطق المراد تطويرها، أما الامتياز الثاني يشمل الاستثمارات الجارية والمنجزة في المناطق المستهدفة من طرف الحكومة.

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

PNDA

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارPlan National de Développement Agricole

أنشئت الوكالة سنة 1993 من مهامها الأساسية: توجيه ومساعدة الأفراد من أجل تجسيد مشاريعهم، المتابعة واستكمال المشاريع، بالإضافة إلى تقديم الإعفاءات للمستثمرين[2]. وذلك من أجل تنمية القطاع الفلاحي، إنشاء مناصب عمل على مستوى القطاع، المحافظة على البيئة من خلال القيام بحملات التشجير، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

صندوق الزكاة

[1] - http://www.andi.dz/index.php/fr/a-propos.

[2]-عمورة جمال،2006، **دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة في الجزائر" دراسة حالة الوكالة الوطنية للاستثمار"**، ندوة عربية حول البطالة أسبابها ، ومعالجتها، وأثرها على المجتمع، جامعة البليدة، ص472.

صندوق الزكاة:

أنشئ صندوق الزكاة سنة 2003 في ولايتين نموذجتين (عنابة وسيدي بلعباس) وعممت في 2004 على جميع الولايات، حيث يقوم بتجميع موارد الزكاة وإعادة توزيعها ومن بين الصيغ المستخدمة للقضاء على البطالة هو القرض المصغر الذي يسمى بالقرض الحسن، الذي يمنح للأشخاص البالغين والقادرين على العمل لمدة 4 سنوات.

- **محاولة تقييم برامج مكافحة البطالة في الجزائر**

من خلال استعراض مختلف الأجهزة التي اعتمدها الحكومة من خلال الوزارات المختلفة للحد من البطالة والرفع من المستوى المعيشي للأفراد، فإنه لا توجد دراسات من طرف الحكومة تقوم على تقييم أثر هذه الأجهزة على كل من المدى القصير، المتوسط، والطويل بالإضافة إلى ذلك الوكالة الوطنية لدعم والتشغيل الشباب قدمت قروض لتمويل المؤسسات الصغيرة دون اللجوء إلى دراسة تقييمية لجودة المشاريع، والنظر إلى احتياجات السوق كون أنه لابد من تنسيق وتكامل ما بين الأنشطة من أجل تدعم بعضها البعض. كما أنه لا توجد متابعة من طرف الوكالة للمشاريع وبالتالي لا يمكن معرفة مصير هذه المشاريع في المستقبل وهذا ما أكد لنا من طرف وكالة سيدي بلعباس التي قدمت 5239 تمويل منذ 2008 وليس لها أي معلومة حول المشاريع سواء كانت فاشلة أو ناجحة، كون أن ما يهمها هو نسبة التحصيل التي تقدر بـ 80% وهذا لا يعد معيار نجاح.

نفس الأمر بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فلا يوجد متابعة من طرفها للمشاريع إلا أنها تقوم بإعادة منح القروض لكل طالب بمجرد تحصيل الدين. أما عن برامج الأشغال العامة فقد منحت فرصة لأصحاب السوق الغير الرسمي إلى الاندماج ضمن السوق الرسمي إلا أن من سلبياتها أنها لا تضمن مناصب عمل دائمة.

وعليه إن برامج التشغيل في الجزائر هدرت الكثير من الأموال ولن تعطي الكثير من النتائج الإيجابية على سوق العمل.

3- مؤشرات الاقتصاد الجزائري من 1985-2015 (دراسة تحليلية)

لقد شهدت الجزائر تطورات عدة في كل من معدلات النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، والانفاق الحكومي، والصادرات، والواردات في الفترة ما بين 1985-2015، والتي سنتطرق إلى خصائصها وأسبابها.

وفيما يلي تبيان لمؤشرات النمو، والبطالة، والتضخم، والانفاق الحكومي، والتجارة الخارجية المتمثلة في العناصر التالية:

- تطور مؤشر النمو الاقتصادي: يظهر في تطور الناتج المحلي الإجمالي.
- تطور مؤشر البطالة: يظهر في تطور البطالة حسب الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، وأسباب البطالة، وطرق علاجها.
- تطور مؤشر التضخم.
- تطور الإنفاق الحكومي كعاكس لسياسة مالية.
- تطور التجارة الخارجية

3-1 مؤشر النمو الاقتصادي:

في هذه الدراسة سوف يتم اعتماد نمو الناتج المحلي الإجمالي كمفسر للنمو الاقتصادي العام. لقد عرفت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة ما بين (1985-1994) انخفاض في مستوياتها حيث بلغت(2.5%)، سنة 1990 مقابل (-2.10%)، في 1993، ويرجع هذا الانخفاض إلى تدني مستويات مداخيل الميزانية من المحروقات كون أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة (80%) على المحروقات وبالتالي انهيار أسعار هذه الأخيرة يؤثر سلبا على معدلات النمو في الجزائر. وبدأت هذه المعدلات في تحسن انطلاقا من سنة 1998 حيث سجل في نفس السنة معدل نمو مقدر بـ (5.1%) و(5.6%) سنة 2002، وقد سجل أكبر معدل نمو

عام 2003 بنسبة بلغت (7.2 %) إلا أنها انخفضت هذه النسب لتبلغ (1.6%) و(2.8%) في سنة 2009 و2013 على التوالي لترتفع نسبيا سنة 2015 حيث بلغت (4.1%).

الشكل رقم:(2-7)

التطور السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة: 1985-2015

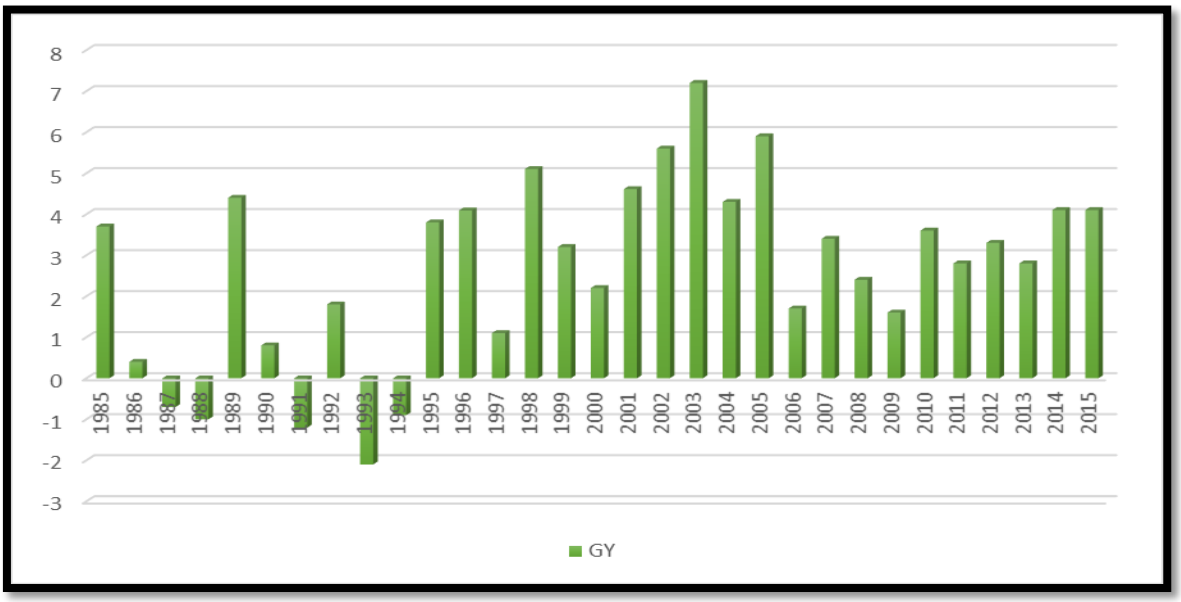

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الملحق رقم(01)

من خلال الشكل(2-7) نلاحظ أن الجزائر سجلت أعلى معدل نمو سنة 2003 إلا أن الفترة ما بين (1995-2005)، وعلى الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه المرحلة تبين نجاح الجهود الإصلاحية في الوصول إلى سياسة ناجحة لإدارة الاقتصاد الكلي التي ارتكزت على الاحتواء التدريجي للعجز المالي وتطبيق منظومة واسعة من الإصلاحات الهيكلية، فقد بقيت معدلات البطالة والفقر في هذه الفترة مرتفعة نسبيًا، كما شهد متوسط دخل الفرد نموًا متواضعًا، وعلى الرغم من الانخفاض الملموس في حجم المديونية الخارجية وعجز الموازنة العامة، فقد بقي هذان المؤشران عند مستويات مرتفعة. وقد حقق الاقتصاد خلال هذه المرحلة معدلات نمو معتدلة حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (3.80%)، و(5.90%) على التوالي. وضل الجزائر تسجل مستويات مريحة للنمو الاقتصادي مقارنة بفترة (1989-1994) أين راوحت معدلات النمو

أقل مستوياتها وكانت أدنى نسبة سجلت سنة 1993 بنسبة (-2.10%) وقد يرجع الاستقرار في معدلات النمو ابتداءا من سنة 2000 أيضا إلى تحسن الوضع الأمني للبلد مما أدى خلق مناخ ملائم لتطبيق برامج الدولة التي هدفت إلى تقوية دور الصناعات ومؤسسات الصغيرة حيث بلغ عددها أكثر من 959 ألف ما بين شركة وصناعية متوسطة في 2007[1].

إلا أن هذه المستويات عرفت نوع من الانخفاض حيث سجلت (1.6%) سنة 2009 وضلت مستويات النمو نوعا ما ثابتة ولكن متدنية أي لا تتجاوز (4%)، ولكن هذه المعدلات عرفت ارتفاع نسبي في سنة 2014و2015 أين سجلت (3.8%) في السنتين وذلك رغم انخفاض أسعار النفط سنة 2014 التي عرقلت وثيرة النمو وأدت إلى توقف الكثير من المشاريع التنموية ودخول الاقتصاد إلى مرحلة شد الحزام من أجل مواجهة الأثار الناجمة عن هذا الانخفاض، فمن خلال الشكل رقم(2-8) نلاحظ أن معدلات النمو كانت جدا منخفضة مقارنة مع معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد خاصة في الفترة ما بين (2003-1992) وهذا راجع إلى التغير في أسعار النفط الأمر الذي يجعل الاقتصاد معرض للصدمات الخارجية كدورات الانكماش[2]. أما في العشر السنوات الأخيرة معدلات البطالة عرفت انخفاض في مستوياتها بينما معدلات النمو بدأت في الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار النفط واتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الانفاق من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي.

---

[1]- موسى معمري، مرجع سبق ذكره، ص54-56

[2]-دحماني ادريويش، مرجع سبق ذكره،ص150.

الشكل رقم(2-8) معدلات النمو الاقتصادي واتجاه البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2015

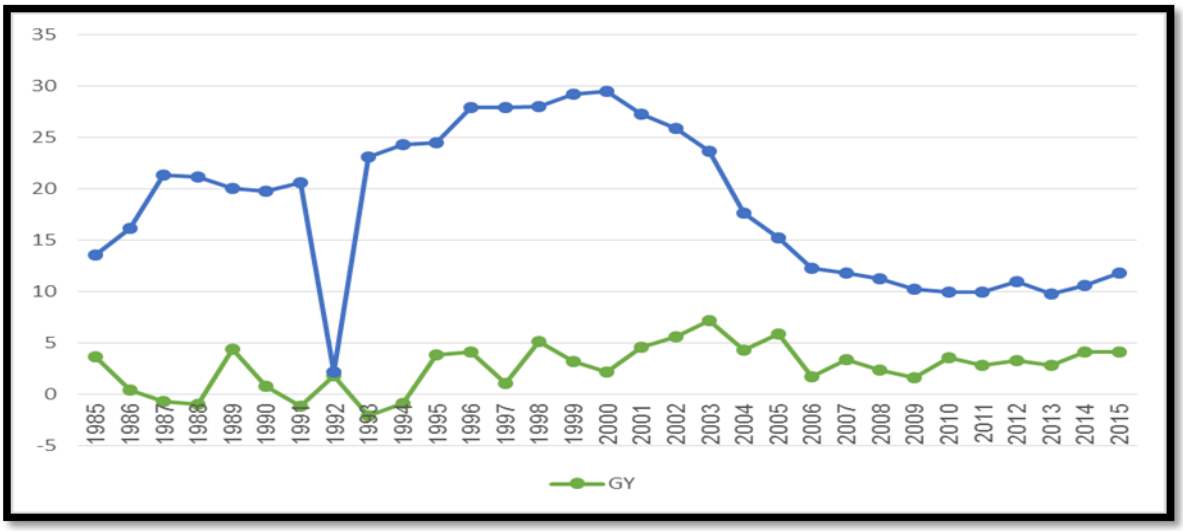

المصدر: اعداد الطالب وفقا للملحق رقم(01)

2-3 مؤشر البطالة:

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1985-2015) تغيرات في مستويات البطالة، ويعزى ذلك إلى التغيرات السياسية، والاقتصادية التي مرت بها البلاد، ونلاحظ من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2-9):التوزيع النسبي للمتعطلين عن العمل في الجزائر خلال الفترة (1985-2015)

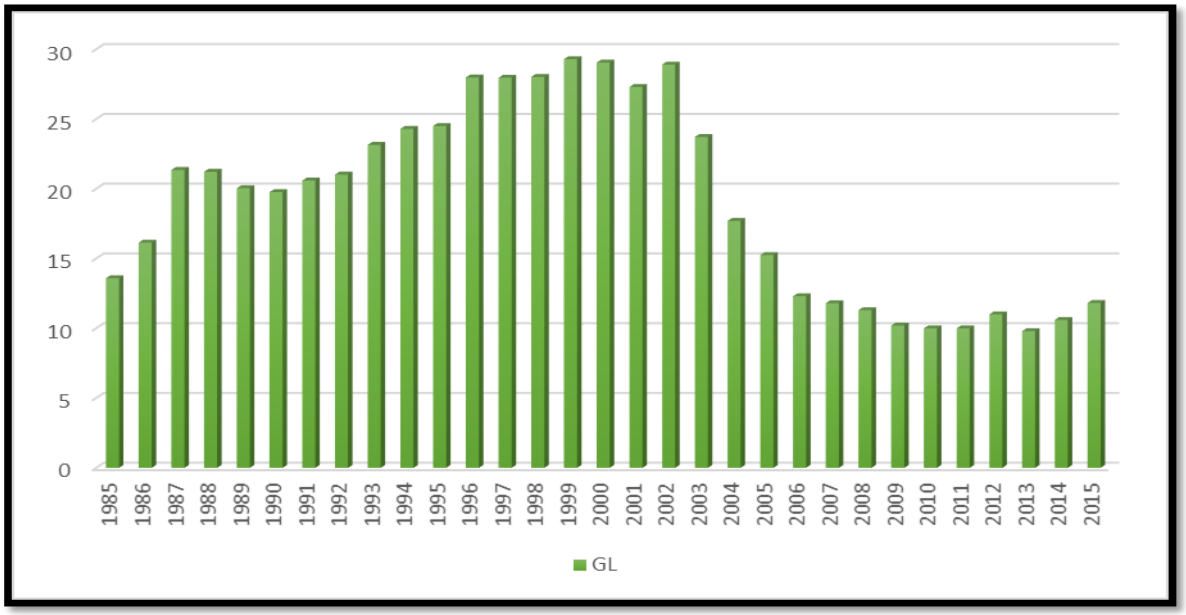

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الملحق رقم(01)

إن معدل البطالة في الفترة ما بين(2000-1985) ضل في تزايد مستمر حيث بلغ في سنة 1989 نسبة (20.04%) وبلغ أعلى قيمة له سنة 2000 التي قدرت (29.5%)، وهذا راجع إلى انخفاض المداخيل النفطية بسبب الأزمة النفطية التي مرت بها الجزائر سنة 1986، بالإضافة إلى تطبيق برامج الإصلاح (برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي)، اللذان نص كلاهما على رفع الدعم والتمويل للمؤسسات العمومية، دفعت بها إلى التقليل من اليد العاملة بسبب نقص التمويل. كما شهدت هذه الفترة انخفاض قيمة الاستثمارات في الجزائر بسبب الأوضاع الأمنية (العشرية السوداء) التي مر بها البلد مما أدى الى تقليص في المناصب، إلا أنه ابتداءا من سنة 2001 بدأت معدلات البطالة في الانخفاض حيث بلغ معدل البطالة في نفس السنة (27.3%) وضلت في انخفاض متواصل حيث قدرت بـ (17.1%) سنة مقارنة بسنة2001 وكانت أقل نسبة سجلت سنة 2013 أين بلغت معدلات البطالة (9.8%).

قد يرجع الانخفاض في معدلات البطالة إلى مرور الجزائر بمرحلة انتعاش اقتصادي ابتداءا من سنة 1999 بسبب ارتفاع أسعار النفط وبالتالي زيادة المداخيل، كما عرفت فترة 1999 مرحلة تحول سياسي بانتخاب الرئيس الجزائري الحالي عبد العزيز بوتفليقة الذي جاء بمجموعة من الإصلاحات منها قانون العفو المدني الذي ساهم في تحسين الوضع السياسي للبلد كما ساهم أيضا في تحسين المؤشرات الاقتصادية من خلال الاعتماد على مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمدته الجزائر في الفترة ما بين (2004-2001)، ومخطط دعم النمو الاقتصادي (2009-2005)[1] الذي تمحورت أهدافه الأساسية في خلق مناصب شغل جديدة أي امتصاص البطالة ومكافحة الفقر، وذلك عن طريق الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو(2014-2010) الذي كان هدفه الأساسي الحد من البطالة و ذلك من خلال فتح 3 ملايين منصب عمل[2].

1-زويش سمية،2014، **السياسات المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"2000-2014**، مذكرة ماستر مالية وبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، ص86،87.

2- محمد مسعي، مرجع سبق ذكره،ص147.

أولا: خصائص البطالة في الجزائر:

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى أهم خصائص البطالة في الجزائر وذلك بتقسيمها إلى خصائص ديموغرافية، وخصائص اجتماعية.

1- الخصائص الديموغرافية:

أ- البطالة حسب الجنس:

يشير الشكل رقم: (2-10) إلى وجود تباين في معدلات البطالة في سوق العمل الجزائري حسب الجنس، حيث تراوحت معدلات البطالة لفئة الذكور ما بين (88.62%-68.4%) أما عند فئة الإناث فتراوحت ما بين (11.38%-34.34%)، وعليه نلاحظ تراجعها عند الذكور أين بلغت (88.62%) سنة 2000، و(79.65%) سنة 2006، و(67.76%) سنة 2010 إلا أنها ارتفعت نسبيا سنة 2015 إذ بلغت (71.35%)، مقابل زيادتها عند فئة الاناث التي سجلت ما بين (2005-2000) متوسط تعطل قدر بـ(15.84%) ليبلغ هذا المتوسط (23.53%) للفترة(2009 -2006)، و(30.88%) للفترة (2015-2010)وقد يرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- إن زيادة دعم الدولة إلى البطالين من خلال انشاء الوكالة الوطنية للتشغيل التي تعمل على توفير لكل طالب عمل خدمة مع تقديم تعويض عن البطالة، أدت إلى ارتفاع عدد المسجلين وخاصة الاناث.
- خروج المرأة أكثر إلى سوق العمل في السنوات الأخيرة بسبب تغير الفكر التقليدي في تأمين لقمة العيش من طرف الذكور[1].
- إن معظم طلبات الاناث موجه نحو مهن معينة كالتعليم والصحة.

[1]-حسين الطلافحة، مرجع سبق ذكره، ص5.

- توجه الإناث نحو التخصصات الإنسانية غير مطلوبة بشكل كبير في سوق العمل كالآداب، والتربية.....الخ[1].

الشكل رقم(2-10): التوزيع النسبي للمتعطلين عن العمل حسب الجنس في الجزائر

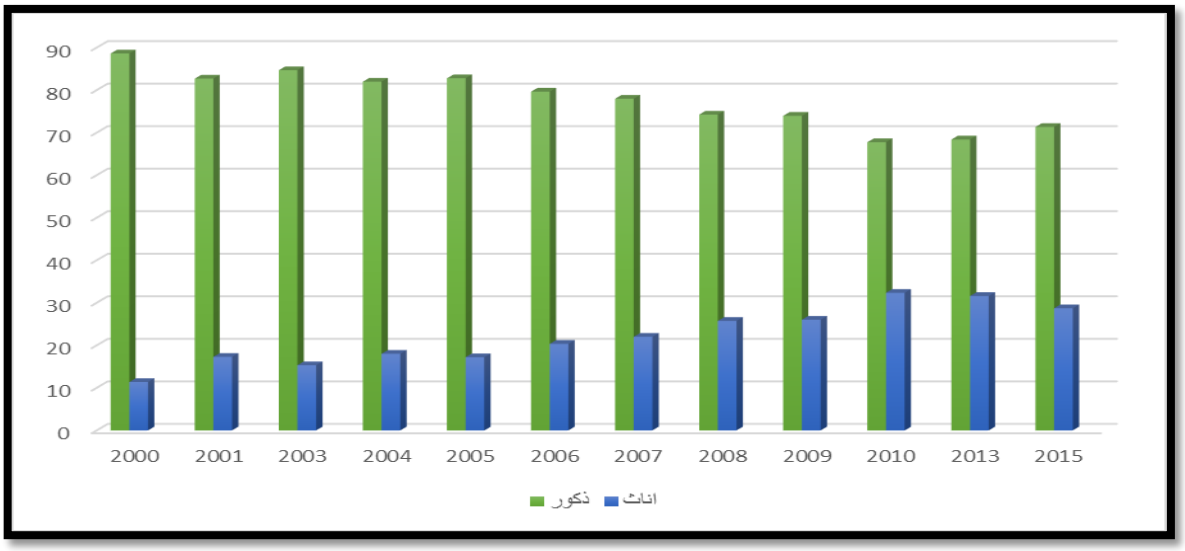

المصدر: اعداد الطالب وفقا للملحق رقم(02).

ب- **البطالة حسب العمر:**

يساهم هذا المؤشر في توضيح المشاكل التي يوجهها سوق العمل الجزائري، وهو من بين المؤشرات المهمة لكثير من الدول بحيث من خلاله يمكنا معرفة البطالة عند الفئات المختلفة للمجتمع وخاصة فئة الشباب التي تساهم على الإنتاج والتنمية في الاقتصاد.

الشكل رقم: (2-11) التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الفئات العمرية في الجزائر

[1]-وجدان حسن العتوم،2003، **أثر إحلال العمالة الوافدة بعمالة اردنية على واقع مشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد، تحث اشراف اد فتحى العاروري، الجامعة الأردنية، ص30.

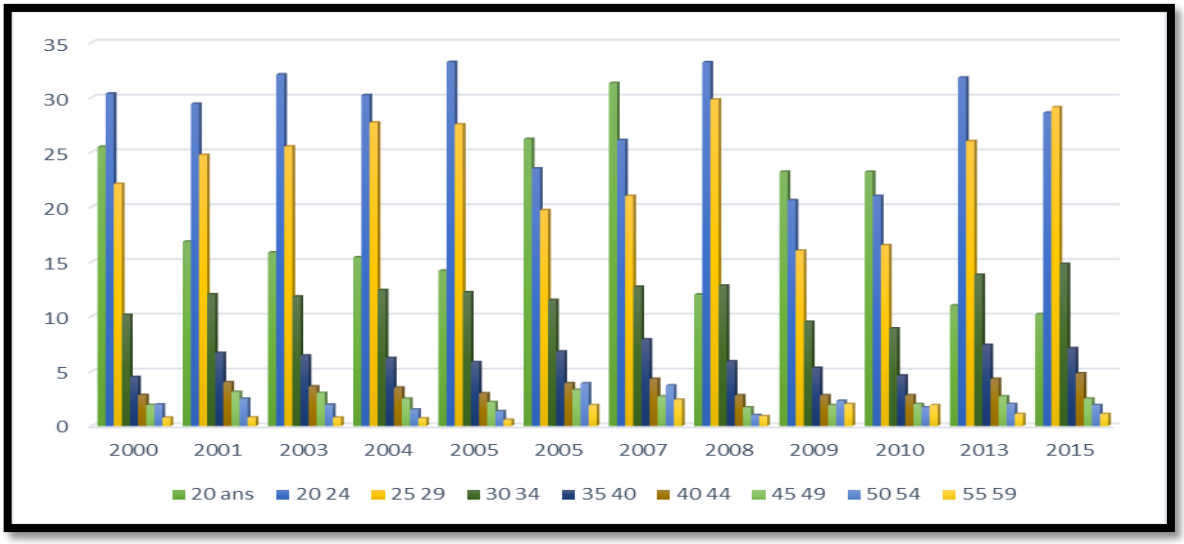

المصدر: اعداد الطالب وفقا للملحق رقم(03).

إن الشكل رقم: (2-11) يبين أن البطالة منتشرة بشكل كبير عند فئة الشباب التي تدخل سوق العمل لأول مرة، بحيث تراوحت ما بين (20.6% -33.2%) و (16%-29.8%) عند فئة (20-24سنة)، وفئة (25-29سنة) على التوالي.

بينما تراوحت نسبة المتعطلين ما بين (8.9%-14.8%) عند الفئة العمرية(30-34سنة)، وما بين (4.74%-7.9%) عند الفئة العمرية (35-39سنة)، و(2.8%-4.8%) عند الفئة(40-44سنة)، و(1.7%-3.1%) عند الفئة (45-49سنة)، وأقل نسب سجلت لكل من الفئة (50-54سنة) بنسبة (1 %-2.49%)، وفئة (55-59سنة) بنسبة (0.76%-2.4 %).

قد ترجع نسبة التعطل عند فئة الشباب للأوضاع المعيشية، أو سوء الأحوال الاجتماعية لهذه الفئة وهذا ما يظفر بهم اللجوء إلى سوق العمل في سن مبكرة لتحقيق لقمة العيش، بالإضافة إلى متوسط التخرج يكون من 24سنة إلى30 سنة، وبالتالي نسجل في هاتين الفئتين ارتفاع كبير للمتعطلين عن العمل مقارنة بالفئات الأخرى.

ج –البطالة حسب المنطقة الجغرافية:

الشكل رقم: (2-12) يوضح لنا مدى التباين في نسب التعطل في مناطق الحضرية والمناطق الريفية، وهذا قد يرجع إلى موقعها وظروفها الاقتصادية.

الشكل رقم: (2-12): التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المنطقة الجغرافية في الجزائر

المصدر: اعداد الطالب وفقا للملحق رقم(04).

من خلال الشكل(2-12) نلاحظ أن المنطقة الحضرية تعرف ارتفاع كبير لمعدلات البطالة مقارنة بالمناطق الريفية بحيث تراوحت ما بين (57.66%-86.57%) في المنطقة الحضرية، مقابل (13.43%-42.34%) في المنطقة الريفية، وقد يرجع هذا إلى النزوح الريفي من أجل البحث على العمل بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي التي مر به البلد دفعهم إلى اللجوء أكثر نحو المناطق الحضرية من أجل الاستقرار وبالتالي ازدياد أعداد المتعطلين عن العمل.

د- البطالة حسب الحالة الزوجية:

تبين معطيات الشكل رقم: (2-13) أن نسبة التعطل عن فئة العزاب تشكل 3أضعاف نسبة المتعطلين المتزوجين إذ بلغت نسبة التعطل عند المتزوجين ما بين (15.1%-29.13%)، بينما بلغت عند فئة العزاب (70.87%-86.5%) ومن بين الأسباب الأساسية إلى ارتفاعها عند فئة العزاب وانخفاضها عند المتزوجين هو تأمين منصب عمل قبل اللجوء إلى الزواج من أجل ضمان نوع من الاستقرار.

الشكل رقم: (2-13) التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الحالة الزوجية في الجزائر

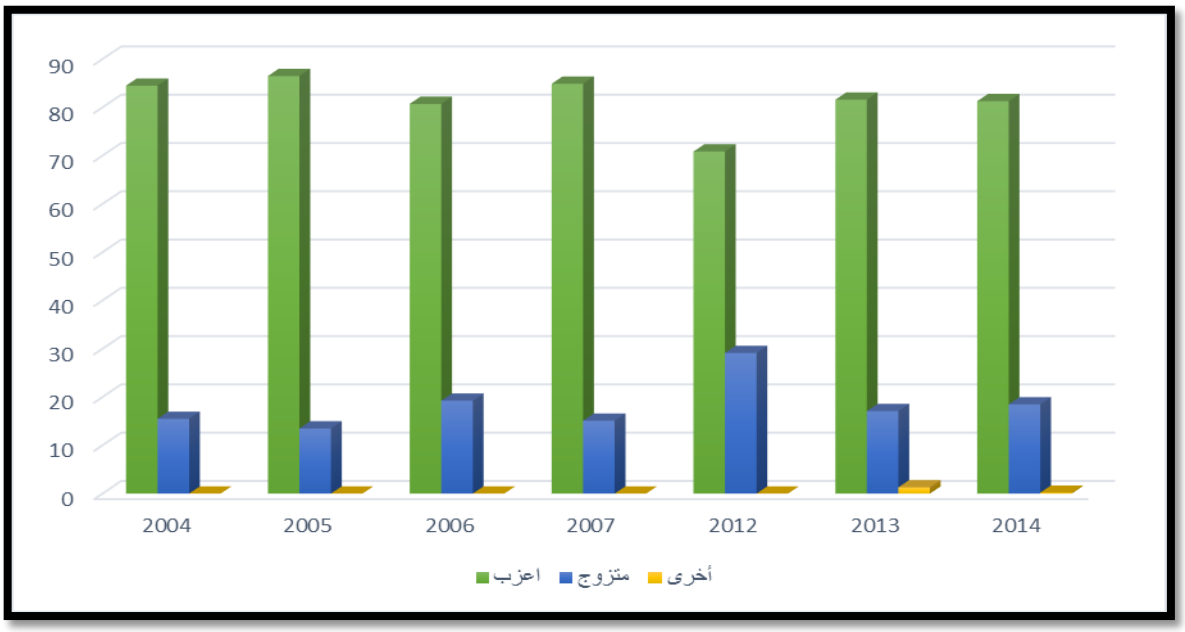

المصدر: اعداد الطالب وفقا للملحق رقم(05).

2-الخصائص الاجتماعية:

أ – البطالة حسب المستوى التعليمي:

من خلال الشكل رقم: (2-14) نلاحظ أن نسبة التعطل ترتفع عند الفئة المتحصلة على مستوى تعليم متوسط حيث بلغت ما بين (29.5%-43.1%) وتأتي بعدها فئة المتحصلين على دراسات العليا التي كانت تعرف مستويات نوعا ما منخفضة ولكن ابتداءا من 2009 عرفت ارتفاع كبير في نسبها، حيث سجلت ما نسبته (30.5%) في نفس السنة، مقابل معدلات أقل من (20%) قبل 2008 وارتفعت نسبة التعطل عند هذه الفئة ليبلغ (44.5 %) سنة 2010 و(32.6%) سنة 2015. وقد يرجع هذا الارتفاع في معدلات التعطل إلى عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات السوق الجزائري وعليه لابد من إعادة هيكلة النظام التعليمي بما يتطلبه السوق وذلك من خلال نشر الوعي بين الطلبة والأهل حول احتياجات سوق العمل[1].

[1]- حسين الطلافحة،2012، حل معضلة المتعلمين في البلدان العربية، حلقة نقاشية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص28.

وتأتى بعد ذلك فئة التعليم الثانوي التي تتراوح نسبة التعطل عندهم ما بين (15.3%-29.4%) ثم فئة التعليم الابتدائي التي تراوحت ما بين (12.5%-19%).

الشكل رقم: (2-14) التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المستوى التعليمي في الجزائر

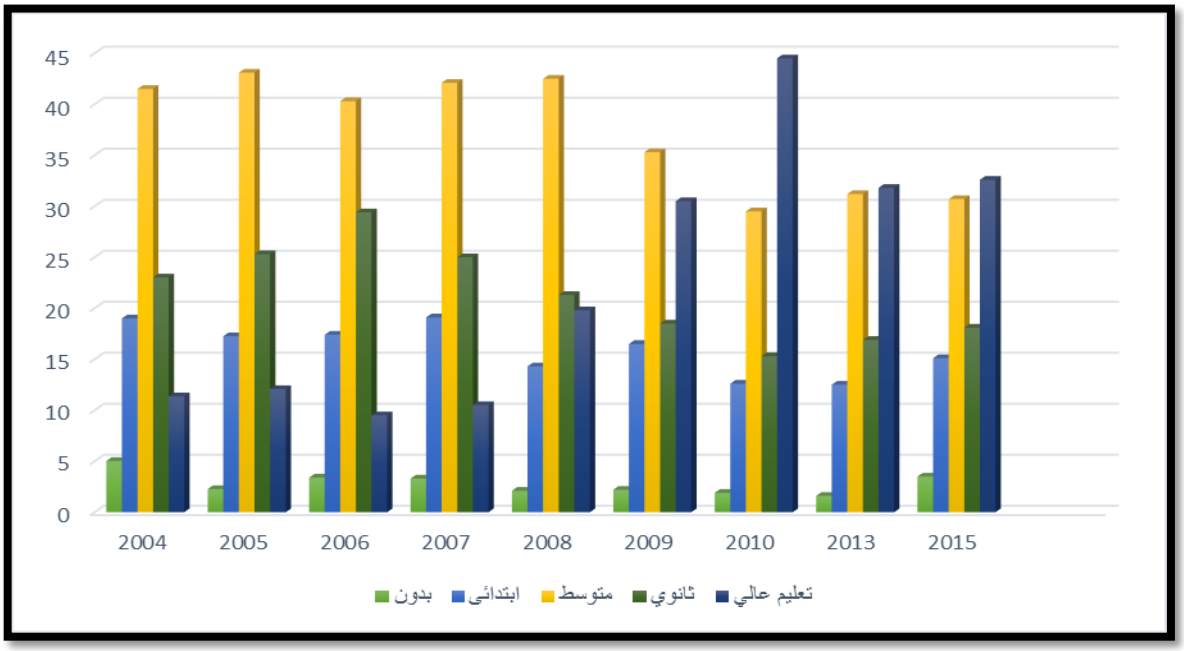

المصدر: اعداد الطالب وفقا للملحق رقم(06)

ب- البطالة حسب مدة التعطل:

في الشكل رقم:(2-15) ثم تقسيم البطالة حسب مدة التعطل إلى ثلاث فترات:

- قصيرة الأجل (أقل من سنة)
- متوسطة الأجل (سنة -سنتين)
- طويلة الأجل (سنتين فأكثر).

الشكل رقم: (2-15) التوزيع النسبي للمتعطلين حسب مدة التعطل في الجزائر

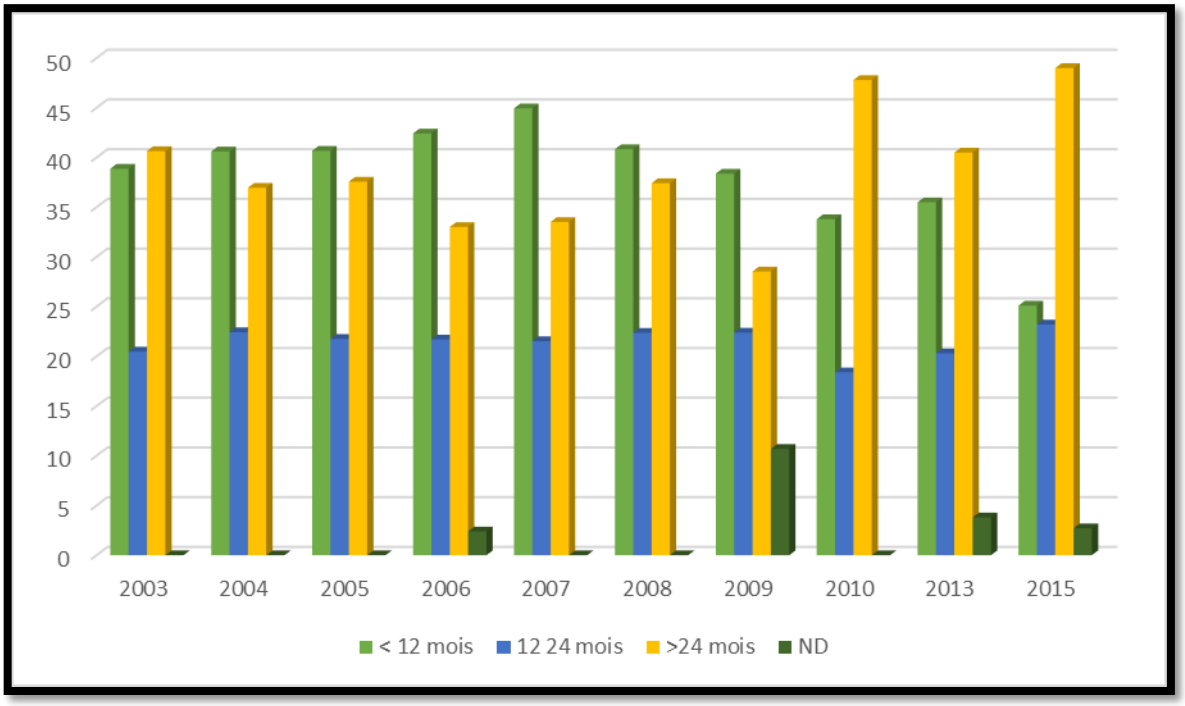

المصدر: اعداد الطالب وفقا للملحق رقم(07)

نلاحظ ان أكبر نسبة تعطل كانت في الفترة الطويلة الأجل حيث تراوحت ما بين (28.54%-49%)، بينما أخذت الفترة القصيرة المركز الثاني بمعدلات تراوحت بين (25.1%-44.49%) وفي المرتبة الأخيرة الفترة المتوسطة بنسب تراوحت بين (18.4%-22.43%). ومنه نلاحظ مثلا في سنتي 2003-2010 أين بلغت نسبة التعطل (38.87%-33.8%) في الفترة القصيرة، بينما بلغت (40.65%-47.8%) في الفترة الطويلة. ومن بين الأسباب الأساسية لهذه الظاهرة هي البطالة المزمنة الناتجة عن عدم القدرة على الحصول على مناصب شغل في الفترة القصيرة والمتوسطة الأجل.

ج-البطالة الدورية والبطالة الهيكلية:

من أجل الفصل ما بين الاتجاه العام الطويل الأجل للبطالة والبطالة الدورية ثم استخدام مرشح هودريك بريسكوت hodrick prescott filter كما هو مبين في الشكل رقم(2-16)

الشكل رقم(2-16) الاتجاه العام للبطالة والبطالة الدورية في الجزائر

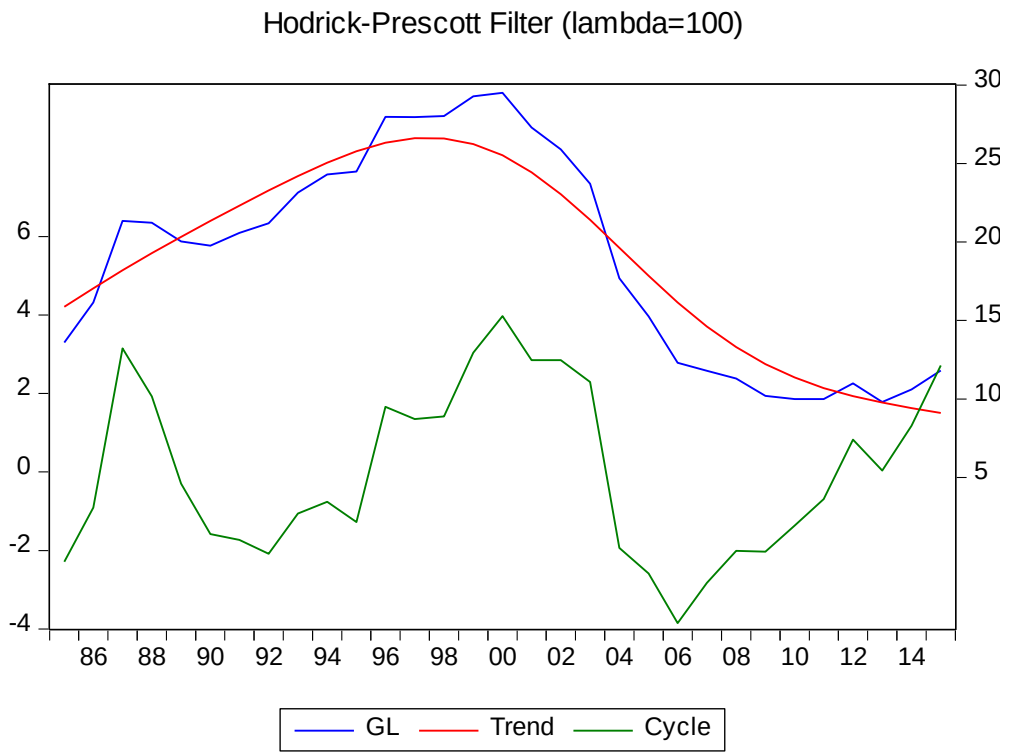

المصدر: إعداد الطالب وفقا لمعطيات الملحق رقم(01)، باستعمال مرشح HP filter عن طريق Eviews 9

فمن خلال الشكل معدل البطالة يتذبذب حول الاتجاه العام الطويل الأجل أي حول معدلات البطالة الطبيعية، كما نلاحظ أن معدلات البطالة الدورية نوعا ما منخفضة مقارنة مع المعدلات الطبيعية، كما سجلت معدلات البطالة قيم مرتفعة في أواخر التسعينات وبداية القرن العشرين كون أن مشكلة تكمن في عدم التطابق ما بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، بالإضافة إلى عدم فعالية كل من السياسات المالية التوسعية التي اعتمدتها الحكومة من أجل القضاء على البطالة، إلا أنها لم تؤثر بشكل كبير على معدلات البطالة الهيكلية وإنما مست فقط البطالة الدورية التي تتمثل جزء ضئيل مقارنة مع البطالة الكلية[1].

[1]- حسين الطلافحة،2012، مرجع سبق ذكره، ص 19-22.

ثانيا: أسباب البطالة في الجزائر

تعاني الجزائر كبقية البلدان العربية من ارتفاع في مستويات البطالة، وهذا يعتبر كابح للوتيرة التنموية والانفتاح في الاقتصاد الجزائري. ومنه فإن الدول النامية تواجه صعوبات في إحداث التنمية نظرا إلى تفاقم معدلات البطالة مقارنة مع الدول المتطورة أين تسود معدلات بطالة نوعا ما منخفضة. فإن تحديد الأسباب الكامنة وراء مشكلة البطالة ليس بالأمر السهل لأن الأسباب تختلف من اقتصاد إلى أخر، وذلك وفقا للسياسات والإصلاحات المتبعة في كل دولة، كما أن الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي تعتمد على الموارد النفطية، ولذلك فإن النمو السائد في الجزائر مرتبط بأسعار النفط بنسبة كبيرة، أي لا يعتمد على زيادة إنتاجية القطاعات، فالنمو في الناتج المحلي الإجمالي ينتج عن ارتفاع أسعار البترول، وليس عن جهود استثمارية. وعليه يمكن تلخيص أسباب البطالة فيمايلى:

أ –انخفاض النشاط الاقتصادي:

شهد اقتصاد الجزائر تراجعا في معدلات النمو الاقتصادي في بداية التسعينات، حيث بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي (0.8%-(-1.2)%)، خلال الفترة ما بين(1991-1990)، ويعود ذلك للآثار السلبية لأزمة النفط، أي انخفاض أسعارها في السوق العالمية أدى إلى انكماش اقتصادي مما أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية و من ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة[1]، وبهدف مواجهة أزمة المديونية الخارجية، والارتفاع الكبير في معدلات التضخم الاقتصادي التي بلغت (29.05%) سنة 1994 ، واستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي لكل هذه الاختلالات جبرت الحكومة الجزائرية على القيام بمجموعة من البرامج التصحيحية والتنموية[2] بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

---

[1]-جمال بن السعدي، زاوش رضا،2014، **البطالة في الجزائر "التعريف، الأسباب والأثار الاقتصادية"**، الملتقى الدولي حـــول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، ص10.

ففي سنة 2009تراجعت أسعار النفط وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى ويعتمد على المداخيل البترولية التي تشكل تقريبا 90% من المداخيل، بمعنى أخر الاقتصاد الجزائري معرض لكل الصدمات التي تحدث في الأسواق الدولية وهذا ما يؤثر سلبا على الاقتصاد والمشاريع الاستثمارية[1]، فنلاحظ مثلا أن سعر البرميل الخام كان سعره 140 دولار سنة 2008، ثم سجل هبوط قوى غير منتظر في 2009 بسبب تراجع الطلب العالمي الناتج عن التداعيات السلبية للازمة المالية أين أصبح سعر البرميل الخام يقدر بـ 43.3%[2].

وخلال السنتين الماضيتين أيضا خسرت أسعار النفط الخام العالمية ثلثي قيمتها حيث أصبح سعر برميل النفط الخام يبلغ30 دولارا وهو أقل من السعر المرجعي وبهذا دخلت الجزائر في ضائقة مالية جديدة أدت إلى تراجع النشاطات الاقتصادية وتوقف المشاريع التنموية.

ب–انخفاض استيعاب الحكومة:

إن السياسات المعتمدة من طرف متخذي القرار في الحكومة الجزائرية أثرت سلبا على معدلات البطالة وقد تمثلت في تراجع الحكومة عن التوظيف المباشر لحاملي الشهادات العليا والجامعية وخاصة خريجي المدارس العليا التي كانت تحدث بشكل تلقائي على مستوى القطاع الحكومي[3]. ونتج عنه أيضا ما يسمى بالبطالة المقنعة على مستوى هياكل الدولة.

وعليه لابد من الخوض في سياسات واستراتيجيات تشغيل جديدة للانتقال إلى السوق الحرة والمؤسسات الاقتصادية الخاصة التي تتوفر بشكل ضئيل في الاقتصاد الجزائري.

---

[1] -ماضي بلقاسم،امال خدادمية،2012، **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**، الملتقى الدولي حـــول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة..ص5.

[2]-علا الصيداني،2009، **إثر الازمة المالية والاقتصادية والعالمية على السياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**، ورقة بحثية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزارعة للبلاد العربية، الأمانة العامة، 11-12 نوفمبر، ص7.

[3]-ماضي بلقاسم،امال خدادمية، مرجع سبق ذكره،ص8.

ج– عدم التوافق ما بين مخرجات التعليم وسوق العمل[1]:

التباين ما بين مخرجات التعليم وقطاع العمل في الجزائر قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجين من الجامعات والمعاهد بنسبة أكبر من حاجة سوق العمل أو بتخصصات غير مطلوبة. وعليه لابد من مراجعة استراتيجية التعليم من أجل توجيه التعليم نحو حاجة السوق.

د–الاعتماد على مشاريع رأسمالية:

ليست كل المشاريع كثيفة اليد العاملة فهناك الكثير منها يعتمد على رؤوس الأموال، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على العمالة، بالإضافة إلى تقنيات الإنتاج الحديثة التي أصبح فيها عنصر رأسمال يحل محل الانسان في الكثير من قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم انخفاض الطلب على العمل البشري، ويرجع ذلك إلى الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة[2].

ولذلك طبقت السياسات الجزائرية الإعفاءات الجمركية، والضريبية على كل الاستثمارات التي تعتمد على الكثافة العمالية أكثر من رأسمال.

هـ–ارتفاع معدل النمو السكاني:

يوجد اختلال كبير في توزيع الكثافة السكانية في الجزائر بحيث نلاحظ ارتفاعها في المناطق الشمالية وانخفاضها في المناطق الجنوبية، مما يؤدى إلى ارتفاع الضغط على سوق العمل في المناطق الشمالية[3] بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني حيث قدرت نسبته حوالي (2.3 %) في الفترة ما بين (1994–1981) فمن شانه أن يؤدي إلى زيادة عرض العمل أي ارتفاع معدلات البطالة مما يترتب عنه انخفاض المستوى المعيشي وزيادة حلقة الفقر.

---

[1]-مشروع تقرير حول علاقة التكوين بالشغل، الدورة الرابعة عشر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 1999، ص 62.
[2]-جمال بن السعدي، زاوش رضا، مرجع سبق ذكره.ص14.
[3]ماضي بلقاسم، امال خدادمية،2012، مرجع سبق ذكره، ص10.

و–إقبال المرأة على سوق العمل:

ارتفع إقبال المرأة على سوق العمل بسبب قسوة الظروف المعيشية السائدة وزيادة المستوى التعليمي لها، حيث ارتفع معدل الإناث الحاصلات على مستوى التعليم العالي.

ع–مرونة علاقات العمل[1]:

بعد جملة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية أعطت لسوق العمل مرونة أكثر بحيث ظهرت أشكال جديدة لعقود العمل، بحيث أصبحت 3/2 من المناصب مؤقتة وظهر ميزة جديدة أيضا هي العمل بنصف وقت. ومن الإصلاحات أيضا التي أثرت سلبا على العمال هو تطبيق مبدأ ترشيد النفقات من أجل تعظيم الأرباح بأقل التكاليف من خلال تخفيض أجور العمال وعليه لم تتمكن الكثير من المؤسسات إلى تسديد أجور العمال مما دفعهم إلى تسريحهم.

إن مشكلة البطالة لا يمكن حلها إلا بفهم أبعادها ووضع الحلول الناجعة لتطويقها، كونها ترتبط بعوامل اقتصادية، واجتماعية، إضافة إلى بعض العوامل الخارجية المؤثرة والفاعلة في الاقتصاد الوطني. فمن الواجب العمل على التقليل من نسبها وذلك عن طريق إحداث التطوير، والعمل على تحديث العمليات الاقتصادية بالاعتماد على السياسات التي تتناسب مع موارد الدولة، والناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة. كما يجب أيضا تشجيع الاستثمار الأجنبي، والمحلى للوصول إلى الحد من العجز في ميزان المدفوعات[2].

إن الحد من معدلات البطالة من التحديات التي تسعى إليها معظم دول العالم وهي ليست بالأمر السهل كونها تتطلب إعادة دفع عجلة الاقتصاد، وللوصول إلى الهدف لابد من تضافر جهود القطاعين العام والخاص.

---

[1]-سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2]- عيسى العابد الريموني،1990، **حلول واقتراحات لحل مشكلة البطالة في الأردن**، نحو خطة وطنية لانقاذ، ص15.

3-3 مؤشر التضخم:

لقد حقق الاقتصاد الجزائري نمواً في السنوات الأخيرة بعد إجراء عدد من الإصلاحات الرئيسة من قبل الحكومة، ومع ذلك فإن الاقتصاد الجزائري يواجه الآن تهديداً كبيراً يتمثل بارتفاع معدلات التضخم، أثر سلبا على حجم الاستثمارات وبالتالي على مستويات النمو الاقتصادي كون الاستثمار هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الجزائري تناسب مع ارتفاع مستويات التضخم، الذي وصل إلى أعلى مستوياته، حيث بلغ معدل التضخم في الجزائر (18.68%) عام 1996 مقارنة مع (4.09%) معدل نمو في نفس السنة.

الشكل رقم:(2-17)

التطور السنوي لمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة ما بين: 1985-2015

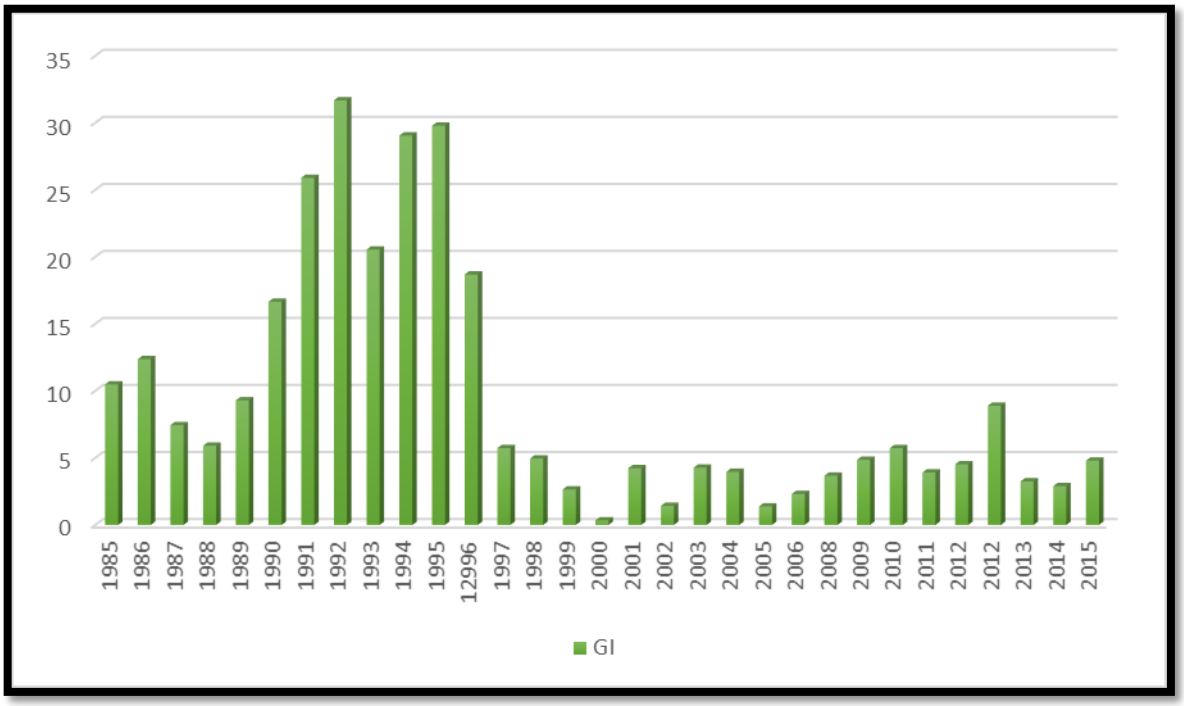

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الملحق رقم(01)

من خلال الشكل رقم:(2-17) نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر كانت مرتفعة في سنوات التسعينات حيث بلغت (25.9%) سنة 1991، و(31.7%) سنة 1992 ويعتبر أقصى معدل تضخم خلال

فترة الدراسة، أما في سنة 1993 عرف معدل التضخم انخفاضا حيث قدر بـ (20.45 %). إلا أن هذا وضع لم يستمر وارتفعت مجددا معدلات التضخم حيث قدرت بـ (29.05%)، و(29.78%) في 1994 و1995 على التوالي.

وقد يرجع هذا الارتفاع في المعدلات التضخمية إلى انتقال الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة نحو الاقتصاد المفتوح، إلا أن هذه المعدلات انخفضت في الفترة ما بين(2011-1997) بشكل كبير حيث بلغ معدل التضخم سنة2002 نسبة(1.42%)، وقد يرجع هذا إلى اتخاذ الجزائر مجموعة من السياسات الاقتصادية، والمالية ثم بدأت ترتفع نسبيا حيث بلغت (8.89%) سنة 2012، ويرجع الخبراء هذا الارتفاع إلى زيادة المستوى العام للأجور بدون الزيادة الإنتاجية مما يرفع من معدلات الطلب على السلع وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى تدنى قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالعملات الأخرى يؤدي إلى ارتفاع قيمة المواد المستوردة وخاصة الاستهلاكية منها[1]، ثم تراجعت هذه النسب لتبلغ (4.8%) سنة 2015.

نستخلص من التحليل أن في فترة الثمانينات كانت العلاقة ما بين التضخم والبطالة طردية حيث نجد أن كلا من معدلات التضخم والبطالة تأخذ نفس الاتجاه أما في فترة التسعينات فأصبحت العلاقة عكسية ما بينهما وأصبحت علاقة فليبس تتحقق في الاقتصاد، فنجد من جهة ترتفع معدلات البطالة ومن جهة أخرى انخفاض متتالي في معدلات التضخم ولكن هذه العلاقة ليست دائما محققة في الاقتصاد الجزائري وهذا ما يبنه الشكل رقم(2-18) للاتجاه العام لمعدلات البطالة والتضخم في الجزائر.

---

[1]-بوهنة كلثوم، بن عزة محمد،2013، **انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري**، الملتقى الوطني الثاني حول "التضخم في الجزائر: الأسباب، الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة" في جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل يومي 28-29أكتوبر، ص11.

الشكل رقم(2-18): التضخم واتجاه معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2015

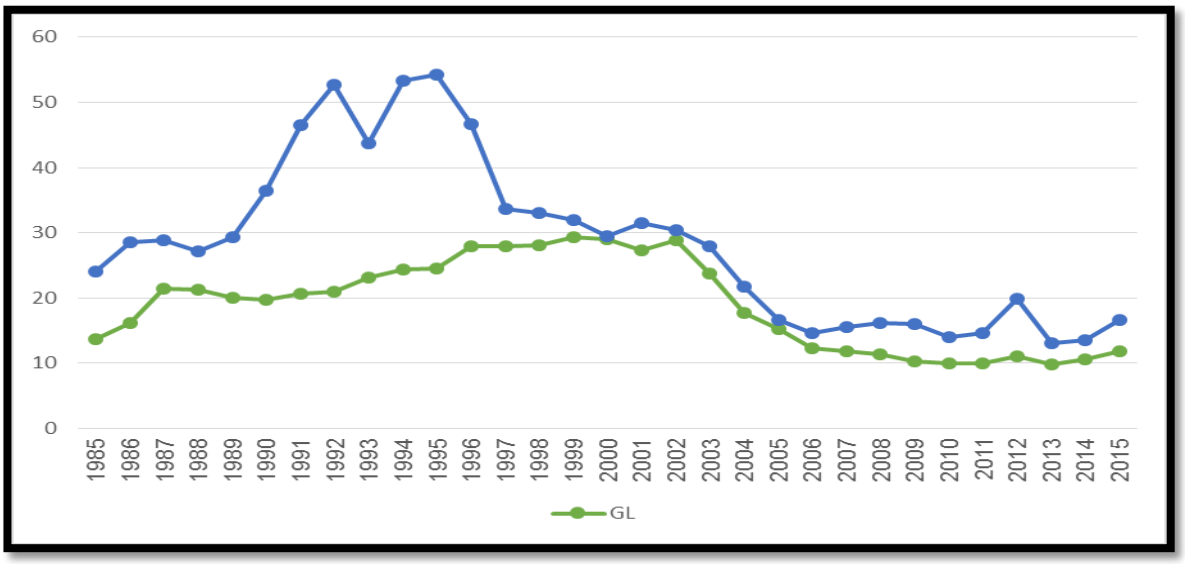

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الملحق رقم(01)

3-4 مؤشر الانفاق الحكومي

إن النفقات الحكومية ماهي إلى جزء من مكونات الطلب الكلي في التحليل الكينزي، حيث اعتمدوا على الطلب الفعال على أنه مولد للإنتاج وبالتالي للقوى العاملة في الاقتصاد، بمعنى أن زيادة الطلب ينتج عنها زيادة في الإنتاج وبالتالي امتصاص معدلات البطالة عن طريق " مضاعف الإنفاق العام"، وعلى هذا الأساس فإن للنفقات العامة دورا كبيرا في الحد من معدلات البطالة بشرط أن يكون هنالك في المقابل مرونة وكفاءة في الجهاز الإنتاجي تسمح بالاستجابة السريعة والفورية للزيادة في الطلب الكلي[1].

[1]- عطا الله مسعود، بوثلجة عبد الناصر،2014، **أثر مزاحمة الانفاق العمومي للاستثمار الخاص في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد7، المجلد2، ص30.

الشكل رقم (2-19): التطور السنوي للإنفاق الحكومي في الجزائر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ما بين: 1985-2015

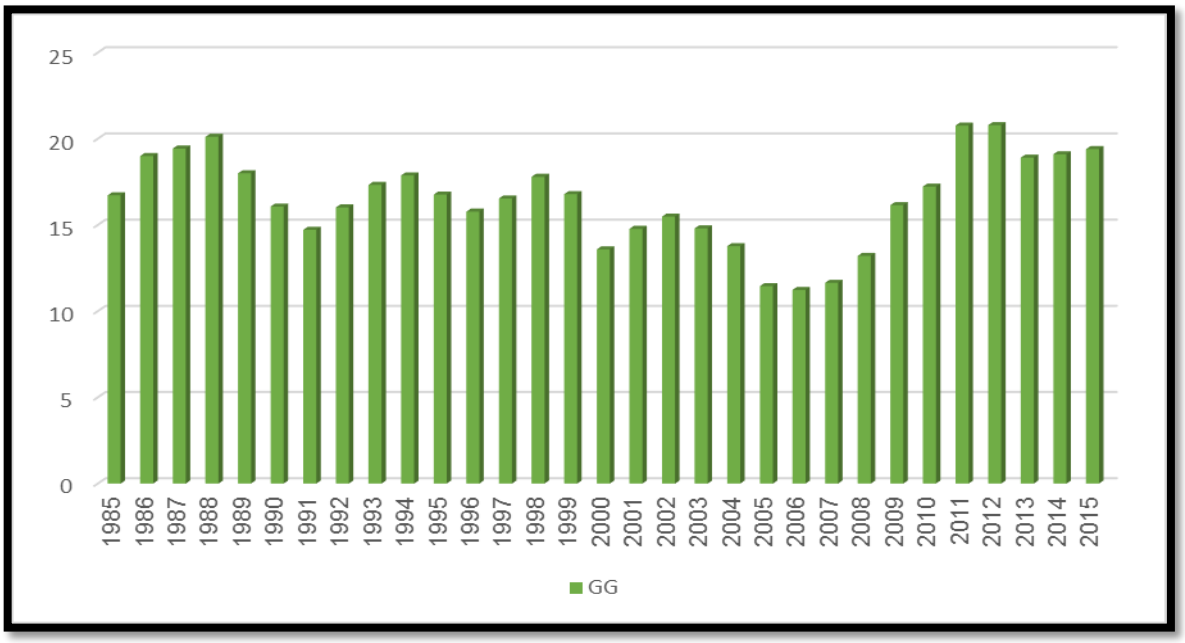

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الملحق رقم(01)

من خلال الشكل رقم (2-19) نلاحظ أن قيمة النفقات في الجزائر مرتفع نوعا فقد بلغت نسبة الانفاق الحكومي من الناتج (13.5 %)سنة 2000 مقابل (20.7%) سنة 2012، فرغم الجانب الإيجابي في حقن معدلات الناتج عن طريق الانفاق إلا أن لها أثار سلبية على الاقتصاد كون أن الزيادة المستمرة في الانفاق تؤثر سلبا على مدخرات الحكومة وعليه لابد من ضبط العتبة ما بين استقرار الفائض والتنمية[1].

[1]-على سيف على المزروعي،2012، **أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي" دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد01، ص623.

3-5مؤشر الصادرات:

إن عملية التصدير من الاستراتيجيات الأساسية التي تدفع بعجلة التنمية في الاقتصاد في الدول النامية، بحيث من خلالها ترتفع نسب الإنتاج وتكنولوجيا المستعملة في العملية الإنتاجية للقطاعات المختلفة من أجل اقتحام أحسن للأسواق الدولية بهدف زيادة المدخرات من الخارج وتحسين ميزان المدفوعات[1].

الشكل رقم (2-20): التطور السنوي للصادرات في الجزائر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ما بين: 1985-2015

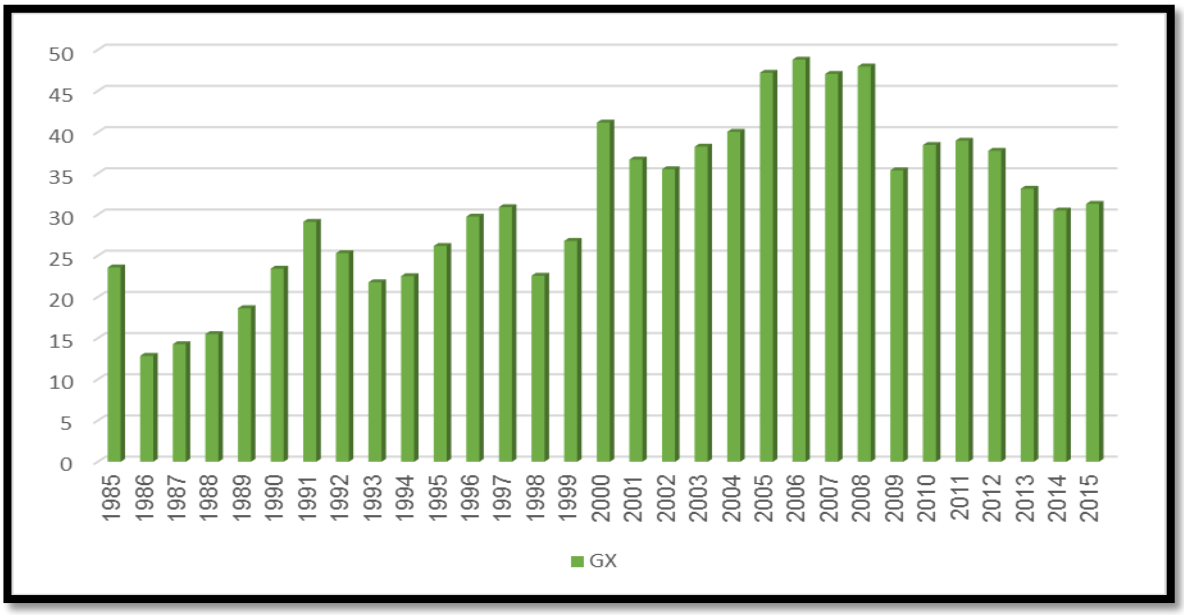

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الملحق رقم(01)

من خلال الشكل رقم (2-20) نلاحظ أن قيمة الصادرات في الجزائر في ارتفاع مستمر وخصوصا في سنوات 2000 وقد يرجع إلى تحسن في أسعار النفط في الأسواق الدولية في هذه الفترة وزيادة الطلب عليه، حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية(97.85%) من حجم الصادرات الكلية سنة 2007 وعليه نستنتج أن قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات قدرت بـ(2.15%)، أما في سنة 2011 فقد بلغت نسبة الصادرات النفطية(

[1]-قاسم الأخضر، 2013، **أثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص76.

97.10%).[1] وعليه نلاحظ أن الصادرات السلعية في الجزائر معتمدة بشكل كبير على سلعة واحدة ألا وهي النفط، إلا أن هذه الأخيرة تتميز بعدم الاستقرار في أسعارها في الأسواق الدولية وعليه لابد من العمل من أجل تصدير سلع جديدة تساهم في تحقيق النمو المتواصل وزيادة فرص العمل عن طريق زيادة إستهذاف الأسواق الدولية، وبالتالي فالصادرات لها ارتباط وثيق مع معدلات البطالة لأنها تفتح المجال للصناعات الجديدة وعليه يرتفع الطلب على العمل.

بالاضافة إلى ذلك فهي لها دور مهم في إسقطاب الاستثمارات الأجنبية، والاستثمارات تجذب معها التكنولوجيا التي تسمح بتنويع وتحسين الإنتاج.

3-6 مؤشر الواردات

إن قيمة الواردات ماهي إلا حجم السلع والخدمات التي نحصل عليها من الخارج من أجل تلبية حاجات المستهلك التي لم يتمكن الإنتاج المحلي من تلبيتها. وقد يرجع ذلك إلى قلتها في السوق أو نظرا لتسهيل عملية الإستراد الأمر الذي يدفع المستهلك إلى تفضيل السلع المستوردة عن السلع المحلية نظرا إلى جودتها.

الشكل رقم (2-21): التطور السنوي للواردات في الجزائر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ما بين: 1985-2015

[1]-ناصر الدين قريبي، 2014، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي" دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، تحث اشراف د بوحفص حاكمي، جامعة وهران، ص128.

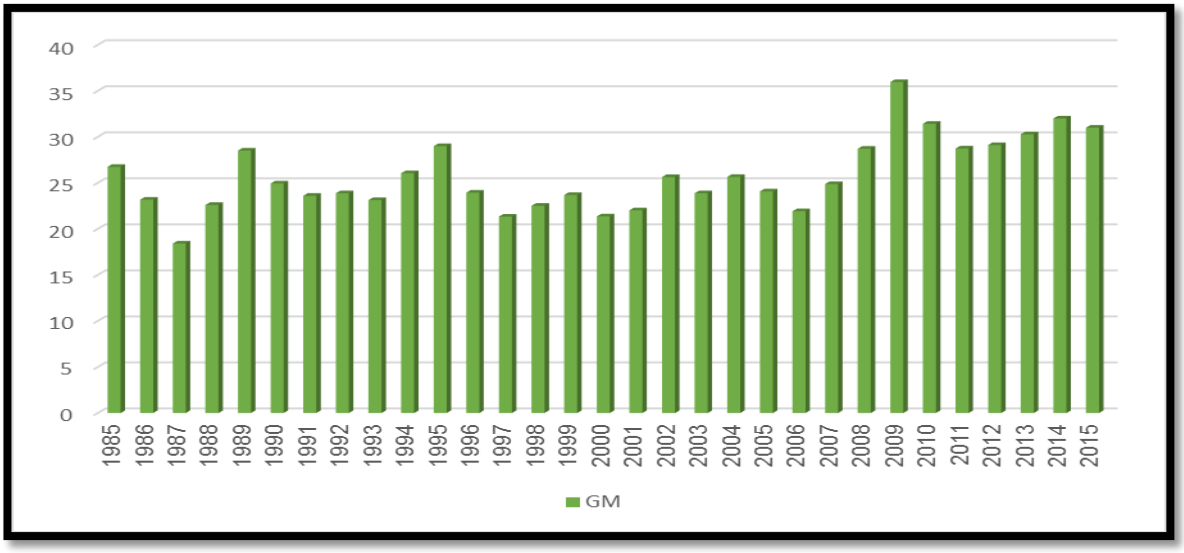

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الملحق رقم(01)

من خلال الشكل رقم (2-21) نسبة الواردات في الجزائر في تزايد مستمر وهذا ما يذل على تبعية الاقتصاد المحلي للأسواق الدولية. حيث بلغت قيمة الواردات سنة 1987 ما قيمة (18.41%) مقابل (28.99%) سنة 1995 أي ارتفاع مقدر بحوالي (10.5%) خلال 8 سنوات وعليه نلاحظ أن نسبة الواردات في تزايد كبير وخاصة في فترات الانتعاش الاقتصادي (ارتفاع أسعار النفط)، وقد بلغت نسبة الواردات (31%) سنة 2015، وعليه لابد من العمل على إحلال الواردات مقابل الصادرات من أجل تفعيل القطاعات الإنتاجية للولوج إلى الأسواق دولية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة السائدة في الاقتصاد.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة والفرضيات

- الدراسات العربية
- الدراسات الأجنبية
- تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
- فرضيات الدراسة

إن موضوع النمو الاقتصادي والبطالة تناوله الكثير من الاقتصاديون حيث تطرقوا إلى العلاقة الرابطة ما بينهما سواءا" ذلك في الدول النامية أو الدولة المتقدمة بقصد تحديد ما مدى تأثير التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي المقدرة بالناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة، ولقد أظهرت هذه الدراسات تباينا بين الدول وذلك من فترة زمنية إلى أخرى، فأول الدراسات كانت لكل من Smith(1975)، Gordon(1984)،Prachowny (1993) اللذين أكدوا أساس العلاقة العكسية ما بين النمو الاقتصادي والبطالة، وسوف نحاول من خلال هذا الفصل عرض بعض الدراسات التي تطرقت إلى الموضوع بهدف إعطاء نظرة شاملة عن مختلف النماذج التي استخدمت وذلك حسب التسلسل الزمني.

1-الدراسات العربية:

1-دراسة أحمد الشفير (2001):

استهدفت مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذت لمدة 20 سنة من أجل النهوض بالاقتصاد حيث ركزت على معظم التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على التشغيل والبطالة سواء في البلدان الرأسمالية أو الدول النامية، حيث اتخذ الباحث المنهج التحليلي للاقتراب أكثر نحو الاقتصاد السياسي وتوصل على أنه لابد من إحداث تغير جدري في مختلف النظم الوطنية والدولية المسيرة لسوق العمل من أجل تحقيق الفصل الاقتصادي (العمل بأدنى الأجور وأدني شروط العمل)، كما اعتبر أنه لابد من تفكيك الحواجز والقوانين المسيرة والمنظمة للاقتصاد وكذلك اتحاد كل الدول النامية مع بعضها البعض من أجل إيجاد مكانة في السوق.

2-دراسة مهدي كلو (2003):

تطرقت إلى متطلبات سوق العمل في الجزائر وذلك من خلال تحديد أهم القيود والشروط التي تفرض على حملت الدراسات العليا من أجل الولوج إلى سوق العمل للدفعات (1990،1991،1992،1993)، بحيث استند الباحث على المنهج التحليلي وذلك بالاعتماد على نموذج المخاطر النسبية ودوال البقاء مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المفسرة للبطالة التي قام بقياسها بثلاثيات.

وتوصل الباحث إلى أن السياسات المتبعة من طرف الدول تعتبر من أهم المعوقات في سوق الشغل كونها سياسية ولم تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي الذي يعمل على تخفيض معدلات البطالة، كما اعتبر أن الدراسات العليا ليست ضمانا للخروج من البطالة إلى سوق العمل لعدم وجود علاقة سببية ما بين سياسة التعليم ومتطلبات سوق العمل في الاقتصاد.

3- دراسة الغنام (2005):

حاول من خلال دراسته إيجاد العلاقة السببية ما بين التوظف والنمو الاقتصادي في المنشآت السعودية الخاصة، معتمدا في ذلك على نموذج اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتوظف، كما تبين وجود علاقة سببية في اتجاه واحد هو أن معدلات النمو تؤثر على التوظف بينما هذه الأخيرة لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي بمعنى النمو يؤثر على التوظف ولا يتأثر به.

4- دراسة أحمد بن عبد الكريم المحميد (2007):

تناول الباحث النمو الاقتصادي والبطالة في المملكة السعودية خلال الفترة ما بين (1986-2005) ولكن على خلاف دراسة الغنام لم يعتمد على نماذج الاقتصاد القياسي في تقديرات وإنما اعتمد على النماذج

الرياضية لتقدير معدلات البطالة وكان ذلك عن طريق اختبار قانون أوكن، فتبين من خلال النتائج توافق قانون أوكن على بيانات المملكة، حيث أن العلاقة ما بين التغيير في معدل البطالة والناتج كانت دائما صحيحة مساوية لقيمة (-0,5 %) كما بلغ معدل البطالة عند التوظيف الكامل في المملكة (4,5 %) وعليه إن وجدت بطالة فهي احتكاكية أو هيكلية.

5- دراسة عبد الرزاق محمد صالح (2008):

تطرق الباحث إلى ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي والتي كانت بمنهج وصفي تحليلي من خلال تحديد سمات العمل وحجم البطالة في الوطن العربي، كما تناول أيضا العلاقة ما بين حجم البطالة والنشاط الاقتصادي. وعليه توصل إلى أن أكثر وأسوء معدلات بطالة سجلت في الوطن العربي والتي اعتبرها القنبلة الموقوتة إن لم تبادر هذه الدول فورا في مجموعة من الإصلاحات، وبذلك لابد من تفعيل سوق عربية مشتركة من أجل مواجهة التحديات الغربية وكذلك تحفيز رجال الأعمال المهاجرين للاستثمار في بلدانهم من أجل النهوض بالتنمية.

6-دراسة Imad, Moosa (2008):

تناولت الدراسة النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية "مدى ملائمة قانون أوكن "باعتماد بيانات ربع سنوية للفترة (2005-1990). وكان الهدف من الدراسة هو تقدير المعامل لأربع دول عربية: الجزائر، مصر، المغرب وتونس وهذا باستخدام نموذجين:

- نموذج الفجوة (output gap) الذي يعتمد على تقدير البطالة في الدورة الاقتصادية كمتغير تابع والناتج المحلى الإجمالي كمتغير مستقل.
- نموذج الاتجاه الزمني الذي يعتمد على تقدير لوغاريتم البطالة كمتغير تابع ونمو الناتج المحلى الإجمالي كمتغير مستقل بالإضافة إلى خصائص السلاسل الزمنية للاتجاه.

وقد توصلت الدراسة من خلال النموذجين إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي أي أن البطالة الدورية لا تعتمد على الدورة الاقتصادية للإنتاج كما أن نمو الناتج لا يؤثر على البطالة.

7-دراسة مختاري فيصل (2008):

تطرقت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع تحليل مدى فعالية السياسات الموجهة إلى تقليل من معدلات البطالة في ظل المستويات المتوسطة للنمو، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم صياغة نماذج قياسية تشرح هذه العلاقة وأثرها على السياسات الاقتصادية وذلك من خلال اختبار قانون أوكن لمعرفة طبيعة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2005)، وقد توصلت الدراسة إلى:

-عدم إمكانية تطبيق قانون أوكن وذلك بسبب هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة، ويمكن أن الفترة ما بين (2000-2004) كانت نتائجها معاكسة لقانون أوكن بفعل سياسات دعم النمو المطبقة خلال هذه الفترة.

- إن السياسات الموجهة إلى التقليل من معدلات البطالة أدت إلى الرفع من معدلات النمو دون إحداث انخفاض كبير في معدلات البطالة السائدة وعليه لابد من مراجعة هذه السياسات مع قبول معدل من البطالة الطبيعية.

8-دراسة مجدي الشوربجي (2009):

تناولت الدراسة أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري وذلك في الأجلين الطويل والقصير خلال الفترة (1982-2005)، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد من خلال استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء معتمدا على المتغيرات التالية: النمو الاقتصادي، اجمالي تكوين رأسمال الثابت، الصادرات، الواردات، والاستثمارات الأجنبية وذلك من أجل تحديد ديناميكية العمالة في الأجلين القصير والطويل وتوصل إلى النتائج التالية:

- وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل.
- وجود أثر معنوي وموجب لكل من تشجيع الصادرات والإحلال محل الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم العمالة في الأجل الطويل.

9-دراسة محمد ناجي حسن خليفة (2009):

تناولت الدراسة موضوع النمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة في جمهورية مصر العربية، والتي استهدفت معرفة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي، ونمو الإنتاجية، والتضخم، وتطور أعداد البطالة ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير المعادلة خلال الفترة (1982-2004)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ما بين النمو الاقتصادي والبطالة ومنه لا بد من سياسات جديدة تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي لتوفير فرص عمل جديدة، وعلاج مشكلة البطالة، ورفع مستوى المعيشة.

10-دراسة سليم عقون (2010):

قامت الدراسة على قياس أثر المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في "النمو الاقتصادي، حجم السكان، معدل التضخم، وحجم النفقات العمومية" على معدل البطالة للفترة الممتدة ما بين (1985-2007)، بهدف تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري مع التطرق إلى أهم الإصلاحات التي اتخذت من أجل تحسين مستويات التشغيل، معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي وقد توصل إلا أن معدلات البطالة في الجزائر تتأثر بشكل كبير بالنمو الديموغرافي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ولا تتأثر بمعدلات التضخم في المدى الطويل.

11-دراسة يوسفات (2010):

تطرقت الدراسة إلى العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة (2009-1970)، فلتحقيق هذا الهدف تم استخدام مصفوفة الارتباط، اختبار السببية، منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ وتوصل إلى وجود علاقة سببية طفيفة وعكسية ما بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة توازنيه طويلة أو قصيرة الأجل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

12-دراسة ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى (2010):

تناولت الدراسة مشكلة البطالة في العراق في ظل كل الظروف السياسية والحرب التي مر بها البلد وكيف تعمل معدلات النمو الاقتصادي في التخفيف منها، وذلك في الفترة الممتدة ما بين (2010-1970) واعتمدوا على المنهج الاستقرائي واختبار السببية Toda-yamamato. وتوصلت الدراسة إلا أنه لابد من الاعتماد على القطاع الزراعي للتخفيف من حدة معدلات البطالة، كما اعتبرت أن مساهمة المرأة في الاقتصاد يزيد من الإنتاج عن طريقة الصناعات الصغيرة وعليه ترتفع معدلات النمو بحيث تقوم باستيعاب البطالين.

13-دراسة Fuad M. Kreishan (2010):

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة ما بين (2008-1970)، وذلك من خلال استخدام السلاسل الزمنية، والاعتماد على اختبار السببية ومن تم تقدير معامل أوكن كما استخدم التكامل المشترك والانحدار البسيط وتوصل إلى ما يلي:

- قانون أوكن لا يمكن تطبيقه في الأردن وهذا ما يفسر أن النمو الاقتصادي لا يخفض من مستويات البطالة لذلك لابد على الدولة اللجوء إلى سياسة اقتصادية جديدة تعمل على التأثير في الهيكل الاقتصادي لتكون أكثر فعالية.

14-دراسة كحلاوي (2010):

ركزت الدراسة على الاقتصاد التونسي خلال الفترة ما بين (1988-2009) مع تحليل فعالية السياسات الاقتصادية الموجهة لتخفيض معدلات البطالة في الدول التي تعرف معدلات متوسطة من النمو الاقتصادي، فاستخدم التحليل النظري وأظهر أنه لا توجد علاقة قوية ما بين النمو الاقتصادي والبطالة فقد يرجع ذلك إلى هيكلة الاقتصاد التونسي.

15-دراسة محمد يعقوبي وعنتر بوتيارة (2011):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010) وللوصول إلى الهدف تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي والقياسي المتمثل في نموذج الانحدار البسيط من أجل تحليل أثر النمو الاقتصادي، الأجور الحقيقية، إنتاجية العمل، الاستثمارات المباشرة، الانفاق الحكومي واحتياطي الصرف وتوصلت الدراسة الى:

- أن الدخل الحقيقي (الناتج المحلي) من أهم المتغيرات التي تؤثر على معدلات البطالة، كما أن الانفاق الحكومي واحتياطي الصرف أثر بدوره على معدلات البطالة خلال فترة تطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي.
- أما الاستثمارات المباشرة فلا تؤثر على سوق العمل في الجزائر.

16-دراسة حسين الطلافحة (2012):

ناقشت الدراسة مشكلة البطالة عند فئة المتعلمين في الدول النامية وكان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل محددات البطالة الخاصة بالمتعلمين في الوطن العربي بهدف الوصول إلى سياسات تعمل على الحد منها.

فقد اعتمد في تحليله على الفصل ما بين البطالة الدورية عن الاتجاه العام طويل الأجل على طريقة Hodrick-prescott filtre، أما لتقيم العلاقة ما بين البطالة ومقاييس الإنتاجية تم استخدام ثلاث أسس هما:

- منحني فليبس: فكان الهدف منه تحديد العلاقة ما بين التضخم والبطالة حيث يسمح لنا تحديد المعدل الطبيعي الذي يتطلب سمات طويلة الأجل ترتبط بالاقتصاد.
- نظرية البحث عن العمل: التي تفسر البطالة من خلال ملاحظة التغيير في الإنتاجية والأجور.
- كما استخدم متغيرات السياسة النقدية والمالية في الدالة لتقدير دورها في حل مشكلة البطالة.

فتوصل إلى النمو الاقتصادي في الدول العربية لا يؤثر على معدل البطالة أي أنه لا يمكن تطبيق قانون أوكن في الدول العربية بمعنى أن أسواق العمل العربية غير مرنة وخاصة الأجور.

17-دراسة جلال شيخ العيد، عيسى بهدي (2012):

تطرقت الدراسة إلى العلاقة التي تربط كل من النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في فلسطين واعتمدت على التحليل الوصفي وتقدير قانون أوكن في كل من الضفة الغربية وغزة وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1996-2011) وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- اختلاف سلوك دالة البطالة في قطاع غزة عن سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية.
- الضفة الغربية لما يرتفع فيها معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1 %) تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (2.057 %).
- غزة لما يرتفع فيها معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1 %) تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.31 %).
- بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ككل تؤدي زيادة النمو الاقتصادي بـ (1 %) إلى خفض البطالة بمقدار (0.25 %).

التباين في نتائج التقدير في قطاع غزة عن مثيله في الضفة الغربية يرجع إلى اختلاف معدلات نمو الناتج والبطالة في كلا منهما.

18-دراسة Abu Rumman و Al-Habees، (2012):

قامت الدراسة على اختبار العلاقة بين متغيري البطالة والنمو الاقتصادي على مجموعة من الدول المتقدمة ومجموعة من الدول العربية مرتكزة على الاقتصاد الأردني. وقد استخدمت كل من Comparison-Simulation Approach والتحليل الوصفي وذلك للفترة (2006-2011). وتوصلت إلى أن وجود اقتران بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة لا يعني بالضرورة وجود علاقة قوية أو مهمة بين النمو والبطالة، كما فسرت الدراسة حالة النمو الاقتصادي في الجزائر المعتمد على النمو في قطاع المحروقات فعلى الرغم من أهمية هذا القطاع، إلا أنه لا يستطيع خلق وظائف بأعداد كبيرة. بالنسبة للأردن، فإن نتائج التحليل تشير إلى وجود ارتباط بين زيادة معدلات النمو وبين الانخفاض النسبي في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة. وعليه لابد من فصل السياسات الداعمة للنمو عن سياسات تخفيض معدلات البطالة كونها السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي تعتمد على الإنفاق الحكومي، أما سياسات تخفيض معدلات البطالة فإنها تعتمد على تشجيع الاستثمارات التي تدعم خلق وظائف جديدة.

19- دراسة دحماني أدريوش، (2013):

حاول من خلال دراسته التحقق من صحة قانون أوكن في الجزائر وذلك للفترة الممتدة ما بين (1980-2011) ومن أجل ذلك اعتمد على منهج الحدود للتكامل المشترك وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تكامل مشترك بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة مما يعني عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين.

20-دراسة ايمان محمد إبراهيم علي (2013):

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في مصر وذلك خلال الأجلين (القصير، والطويل) للفترة الزمنية (1980-2013)، واعتمدت في ذلك على نموذج اختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج الانحدار

الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وتوصلت الدراسة إلى غياب العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الأجل الطويل.

21-دراسة زروخي صباح، برحومة عبد الحميد (2014):

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر وذلك من خلال 23 مشاهدة أي (من 2013 إلى 1990)، فقامت باختبار استقراريه السلاسل الزمنية التي تكاملت من درجة (1) فطبق الباحثين بعد ذلك نموذج التكامل المشترك وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة لكن الزيادة المسجلة في النمو لا تعني بالضرورة التخفيض من البطالة بنسبة كبيرة وقد يرجع ذلك إلى طبيعة النمو في الجزائر الذي يعتمد على المحروقات وليس على الاستثمارات المنتجة التي تولد مناصب عمل.

22- دراسة Abbas (2014):

تناولت الدراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الفترة (2006-1990) في باكستان، وللوصول إلى الهدف قامت باستخدام منهجية اختبار الحدود ARDL للتكامل المشترك.

وتوصلت إلى ما يلي: الزيادة في معدلات النمو بمقدار (1 %) تؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة (1.665 %) في الأجل الطويل كما توصلت إلى عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين في الأجل القصير.

23-دراسة إسحاق كواشخية (2015):

قامت الدراسة بتحديد العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والذي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على مستويات البطالة وذلك خلال الفترة (1985-2013)، وبهدف تقدير النموذج استعمل برنامج stata الذي يستخدم طريقة المربعات الصغرى واعتمد أيضا على التحليل العددي والبياني وكانت النتائج كالاتي:

- لا وجود لعلاقة ذات دلالة إحصائية ما بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر، كما عرفت نفس الفترة تذبذبات كبيرة في معدلات النفط وهذا راجع إلى الازمات العالمية.
- إن البطالة الدورية لا تعتمد على الدورة التجارية للإنتاج بينما هنالك عوامل أخرى مؤثرة على البطالة في الجزائر.

24- دراسة بن نافلة (2015):

تناولت الدراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر من خلال دراسة قياسية لكل من قانون أوكن وقوردن للفترة ما بين (1970-2012)، بحيث قامت الدراسة كمرحلة أولى باختبار قانون أوكن ديناميكيا عن طريق أخذ فترات ابطاء زمنية، ثم كمرحلة ثانية قامت على اختبار قانون قوردن بهدف تقدير مرونة الأجلين (القصير والطويل)، فتوصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة ما بين معدلات البطالة، أي المعدلات للفترة (t) ترجع للفترة (t-1).
- معدلات النمو تؤثر على معدلات البطالة ولكن بتخلف زمني.
- مرونة البطالة بالنسبة إلى النمو الاقتصادي قدرت بـ (-2.22 %) في النموذج الأول، و(-0.66 %) في النموذج الثاني.

25-دراسة مقراني حميد (2015):

تناولت الدراسة تحديد أثر الانفاق الحكومي على كل من معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)، وذلك من خلال تقييم فعالية السياسة المالية التوسعية التي استخدمت في الجزائر ومن أجل الوصول إلى الهدف قامت الدراسة بتحليل وقياس عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع قيمة النفقات الحكومية تعمل على تقليص من معدلات البطالة، ولكن ترفع من معدلات التضخم للسنة الموالية.

26-دراسة الطاهر جليط (2016):

اهتمت الدراسة بتحديد أهم العوامل التي تتحكم في معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) بحيث اعتبر أن كل من الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، وأسعار البترول من أهم محددات البطالة ومن أجل الوصول إلى الهدف اعتمد على نموذج الانحدار الذاتي VAR، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من السياسة المالية ونقدية لا تؤثر على معدلات البطالة في الجزائر كما أن معدلات التضخم في الجزائر ترتبط بعلاقة طردية مع معدلات البطالة أي عكس النظرية الاقتصادية.

2- الدراسات الأجنبية:

1-دراسة Andre Makutubu balidwanabo (2006):

قامت الدراسة بالتطبيق التجريبي لقانون أوكن في الجماهيرية الكونغولية وذلك من أجل العلاقة السببية ما بين الناتج المحلى الإجمالي ومعدلات البطالة، حيث قام بدراسة معادلة الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي ونسبة قانون أوكن من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود للتكامل المشترك. وتوصل إلى أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تخفض من معدلات البطالة وعليه فإن قانون أوكن يطبق في الجماهرية الكونغولية.

2- دراسة Zaleha mohd nor, Norashidah Mohamed nor and

Judhiana Abdul Ghani (2007):

تطرقت الدراسة إلى العلاقة ما بين GDP والبطالة في ماليزيا وذلك خلال الفترة ما بين (2004-1970). مع الأخذ بعين الاعتبار سنة 1985 كسنة أساس والهدف من الدراسة هو معرفة إذا كان قانون أوكن يمكن تطبيقه على الاقتصاد الماليزي، حيث قام الباحثون بذلك من خلال دراسة التغيرات في الطلب الكلي ومقارنته مع مخطط المخرجات والطلب على العمل الذي يؤدي إلى التغيير في معدلات البطالة، واستخدموا كل من نموذج الفرق ونموذج الفجوة من أجل تحديد قيمة معامل أوكن وتوصلوا إلى النتائج الأتية:

- صحة قانون أوكن بثبات العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الماليزي.
- هذه العلاقة ليست قائمة في كل الدول بصفة دائمة.

3- دراسة Eduard Loria & leobardo de jesus (2007):

اعتمد الباحثان على بيانات ربع سنوية للمكسيك للفترة ما بين (2006-1985)، وذلك طبقا لنموذج (Kalmane filter) بهدف تقييم قانون أوكن (1962) ومقارنتها مع نتائج (Loria romos) التي اعتمدت على بيانات سنوية للفترة ما بين (2007-1970) وتوصلوا إلى النتائج التالية:

- تقديرات معامل أوكن تتراوح ما بين (2.5-2.3) فبذلك يتبين أن هناك علاقة سببية قوية ذات اتجاهين ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في المكسيك.

4- دراسة Chaido ,Dristsaki & Nikolaos, Dristsakis (2009):

هدفت هذه الدراسة على تقدير معاملات قانون أوكن لدول البحر الأبيض المتوسط الأوربية وذلك خلال الفترة (1961-2002) عن طريق استخدام المناهج الرياضية للاقتصاد الكلى وخاصة النظريات الاقتصادية في تحليل النموذج، فقاموا باختبار استقراريه المتغيرات باستخدام ADF و KPSS ثم تقدير قانون أوكن ومنه توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تكلفة البطالة بالاعتماد على انخفاض الناتج المحلى الإجمالي، ارتفعت في ايطاليا وانخفضت في اليونان.
- كما أن تكلفة البطالة تنخفض بزيادة الناتج المحلى الإجمالي وهذا ما لوحظ في الدول الصناعية كاليونان عكس الدول التي لا تعتمد بكثرة على الصناعات الثقيلة كإيطاليا.

5-دراسة Elisabeth.T,Cerdeira.J.P, Ricardo.F.S (2009):

ركزت هذه الدراسة على خصائص التعديل ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة (1975-2006)، وذلك عن طريق التحقق أولا من تكامل السلسلتين ثم قامت الدراسة على اختبار قانون أوكن من خلال علاقة ديناميكية أخدت نموذجين الأول خطي وثاني غير خطي باستخدام منهج تكامل الحدود، فتوصلت إلى أن معامل أوكن يبلغ (-0.41، -0.59)، من جهة أخرى معدل البطالة يتميز بسلوك مختلف خلال الدورة الاقتصادية حيث زيادته تكون أسرع في فترات الركود. ويتم التصحيح في الانحرافات الإيجابية أسرع من تلك السلبية في حالة عدم التوازن.

6- دراسة Irfan L, Sulaimain D , Anwar J,Adnan H(2010):

ركزت الدراسة على اختبار قانون أوكن في بعض الدول الأسيوية وذلك بهدف معرفة مدى صحة هذا الأخير في كل من الصين، باكستان، الهند، سيريلانكا وبنغلادش بالاعتماد على السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة ما بين (1980-2006)، وقاموا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد من خلال استخدام منهج اختبار

الحدود للتكامل المشترك وقد توصلوا إلى ثبات العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الأسيوي بصفة عامة إلا أنه لا يمكن تطبيقه في بعض الدول الأسيوية النامية.

7- دراسة Nego yee ting and Loi siew ling(2011):

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى تطبيق قانون أوكن في ماليزيا ولتحقيق هذا، اعتمدت الدراسة على الفترة ما بين (2000-2007)، واستخدم الباحثان كل من نموذج الفجوة ونموذج الفرق، فاستخدم Hp filter) ونموذج ARDL من أجل تحديد التكامل المشترك والسببية ما بين المتغيرات وتوصلوا إلى وجود علاقة مباشرة حيث أنه بمجرد انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة ومنه لا بد من العمل على إيجاد سياسات تعمل على التخفيض منها.

8-دراسة Ozel وSezgin وTopkaya(2013):

تطرقت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي في سبع دول صناعية G7 (ألمانيا، كندا، و.م.أ.، فرنسا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا). وذلك في الفترة ما بين (2000 -2011)، مستخدمين في ذلك تحليل Panel وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين (2000-2007) و(2008-2011)، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي: وجود أثر معنوي لمعدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية قبل الأزمة المالية العالمية، وغير معنوي بعد الأزمة. كما تبين أن خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي عرفت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا في معدلاتها.

9-دراسة Shujaat abbes(2014):

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأجل الطويل في باكستان وذلك خلال الفترة (1990-2006)، مستخدما منهج التكامل المشترك للحدود (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ما بين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الفترة طويلة الأجل مع

غياب هذه العلاقة في الفترة القصيرة، بحيث أن في الأجل الطويل لما ترتفع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة (1 %) تخفض من مستويات البطالة بنسبة (1.665 %) مع سرعة تعديل قدرت بـ (83 %).

10- دراسة Par, Osterholm (2015):

قامت الدراسة بتقييم قانون أوكن في السويد وأخذت بعين الاعتبار عنصر الزمن من أجل تحليل ديناميكي وذلك (من 1982 إلى 2014) معتمدة على طريقة المربعات الصغرى ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن علاقة أوكن غير ثابتة في السويد كما اعتبرت أن معدلات النمو أساسية للمحافظة على مستويات جيدة للتوظيف في المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك تبين أن معدلات النمو انخفضت خلال العشر سنوات الأخيرة وعليه لابد من دراسات معمقة في مجال النمو من أجل العمل على المحافظة وتبيث هذه النسب، كما أنه لابد أن تكون القرارات المتخذة في وضع السياسات الاقتصادية تسند إلى الاقتصاديين وليس للأطراف السياسية.

11- دراسة ola-david oluyomi ; oluwatobi stephen and ogundipe adeyem (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى تطبيق قانون أوكن في نيجيريا خلال الفترة (1970-2013)، فقد قام الباحثان بتقييم استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال (ADF) و(P.PERON) معتمدين في ذلك على نموذج التكامل المتزامن لـ JHONSSONالذي يعتمد عليه في تحديد العلاقة في الأجل الطويل وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- قيمة معامل أوكن okun's بلغت (1.75 %) أي كلما تنخفض معدلات البطالة في نيجيريا بنسبة (1 %) يتبعها ارتفاع مقدر بـ (1.75 %) في معدلات النمو الذي قدر بالناتج المحلي الإجمالي.

- معامل قانون اوكنokun's أكبر بنسبة (3 %) من المعامل المتحصل عليه في الدراسة، وكانت حجتهم في ذلك أن المعامل يتغير بتغير طبيعة الاقتصاد والمدة الزمنية المدروسة.

12-دراسة Aristotelis koutroulis, Yannis pangopoulos, Ekaterini tsouma (2016):

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في اليونان وذلك بالاعتماد على بيانات ربع سنوية للفترة ما بين (1990-2014) من أجل معرفة ما مدى التغير في معدلات البطالة لما تتغير معدلات النمو بصورة غير مستقرة، وللوصول إلى الهدف تم الاعتماد على نموذج (Hidden co-integration) وتوصلت الدراسة إلى ثبات العلاقة ما بينهم حيث أن معدلات البطالة تنخفض بزيادة معدلات النمو ولكن بصورة غير منتظمة.

13-دراسةَ Athia economou and locovos N.Pesarianos (2016):

هدفت الدراسة إلى اختبار قانون أوكن في مجموعة الدول الأوروبية بالتفريق ما بين الأثار في المدى الطويل لتغير معدلات النمو الاقتصادي على البطالة كما قامت الدراسة بتحليل أثر سياسات سوق العمل على معامل أوكن واعتمدت الدراسة على البيانات الربع السنوية لـ 13 دولة أوروبية خلال الفترة (1993-2014) بالاعتماد على نماذج بانل وتقييم Mundlak. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثيرات معدل النمو الاقتصادي على البطالة أقل في الدول التي لا تتمتع بسياسات وأنظمة نشطة في مجال حماية سوق العمل.

الجدول رقم (3-1)

ملخص الدراسات السابقة

الرقم	الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	المنهجية	أهم النتائج
			أ- الدراسات الأجنبية		
1	**balidwa nabo Andre Makutu bu (2006)**	**vérification empirique de la loi d'Okun cas de la république démocratique du CONGO**	التطبيق التجريبي لقانون اوكن في الجماهيرية الكونغولية وذلك من أجل تحديد العلاقة السببية ما بين الناتج المحلى الإجمالي ومعدلات البطالة.	نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود للتكامل المشترك.	إن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تخفض من معدلات البطالة بمعنى قانون أوكن يطبق في الجماهرية الكونغولية.
2	**Zaleha mohd nor, Norashidah Mohamed nor and Judhiana Abdul Ghani (2007)**	**The relationship between output and unemployment in Malaysia: does okun's law exist?**	العلاقة ما بين GDP والبطالة في ماليزيا.	تحليل البيانات للفترة ما بين (2006-1970) من خلال دراسة التغيرات في الطلب الكلي ومقارنته مع مخطط المخرجات والطلب على العمل استخدموا نموذج الفرق ونموذج الفجوة لقانون أوكن	صحة قانون أوكن بثبات العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الماليزي. هذه العلاقة ليست قائمة في كل الدول بصفة دائمة.
3	**Eduard Loria & leobardo de jesus (2007)**	**The robustness of okun's law:Evidence from mexico**	تقييم قانون أوكن (1962) في المكسيك ومقارنتها مع نتائج (Loria romos)	اعتمدت الدراسة على بيانات ربع سنوية للفترة ما بين (2006-1985)حيث أخذوا ثلاثة سلاسل زمنية طبقا لنموذج Kalmane filter	تقديرات معامل أوكن تتراوح ما بين (2.3-2.5) ومنه تبين أن هناك علاقة سببية قوية ذات اتجاهين ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في المكسيك.

				ومقارنتها مع نتائج (Loria romos) التي اعتمدت على بيانات سنوية للفترة ما بين (2007-1970)	
4	**Chaido ,Dristsaki & Nikolaos , Dristsakis (2009)**	**Okun's coefficient four Mediterranean member countries of EU: An empirical study**	تقدير معاملات قانون أوكن لدول البحر الأبيض المتوسط الأوربية .	اعتمدت على البيانات للفترة (2002-1961) واستخدمت المناهج الرياضية للاقتصاد الكلى وخاصة النظريات الاقتصادية في تحليل النموذج حيث قاموا باختبار استقراريه المتغيرات باستخدام ADF وKPSS ومن تم تقدير قانون أوكن.	-إن انخفاض الناتج المحلى الإجمالي يؤدى إلى ارتفاع البطالة في ايطاليا وانخفاضها في اليونان. - الدول الصناعية كاليونان يتحقق فيها قانون أوكن على عكس الدول التي لا تعتمد بكثرة على الصناعات الثقيلة كإيطاليا.
5	**دراسة Elisabeth.T,Cerdeira.J.P, Ricardo. F.S (2009)**	**Cointegration and asymmetric adjustment between output and unemployment : an application to US economy**	تحديد خصائص التعديل ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الولايات المتحدة الامريكية مع تقدير قانون أوكن	اختبار قانون أوكن عن طريق نموذجين: نموذج خطي ونموذج غير خطي، باستخدام منهج التكامل المشترك للحدودARDL خلال الفترة (1975-2006).	معامل أوكن بلغ (-0.41، -0.59)، من جهة أخرى معدل البطالة يتميز بسلوك مختلف خلال الدورة الاقتصادية حيث زيادته تكون أسرع في فترات الركود. ويتم التصحيح في الانحرافات الإيجابية أسرع من تلك السلبية في حالة عدم التوازن.
6	**Irfan L, Sulaimain D , Anwar**	**Test of okun's law in some Asian countries**	اختبار قانون أوكن في بعض الدول الأسيوية (الصين، باكستان ، الهند ،	اعتمدوا على السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة ما بين (2006-1980)، واستخدم	ثبات العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الأسيوي بصفة عامة

	نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد من خلال استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك.	سيريلانكا وبنغلادش).	**co-integration approach**	**J,Adnan H (2010)**	
وجود علاقة مباشرة حيث أنه بمجرد انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة، ومنه لا بد من العمل على إيجاد سياسات تعمل على التخفيض منها.	اختيرت الفترة ما بين (2000-2007) ,واستخدم في ذلك كل من نموذج الفجوة ونموذج الفرق، فاستخدم (Hp filter) ونموذج ARDL من أجل تحديد التكامل المشترك والسببية.	معرفة مدى تطبيق قانون أوكن في ماليزيا.	**okun's law in Malaysia: an autoregressive distributed lag(ARDL) approach with hodrick-percott(HP) filter**	**Nego yee ting and Loi siew ling (2011)**	**7**
وجود أثر معنوي لمعدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية قبل الأزمة المالية العالمية، وغير معنوي بعد الأزمة. كما تبين أن خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي عرفت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا في معدلاتها.	استخدم في نماذج Panel مع تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين (2000-2007) و(2008-2011).	دراسة العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي في سبع دول صناعية G7 (ألمانيا، كندا، و.م.أ.، فرنسا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا).	**Investigation of Economic Growth and Unemployment Relationship for G7 Countries Using Panel Regression Analysis**	**دراسة Ozel و Sezgin و Topkaya (2013)**	**8**
وجود علاقة عكسية ما بين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الفترة طويلة الأجل مع غياب هذه العلاقة في الفترة القصيرة، بحيث أن في الأجل الطويل لما ترتفع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة (1%) تخفض من	استخدم منهج التكامل المشترك للحدود (ARDL)، وذلك من 1990 إلى غاية 2006.	دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأجل الطويل في باكستان.	**Long term effect of economic growth on unemployment level:In**	**دراسة Shujaat 20)abbes (14**	**9**

	case of Pakistan			مستويات البطالة بنسبة (1.665%) مع سرعة تعديل قدرت بـ (83%).
10	**Par, Osterholm (2015)**	**Time variation in okun's law In Sweden**	تقييم أوكن في السويد وأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن من أجل تحليل ديناميكي.	اعتمد على الفترة (1982-2014) وطريقة المربعات الصغرى في اختبار قانون أوكن.	-علاقة أوكن غير ثابتة في السويد كما اعتبرت أن معدلات النمو أساسية للمحافظة على مستويات جيدة للتوظيف في المدى الطويل. - معدلات النمو انخفضت خلال العشر سنوات الأخيرة وعليه لابد من دراسات معمقة في مجال النمو من أجل المحافظة وتبيث هذه النسب، كما أنه لابد أن القرارات المتخذة في وضع السياسات الاقتصادية تسند إلى الاقتصاديين وليس للأطراف السياسية.
11	**ola-david oluyomi ; oluwatobi stephen and ogundipe adeyem (2016)**	**Output and umployment relationship : how applicable is the okun's low to Nigeria**	تطبيق قانون أوكن في نيجيريا.	اعتمدت على الفترة الزمنية (2013-1970) من خلال تحديد استقراريه السلاسل الزمنية باستعمال (ADF) و(P.PERON) ثم اعتموا على نموذج التكامل المتزامن لـ JHONSSON الذي يعتمد عليه في تحديد العلاقة في الأجل الطويل.	-قيمة معامل أوكن okun's بلغت (1.75%) أي كلما تنخفض معدلات البطالة في نيجيريا بنسبة (1%) يتبعها ارتفاع مقدر بـ (1.75%) في معدلات النمو الذي قدر بالناتج المحلي الإجمالي. -معامل قانون أوكن okun's أكبر بنسبة (3%)من المعامل المتحصل عليه في الدراسة.
12	**Aristotelis koutroulis, Yannis pangopo**	**Asymmitry in the response of unemployment to output**	اختبار العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في اليونان.	الاعتماد على بيانات ربع سنوية للفترة ما بين (1990-2014)، ثم الاعتماد على نموذج	إن معدلات البطالة تنخفض بزيادة معدلات النمو ولكن بصورة غير منتظمة.

	ulos, Ekaterini tsouma	**changes in greece : evidence from hidden co_integration**		Hidden co-integration).	
13	**Athia economou and locovos N.Pesarianos (2016)**	**Revisiting okun's law in European union countries**	اختبار قانون أوكن في مجموعة الدول الأوروبية بالتفريق ما بين الأثار في المدى الطويل لتغير معدلات النمو الاقتصادي على البطالة كما قامت الدراسة بتحليل أثر سياسات سوق العمل على معامل أوكن.	اعتمدت الدراسة على البيانات الربع السنوية ل 13 دولة أوروبية خلال الفترة (1993-2014) بالاعتماد على نماذج بانل وتقييم Mundlak.	إن تأثيرات معدل النمو الاقتصادي على البطالة أقل في الدول التي لا تتمتع بسياسات وأنظمة نشطة في مجال حماية سوق العمل.
ب–الدراسات بالعربية					
14	**أحمد الشفير (2001)**	**الإصلاحات الاقتصادية واثارها على البطالة والتشغيل –حالة الجزائر–**	استهدفت مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذت لمدة 20 سنة من أجل النهوض بالاقتصاد حيث ركزت على معظم التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على	اتخذ المنهج التحليلي للاقتراب أكثر نحو الاقتصاد السياسي.	لابد من إحداث تغير جدري في مختلف النظم الوطنية والدولية المسيرة لسوق العمل من أجل تحقيق الفصل الاقتصادي (العمل بأدنى الأجور وادني شروط العمل)، كما اعتبر أنه لابد من تفكيك الحواجز والقوانين المسيرة والمنظمة للاقتصاد وكذلك اتحاد كل الدول النامية مع بعضها البعض من أجل إيجاد مكانة في السوق.

			التشغيل والبطالة سواء في البلدان الرأسمالية أو الدول النامية.		
15	**مهدي كلو (2003)**	**الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية دفعات 1990– 1991–1992– 1993.**	تطرقت إلى متطلبات سوق العمل في الجزائر وذلك من خلال تحديد أهم القيود والشروط التي تفرض على حملت الدراسات العليا من أجل الولوج إلى سوق العمل.	استند الباحث على المنهج التحليلي ونموذج المخاطر النسبية ودوال البقاء مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المفسرة للبطالة.	توصل مهدى كلو إلى أن السياسات المتبعة من طرف الدول تعتبر من أهم المعوقات في سوق الشغل كونها سياسية ولم تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي الذي يعمل على تخفيض معدلات البطالة، كما اعتبر أن الدراسات العليا ليست ضمانا للخروج من البطالة إلى سوق العمل لعدم وجود علاقة سببية ما بين سياسة التعلم ومتطلبات سوق العمل في الاقتصاد.
16	**الغنام (2005)**	**The Relationship between Economic Growth and Employment in Saudi Private Firms**	إيجاد العلاقة السببية ما بين التوظف والنمو الاقتصادي في المنشئات السعودية الخاصة.	اعتمد في ذلك على نموذج اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.	توصل إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتوظف، كما تبين وجود علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن معدلات النمو تؤثر على التوظف بينما هذه الأخيرة لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.
17	**احمد بن عبد الكريم المحميميد (2007)**	**تقدير معدل البطالة في المملكة العربية السعودية من 1986 إلى 2005: نموذج رياضي.**	النمو الاقتصادي والبطالة في المملكة السعودية.	اعتمد على النماذج الرياضية لتقدير معدلات البطالة لسلسلة زمنية تمتد إلى أكثر من ثلاثين سنة (1986-2005).	صحة قانون أوكن على بيانات المملكة، حيث أن العلاقة ما بين التغيير في معدل البطالة والناتج كانت دائما صحيحة مساويا لقيمة (-0,5%)، كما بلغ معدل البطالة عند التوظيف الكامل في مملكة (4,5%) وبالتالي إن وجدت بطالة فهي احتكاكية أو هيكلية.

18	عبد الرزاق محمد صالح (2008)	**ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي "الواقع والاحتساب".**	ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي.	استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد سمات العمل وحجم البطالة في الوطن العربي، كما تناول أيضا العلاقة ما بين حجم البطالة والنشاط الاقتصادي.	توصل إلى أن أكثر وأسوء معدلات بطالة سجلت في الوطن العربي والتي اعتبرها القنبلة الموقوتة إن لم تبادر هذه الدول فورا في مجموعة من الإصلاحات، وبذلك لابد من تفعيل سوق عربية مشتركة من أجل مواجهة التحديات الغربية وكذلك تحفيز رجال الأعمال المهاجرين للاستثمار في بلدانهم من أجل النهوض بالتنمية.
19	**Imad Moosa** (2008)	**Economic growth and unemployment in Arab countries: is okun's law 'valid?**	الهدف من الدراسة هو تقدير معامل أوكن لأربع دول عربية: الجزائر، مصر، المغرب وتونس.	استخدم نموذجيين: نموذج الفجوة (output gap) الذي يعتمد على تقدير البطالة في الدورة الاقتصادية كمتغير تابع والناتج المحلى الإجمالي كمتغير مستقل. ونموذج الاتجاه الزمني الذي يعتمد على تقدير لوغاريتم البطالة كمتغير تابع ونمو الناتج المحلى الإجمالي كمتغير مستقل، وذلك خلال الفترة الزمنية (1990-2005).	توصل من خلال النموذجين إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي، أي أن البطالة الدورية لا تعتمد على الدورة الاقتصادية للإنتاج كما أن نمو الناتج لا يؤثر على البطالة.
20	**دراسة مختاري فيصل** (2008)	**دراسة العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية في الجزائر**	تحديد العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع تحليل مدى فعالية السياسات الموجهة	تم صياغة نماذج قياسية تشرح هذه العلاقة وأثرها على السياسات الاقتصادية من خلال اختبار قانون أوكن لمعرفة طبيعة العلاقة بين	-عدم إمكانية تطبيق قانون أوكن وذلك بسبب هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة، أما الفترة ما بين (2000-2004) كانت نتائجها معاكسة

			إلى تقليل من معدلات البطالة في ضل المستويات المتوسطة للنمو.	البطالة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2005).	لقانون أوكن بفعل سياسات دعم النمو المطبقة خلال هذه الفترة. - إن السياسات الموجهة إلى التقليل من معدلات البطالة أدت إلى الرفع من معدلات النمو دون إحداث انخفاض كبير في معدلات البطالة السائدة وعليه لابد من مراجعة هذه السياسات مع قبول معدل من طبيعي للبطالة.
21	**مجدي الشوربجي (2009)**	**أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**	أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري وذلك في الأجلين الطويل والقصير.	استخدم نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء معتمدا على المتغيرات التالية: النمو الاقتصادي، اجمالي تكوين رأسمال، الصادرات، الواردات، والاستثمارات الأجنبية وذلك من أجل تحديد مرونات الأجلين القصير والطويل وذلك خلال الفترة (1982-2005).	-غياب علاقة أوكن في الدول العربية. -يوجد أثر موجب ومعنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل. -يوجد أثر معنوي وموجب لكل من تشجيع الصادرات والإحلال محل الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم العمالة في الأجل الطويل.
22	**محمد ناجي حسن خليفة(2009)**	**البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية**	استهدفت معرفة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي، نمو الإنتاجية، التضخم وتطور أعداد البطالة في جمهورية مصر العربية.	استخدم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير المعادلة خلال الفترة (1982-2004).	-وجود علاقة سلبية ما بين النمو الاقتصادي والبطالة ومنه لا بد من سياسات جديدة تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي لتوفير فرص عمل

					جديدة، وعلاج مشكلة البطالة، ورفع مستوى المعيشة.
23	**سليم عقون (2010)**	**قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية–حالة الجزائر**	تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري مع التطرق إلى أهم الإصلاحات التي اتخذت من أجل تحسين مستويات التشغيل والحد من البطالة.	اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي خلال الفترة (1985-2007) معتمدا على أثر كل من النمو الاقتصادي، حجم السكان، معدل التضخم، وحجم النفقات العمومية على معدلات البطالة.	معدلات البطالة في الجزائر تتأثر بشكل كبير بالنمو الديموغرافي، والناتج الوطني ولا تتأثر بمعدلات التضخم في المدى الطويل.
24	**يوسفات (2010)**	**البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر من 1970–2009**	تطرقت إلى العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الجزائري.	استخدم مصفوفة الارتباط، اختبار السببية، منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1970-2009).	توصل يوسفات إلى وجود علاقة سببية طفيفة وعكسية ما بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة توازنيه طويلة أو قصيرة الأجل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر.
25	**ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى (2010)**	**العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أوكن واختبار Toda–yamamato**	تناولت الدراسة مشكلة البطالة في العراق وكيف تعمل على تخفيض من معدلات البطالة.	ارتكزت الدراسة على الفترة (1970-2010)، معتمدنا في ذلك على المنهج الاستقرائي واختبار السببية Toda-yamamato	توصلوا إلا أنه لابد من الاعتماد على القطاع الزراعي للتخفيف من حدة معدلات البطالة، كما اعتبر أن مساهمة المرأة في الاقتصاد يزيد من الإنتاج عن طريقة الصناعات الصغيرة

					وعليه ترتفع معدلات النمو بحيث تقوم باستيعاب البطالين.
26	**Kreishan Fuad M (2010)**	**Economic Growth and Unemployment: An Empirical Analysis**	هدفت إلى إيجاد العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي في الأردن.	استخدام السلاسل الزمنية، والاعتماد على اختبار السببية وذلك لتقدير معامل أوكن كما استخدم التكامل المشترك والانحدار البسيط خلال الفترة ما بين (2008-1970).	قانون أوكن لا يمكن تطبيقه في الأردن وهذا ما يفسر أن النمو الاقتصادي لا يخفض من مستويات البطالة، لذلك لا بد على الدولة اللجوء إلى سياسة اقتصادية جديدة تعمل على التأثير في الهيكل الاقتصادي لتكون أكثر فعالية.
27	**كحلاوي(2010)**	**العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي**	تحليل فعالية السياسات الاقتصادية الموجهة لتخفيض معدلات البطالة في الدول التي تعرف معدلات متوسطة من النمو الاقتصادي.	استخدم التحليل النظري للفترة (1988-2009) على الاقتصاد التونسي.	تبين أنه لا توجد علاقة قوية ما بين النمو الاقتصادي والبطالة فقد يرجع ذلك إلى هيكلة الاقتصاد التونسي.
28	**محمد يعقوبي وعنتر بوتيارة (2011)**	**تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)**	تحديد أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر.	اعتمدوا على كل من المنهج الوصفي ونماذج الانحدار البسيط OLS من أجل تحليل أثر النمو الاقتصادي، الأجور الحقيقية، إنتاجية العمل، الاستثمارات المباشرة، الانفاق الحكومي واحتياطي الصرف على معدلات البطالة.	-الدخل الحقيقي من أهم المتغيرات التي تؤثر على معدلات البطالة. -أما كل من الانفاق الحكومي واحتياطي الصرف أثر على معدلات البطالة في الجزائر ابتداءا من تطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي.

29	**حسين الطلافحة (2012)**	**حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية**	تحديد مشكلة البطالة عند فئة المتعلمين في الدول النامية.	اعتمد في تحليله على الفصل ما بين البطالة الدورية عن الاتجاه العام طويل الأجل على طريقة Hodrick-prescott filtre، أما لتقيم العلاقة ما بين البطالة ومقاييس الإنتاجية فاعتمد على 03 أسس: منحنى فيلبس، نظرية البحث عن العمل، متغيرات السياسة النقدية والمالية من أجل تقدير معدلات البطالة.	توصل إلى أن النمو الاقتصادي في الدول العربية لا يؤثر على معدل البطالة، أي لا يمكن تطبيق قانون أوكن في الدول العربية بمعنى أسواق العمل العربية غير مرنة وخاصة الأجور.
30	**جلال شيخ العيد، عيسى بهدي(2012)**	**قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1996– 2011).**	العلاقة التي تربط كل من النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في فلسطين.	اعتمد على التحليل الوصفي وتقدير قانون أوكن في كل من الضفة الغربية وغزة وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1996-2011).	-اختلاف سلوك دالة البطالة في قطاع غزة عن سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية. - الضفة الغربية لما يرتفع فيها معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1%) تؤدي الي انخفاض معدل البطالة بنسبة (2.057%). -غزة لما يرتفع فيها معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1 %) تؤدي الي انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.31 %). -بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ككل تؤدي زيادة النمو الاقتصادي بـ (1 %) إلى تقليل من البطالة بمقدار(0.25 %).

31	دراسة (Abu Rumman و Al-Habees، 2012)	The Relationship Between Unemployment and Economic Growth in Jordan and Some Arab Countries	اختبار العلاقة بين متغيري البطالة والنمو الاقتصادي على مجموعة من الدول المتقدمة ومجموعة من الدول العربية مرتكزتا على الاقتصاد الأردني.	استخدمت كل من Comparison-Simulation Approach والتحليل الوصفي، خلال الفترة (2011-2006).	-وجود اقتران بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة لا يعني بالضرورة وجود علاقة قوية أو مهمة بين النمو والبطالة، كما فسرت الدراسة حالة النمو الاقتصادي في الجزائر المعتمد على النمو في قطاع المحروقات فعلي الرغم من أهمية هذا القطاع، إلا أنه لا يستطيع خلق وظائف بأعداد كبيرة. بالنسبة للأردن، تبين وجود ارتباط بين زيادة معدلات النمو وبين الانخفاض النسبي في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة. وعليه لابد من فصل السياسات الداعمة للنمو عن سياسات تخفيض معدلات البطالة كونها السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي تعتمد على الإنفاق الحكومي، أما سياسات تخفيض معدلات البطالة فإنها تعتمد على تشجيع الاستثمارات التي تدعم خلق وظائف جديدة.
32	دراسة ايمان محمد إبراهيم علي(2013)	أثر النمو الاقتصادي على البطالة دراسة تطبيقية لقانون أوكن على مصر في الفترة 1980-2012	تحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في مصر وذلك خلال الأجلين (القصير، والطويل).	اعتمدت لذلك نموذج اختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة للفترة (1980-2013).	غياب العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الأجل الطويل.

33	**دحماني ادريويش (2013)**	**النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية.**	حاول من خلال دراسته التحقق من صحة قانون أوكن في الجزائر.	اعتمد على منهج الحدود للتكامل المشترك للفترة (2011-1980).	عدم وجود تكامل مشترك بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة مما يعني عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين.
34	**زروخي صباح، برحومة عبد الحميد (2014)**	**دراسة قياسية للعلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال الفترة (1993-2013) باستخدام التكامل المشترك.**	أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر.	اختبار استقراريه السلاسل الزمنية التي تكاملت من درجة (1)، ثم نموذج التكامل المشترك وذلك للفترة (1990-2013).	وجود علاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة لكن الزيادة المسجلة في النمو لا تعني بالضرورة التخفيض من البطالة بنسبة كبيرة وقد يرجع ذلك الى طبيعة النمو في الجزائر الذي يعتمد على المحروقات وليس على الاستثمارات المنتجة التي تولد مناصب عمل.
35	**Abbas (2014)**	**Long Term Effect of Economic Growth on Unemployment Level: In Case of Pakistan**	أثر النمو الاقتصادي على البطالة في باكستان.	قامت باستخدام منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL.	الزيادة في معدلات النمو بمقدار (1%) تؤدي الي انخفاض البطالة بنسبة (1.665%) في الأجل الطويل، كما توصلت إلى عدم وجود أية علاقة بين المتغيرين في الأجل القصير.
36	**إسحاق كواشخية(2015)**	**النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر**	قامت الدراسة على تحديد العلاقة ما بين البطالة النمو الاقتصادي والذي	بهدف تقدير النموذج استعمل برنامج stata الذي يستخدم طريقة المربعات الصغرى،	لا وجود لعلاقة ذات دلالة إحصائية ما بين معدلات النمو الاقتصادي

		"تحليل مدى ملائمة قانون اوكن"	يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على مستويات البطالة.	واعتمد أيضا على التحليل العددي والبياني وذلك خلال الفترة (2013-1985).	ومعدلات البطالة في الجزائر، كما عرفت نفس الفترة تذبذبات كبيرة في معدلات النفط وهذا راجع إلى الازمات العالمية، كما تبين أن البطالة الدورية لا تعتمد على الدورة التجارية للإنتاج بينما هنالك عوامل أخرى مؤثرة على البطالة في الجزائر.
37	**بن نافلة قدور (2015)**	**أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية وفق نموذج (أوكن/غوردن) للفترة 2012/1970**	أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر من خلال دراسة قياسية لكل من قانون أوكن وقوردن.	قامت الدراسة كمرحلة أولي باختبار قانون أوكن ديناميكيا عن طريق أخذ فترات ابطاء زمنية، ثم كمرحلة ثانية قامت على اختبار قانون قوردن بهدف تقدير مرونة الأجلين (القصير والطويل)، للفترة ما بين (1970-2012).	-وجود علاقة ما بين معدلات البطالة، أي المعدلات للفترة (t) ترجع للفترة (t-1). -معدلات النمو تؤثر على معدلات البطالة ولكن بتخلف زمني. -مرونة البطالة بالنسبة إلى النمو الاقتصادي قدرت بـ (-2.22%) في النموذج الأول، و(-0.66%) في النموذج الثاني.
38	**دراسة مقراني حميد (2015)**	**أثر الانفاق الحكومي على معدلات البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012**	تحديد أثر الانفاق الحكومي على كل من معدلات البطالة والتضخم في الجزائر.	اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار VAR وذلك خلال الفترة (2012-1988).	إن ارتفاع قيمة النفقات الحكومية تعمل على تقليص من معدلات البطالة، ولكن ترفع من معدلات التضخم للسنة الموالية.

39	**الطاهر جليط (2016)**	**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014**	تحديد أهم العوامل التي تتحكم في معدلات البطالة في الجزائر بحيث اعتبر أن كل من الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، وأسعار البترول من أهم محددات البطالة.	اعتمد على نموذج الانحدار الذاتي VAR.	إن كل من السياسة المالية ونقدية لا تؤثر على معدلات البطالة في الجزائر، كما أن معدلات التضخم في الجزائر ترتبط بعلاقة طردية مع معدلات البطالة أي عكس النظرية الاقتصادية.

3 –ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض ومراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي والبطالة، نلاحظ أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات الأجنبية في أنها مطبقة على الاقتصاد الجزائري. وتتميز عن الدراسات الجزائرية على أنها اخدت متغيرات لم تؤخذ من قبل في دراسة واحدة (على حد علم الباحث)، والتي لها أثر كبير على مستويات النمو الاقتصادي سواءا بشكل مباشر أو غير مباشر وتتميز عن دراسة (**محمد يعقوبي وعنتر بوتيارة ،2011**)، (**زروخي صباح وبرحومة عبد الحميد،2014**) فيمايلى:

1- اختلاف الفترة الزمنية المدروسة، حيث اعتمد عنتر وبوتيارة على البيانات الزمنية للفترة (1990-2010)، واعتمد زروخي وبرحومة على الفترة (1990-2013) بينما اعتمدت هذه الدراسة على الفترة الزمنية (1985-2015).

2- اعتمدت الدراسة على تحليل وقياس نموذج قوردن نتيجة ندرة الدراسات التي تطرقت إلى تحليل هذا النموذج باستثناء دراسة (**بن نافلة،2015**) على حد علم الباحث بهدف تحليل العلاقة الديناميكية التي تربط ما بين النمو الاقتصادي والبطالة.

3- استخدم عنتر وبوتيارة في تحليل العلاقة نماذج الانحدار بينما اعتمد زروخي وبرحومة في التحليل على نموذج التكامل المشترك لجوهنسن، في حين استخدمت هذه الدراسة منهجية التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (The bounds test approach) الذي يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني.

4 –فرضيات الدراسة

انطلاقا من مشكلة الدراسة وتحقيقا لهدفها فقد تم وضع الفرضيات التالية التي سيتم اختبارها في هذه الدراسة:

أولا: لا تتأثر معدلات البطالة في الجزائر بالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي في كل من الأجلين القصير والطويل.

ثانيا: لا تتأثر معدلات البطالة في الجزائر بمكونات الطلب الكلي (إنفاق حكومي، صادرات، وواردات)، الذي بدوره يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي والقطاعات الأخرى.

ثالثا: لا تتأثر معدلات البطالة بمعدلات التضخم السائدة في الاقتصاد وفقا لعلاقة Phillips.

رابعا: لا تتأثر معدلات البطالة في الجزائر بإجمالي تكوين رأسمال.

خامسا: لا يمكن تطبيق قانون قوردن الديناميكي في الجزائر.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

- منهج الدراسة
- متغيرات الدراسة
- مصادر البيانات والفترة الزمنية المعتمدة
- نموذج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضا لمنهجية الدراسة من خلال استعراض جميع المراحل التي تم اتباعها من أجل تحقيق أهداف الدراسة. ويتناول هذا الفصل معلومات عن مجتمع وعينة الدراسة، متغيراتها المستقلة والتابعة، كما يتضمن أيضا مصادر جمع البيانات وبالإضافة إلى الفترة الزمنية المعتمدة لأغراض الدراسة، وكذلك الأسلوب الإحصائي المتبع في تحليل البيانات.

1-منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث ولتحقيق فهم أفضل وأدق للظواهر المتعلقة بها بالإضافة إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري لظاهرة البحث، أما المنهج التحليلي فقد استخدم في الجانب العملي لهذه الدراسة وذلك باستخدام التحليل القياسي والاعتماد منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ، ومن ثم إيجاد العلاقة السببية ما بين كل من النمو الاقتصادي والبطالة بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى التي أخدت بعين الاعتبار نظرا لأثرها الكبير على معدلات البطالة سواءا بشكل مباشر او غير مباشر.

2 -متغيرات الدراسة

لقد تم الاعتماد على هذه المتغيرات طبقا لكل من النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة وعليه سوف نقسم المتغيرات إلى متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة وتتمثل فيمايلى:

1- المتغيرات التابعة: هي المتغيرات التي تتحدد داخل النموذج الاقتصادي وتتأثر بالمتغيرات الخارجية أو المستقلة وضمن هذه الدراسة يتمثل في:

- **معدل النمو في البطالة (GL)**: البطالة هي الحالة التي يكون فيها الفرد راغب في العمل، وله القدرة على القيام به، وهو عاطل على الرغم من بحثه[1]، وقد عرفت الجزائر مستويات مرتفعة للبطالة خلال فترة الدراسة وإن هدف من الدراسة الحالية هو تحديد مدى تأثير النمو الاقتصادي للتخفيف من هذه الأخيرة وكيف تؤثر المتغيرات الأخرى التي أخذت في الدراسة من معدل التضخم، معدل النمو في مخزون رأسمال، ومعدل الاتفاق الحكومي، معدل الصادرات، ومعدل الواردات، سواءا بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

ولقد تم في الدراسة استخدام معدل النمو في البطالة الذي يحسب كالاتي:

$$GL = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة}} * 100$$

- **المصدر: حريري بوشعور، فلاق صليحة،2011، مسببات ظهور البطالة وأثارها الاقتصادية، الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة، ص03.**

2- المتغيرات المستقلة:

- **النمو الاقتصادي(GY)**: يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطرة في الدخل نموا اقتصاديا .كذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في "متوسط الناتج للفرد" (نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط)[2]، أما البنك العالمي في (2010) فعرفه على أنه التغيرات السنوية في الناتج المحلي مقاس بإجمالي القيمة المضافة المحققة من جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى الضرائب على المنتجات ناقص أي دعم غير مدرج في قيمة المنتجات.

---

[1]-محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة،2011، **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2010**، ملتقى دولي حـــول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة، ص 03.

[2]-فيصل دندل،2010، **العلاقة بين الجريمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، تحث اشراف اد عماد الدين المصبح، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجمهورية السورية، ص34.

مجموع القيم المضافة من طرف المقيمين في الاقتصاد+ الضرائب على المنتجات–الإعانات غير المشمولة في المنتجات[1].

وثم الاعتماد في الدراسة على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمعدلات النمو وذلك انطلاقا من النظرية الاقتصادية المتمثلة في قانون أوكن (okun's law) والكثير من الدراسات السابقة منها (**دحماني،2011**)، (**شوربجي،2009**)، (**Aristotelis,2016**) ويتم حسابه وفقا للمعادلة الأتية:

$$GY = \frac{GDPt - GDPt - 1}{GDPt - 1} * 100$$

المصدر: موسى معمرى، مرجع سبق ذكره، ص72.

- **معدل التضخم(GI)**: هو المعدل الإجمالي لزيادة سعر السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة، وهو عبارة عن المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما، وفقاً لأسعار المستهلكين أو لأسعار المنتجين[2].

ويتم حساب هذا المعدل كالتالي:[3]

$$GI = \frac{IPt - IPt - 1}{IPt - 1} * 100$$

لقد تم ادراج هذا المتغير لما له من أهمية بارزة، كون أن هناك علاقة عكسية بين مستوى البطالة ومستوى التضخم في الاقتصاد هذا ما يعرف بمنحنى فيلبس(Phillips curve)، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل

[1] -تحسب بدون حسم قيمة استهلاك الأصول المصنعة.

[2]-اسماء خضير ياس،2013، **تحليل معدلات التضخم في العراق خلال الفترة 2000-2010**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، ص48.

[3] - http://www.economie-generale.com/formule-economique.html

التضخم منخفض والعكس بالعكس،[1] من الدراسات السابقة التي اعتمدت على هذا المتغير نجد (**مقراني،2015**)، (**جليط،2016**).

- **معدل النمو في رأسمال(GK)**: تجدر الإشارة ان لصعوبة إيجاد متغير رأسمال لجأ الباحثون إلى وسائل لاحتسابه، فقد عرفه (Feder,1978) على أنه التغير في إجمالي الاستثمار (I) إلى الإنتاج(Y)، واعتبره البعض إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ممثلا للاستثمار المحلى[2]، كما اعتبر أيضا بأنه تكوين رأسمال الإجمالي (Gross capital formation) (بالافاي،2003).
- **مؤشر الانفاق الحكومي(GG)**: هو ما تستخدمه الدولة من نقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح مساعدات واعانات مختلفة (اقتصادية، اجتماعية وثقافية)[3] .

من بين الدراسات التي أدرجت هذا المتغير في الدراسة نجد دراسة (**محمد يعقوبي وعنتر بوثيارة،2011**)، (**دحماني،2013**)، ودراسة (**مقراني،2015**) وقد تم ادراجه نظرا لأهميته واعتماد الجزائر على سياسة مالية توسعية من أجل تزويد الاقتصاد، حيث أن من خلاله تولد النمو الاقتصادي الذي يحقن بدوره حجم الاستثمارات المنتجة ويمتص من معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد.

- **مؤشر الصادرات(GX)**: هي جزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي وهي تمثل جزء من الطلب على الناتج الوطني[4] ، بحيث أنها تمثل السلع والخدمات والأصول الرأسمالية التي تسوق إلى الخارج والتي يمكن أن تكون إما سلعية أو خدماتية أو أصول رأسمالية.

---

[1]- عبد الكريم ابوهات.2011.**منحنى فيلبس وعلاقة البطالة بالتضخم**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابليون،العراق، ص96.

[2]-العبدلي عابد،2005، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر.

[3]-مقراني حميد،2015، **اثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، تحث اشراف د سعيج عبد الحكيم، جامعة بومرداس،ص04.

[4]-عمر صخري،2000، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص130.

إن ارتفاع قيمة صادرات يؤثر إيجابا على الاقتصاد القومي حيث أن يرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

- **مؤشر الواردات(GM)**: هي جزء من الناتج الوطني ولكن الخارجي وبالتالي هي تمثل مختلق السلع والخدمات، والسلع الرأسمالية التي تقدم من الخارج، حيث أن ارتفاع قيمتها يؤثر سلبا على السلع المحلية والناتج القومي وكلما زاد مقدار الواردات زادت التبعية إلى الخارج.

إن سياسة احلال الواردات وتشجيع الصادرات تنجم عنها عدة أثار نذكر منها[1] :

- أثر مباشر على معدلات البطالة لأن ارتفاع الصادرات مقارنة بالواردات ينتج عنه زيادة في الإنتاج وبتالي زيادة الطلب على اليد العاملة مما يخفض من معدلات البطالة في الاقتصاد.
- بمجرد زيادة التصدير في سلعة معينة ينتج عنه زيادة في إنتاج السلع المرتبطة من مواد أساسية وسلع وسيطيه فبمجرد زيادة انتاج في الصناعات الأخرى يزيد الطلب فيها أيضا على اليد العاملة وتنخفض معدلات البطالة.
- زيادة قيمة الصادرات يتولد عنها زيادة قيمة الصرف الأجنبي ومنه زيادة قدرة الاقتصاد على استراد ما تستلزمه العملية الإنتاجية من سلع وسيطيه، وبالتالي زيادة الإنتاج وتشغيل.

من الدراسات التي دمجت في الدراسة كل من الصادرات والواردات دراسة (**الشوربجي،2009**)

3- مصادر البيانات والفترة الزمنية المعتمدة:

3-1مصادر البيانات: تم الحصول على البيانات كالاتي

المتغير	المصدر
معدل النمو الاقتصادي	http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA

[1]-مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص153-154.

معدل النمو في البطالة	http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA
معدل التضخم	http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?code=FP.CPI.TOTL.ZG&id=1ff4a498&report_name=popular-indicators&populartype=series&ispopular=y
معدل النمو في رأسمال	http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators#
مؤشر الإنفاق الحكومي مقاس بالنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي.	http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.GOVT.ZS
مؤشر الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA
مؤشر الواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA

كل متغيرات تحصلنا عليها من البنك الدولي من أجل توحيد البيانات لأن الحصول على البيانات من مصادر مختلفة يعرضنا إلى تحليل زائف كون أن كل مصدر يتخذ طريقة معينة في تجميع وحساب البيانات.

3-2الفترة الزمنية المعتمدة: لقد شملت الدراسة البيانات السنوية للمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1985-2015، وهي سلسلة مهمة وكبيرة نوعا ما، كون أن كلما كانت السلسلة كبيرة كانت النتائج أكثر صحة. ومن ثم تحديد ما هو أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه لتحديد العلاقة السببية ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في كل من المدى القصير والمدى الطويل في الجزائر.

4- نموذج الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة وكذلك اختبار فرضياتها، تقوم الدراسة القياسية على مرحلتين في المرحة الأولى سوف نقوم على تقدير03 نماذج اقتصادية، أما المرحلة الثانية فنقوم على تقدير قانون قوردن 'أوكن المطورة'. وتتمثل نماذج المرحلة الأولى فيما يلي:

- النموذج الأول يشم تحليل كل المتغيرات كما هو مبين في المعادلة(1):

$$GL_1 = f\left(GY, GG, GX, GM\right)$$

- أما في النموذج الثاني فقد أخد الصيغة الأتية (2):

$$GL_2 = f\left(GY, GK, GI\right)$$

- بينما النموذج الثالث فأخذ الشكل الاتي(3):

$$GL_3 = f\left(GY, GI\right)$$

حيث سيتم تقدير هذا النموذج باستخدام أدوات تحليل السلاسل الزمنية المناسبة ولأن بيانات السلاسل الزمنية في الغالب غير مستقرة، وقد تؤدي إلى نتائج مضللة. فسيتم اختبار مدى استقراريه السلاسل الزمنية المدرجة في الدراسة.

4-1 دراسة استقراريه السلاسل الزمنية المدمجة في النموذج(Unit root test):

تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن[1]، ولاختبار استقراريه السلسلة يوجد عدة أدوات إحصائية نذكر منها:

1-1-4 اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey–Fuller test:

يعتمد اختبار(ADF) في دراسة استقراريه سلسلة زمنية ولتكن (Y_t)على تقدير النماذج الثلاثة التالية [2]

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{P} \phi_{j+1} \cdot \Delta Y_{t-j} + \mu_t .....(1)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{P} \phi_{j+1} \cdot \Delta Y_{t-j} + c + \mu_t .....(2)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{P} \phi_{j+1} \cdot \Delta Y_{t-j} + c + bt + \mu_t ..(3)$$

- حيث يحدد مستوى التأخيرات (p) حسب أقل قيمة للمعايير(SC) Schwarz، (AIC) Akaike ، و(HQ) Hannan –Quinn .

وتجدر الإشارة هنا أن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF – هذا الأخير الذي يفترض أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية $\Delta \log Y_{t-j+1}$، حيث أن: $\Delta \log Y_{t-1} = \log Y_{t-1} - \log Y_{t-2}$ ، $\Delta \log Y_{t-2} = \log Y_{t-2} - \log Y_{t-3}$ ،...، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء. وفيما يلي صورة مبسطة لمنهجية اختبار الجذر الأحادي لديكي-فولر:

---

[1]- قد نبه كل من **(Nelson & Plosser 1982)** كيف أن الجذر الأحادي موجود في أغلبية السلاسل الزمنية في الاقتصاد الكلي.

[2]- Régis Bourbonnais.2004. **Économétrie**, édition Dunod, 5 éditions, paris France, p234.

الشكل رقم (4-1): منهجية مبسطة لاختبارات الجذر الأحادي.

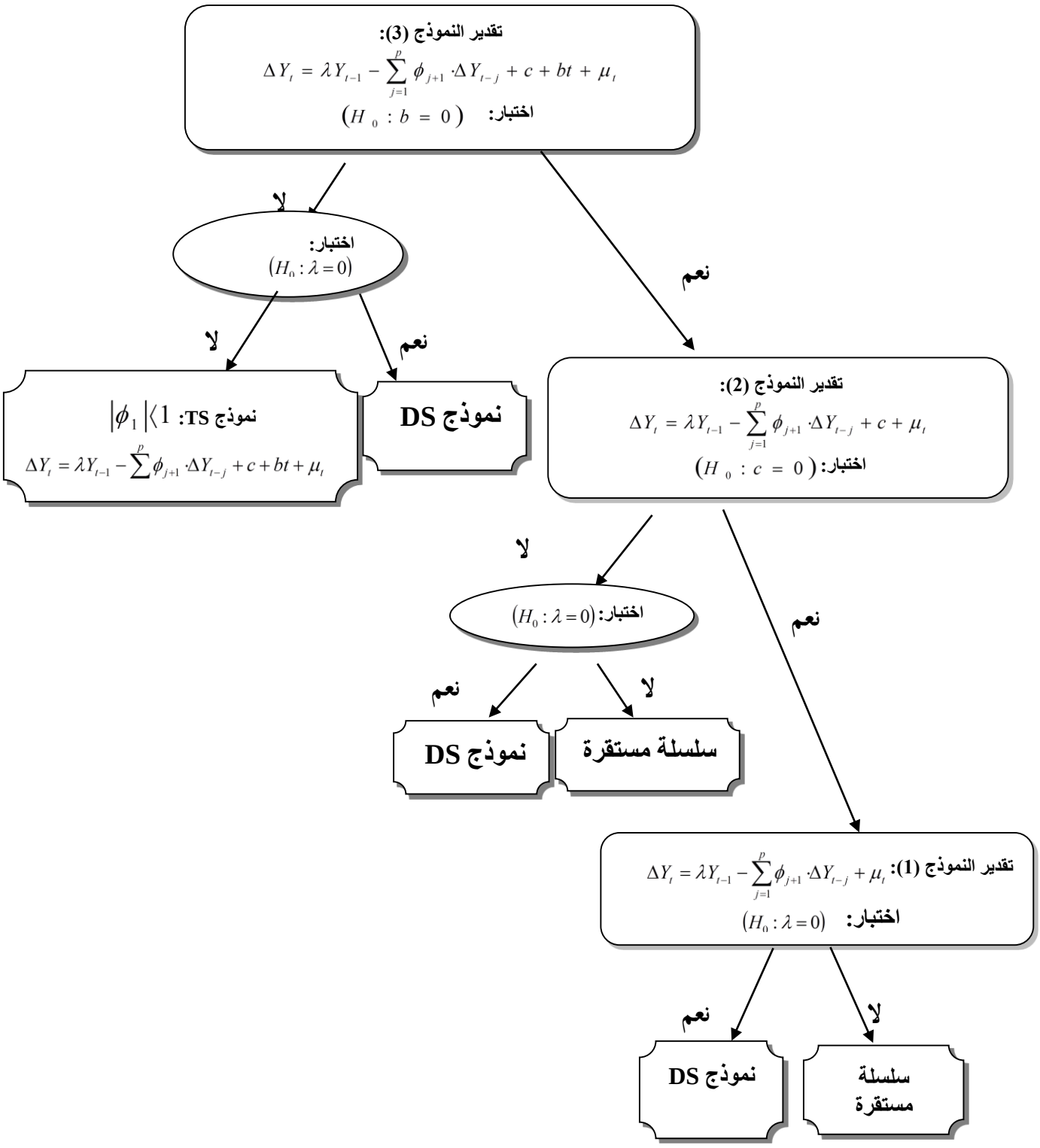

Source: Régis Bourbonnais, économétrie, p236.

4-1-2 اختبار فليبس بيرون Phillip-Perron:

وعلى الرغم من الاستعمال الكبير لهذا الاختبار إلا أنه يحتوي على مشكلة أساسية تقلل من أهميته وتتركنا نذهب نحو اختبار ثاني هو فليبس بيرون Phillip-Perron كون أن اختبار (ADF) لا يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباينات الغير متجانسة (Heteroscedastic errors) كما يتمتع هذا الاختبار بقدرة اختبارية أفضل وأدق من اختبار (ADF) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وتتمثل الصيغة الرياضية لاختبار (PP) كالآتي[1]:

$$\Delta Zt = \emptyset + (\rho - 1)Zt - 1 + \gamma\left(t - \frac{T}{2}\right) + \psi\Delta Zt - 1 + \varepsilon t$$

Δ:تمثل الفرق الأول

القيم الحاسمة t لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم ماكينون MacKinnon (1991)، في اختبارات جذر الوحدة (عموماً) يستخدم الاختبارين (ADF) و(PP) وذلك في اغلب الدراسات.

4-2 منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

إن تحليل التكامل المشترك من الاختبارات المهمة في تحديد ودراسة العلاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل[2]، وماهو إلا تكملة لنموذج تصحيح الخطأ (Error correction model)، فيوجد العديد من الاختبارات التي تدرس علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات أي العلاقة التوازنية الطويلة الأجل منها:

[1] - Régis Bourbonnais ; source déjà cite,p234.

[2]-علي حسن، عبد اللطيف الشومان،2013. **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جدر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء. مجلة العلوم الاقتصادية.** العدد 34. المجلد التاسع. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

- اختبار Engle and Granger (1987): حيث يبين لنا التكامل ما بين متغيرين فقط احداهما تابع والأخر مستقل.

اختبار Johansen(1988-1991): يتميز هذا الاختبار على اختبار أنجل للتكامل المشترك، على أنه يتناسب مع العينات السلاسل القصيرة وبالإضافة إلى ذلك يأخذ في التحليل أكثر من متغيرين[1].

اختبار Johansen and Juselius (1990): المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، كما يوجد أيضا اختبار Gregory and Hansen (1996)[2].

إن كل هذه الاختبارات السابقة تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند نفس المستوى بالإضافة إلى ذلك فنتائج التحليل تكون غير دقيقة ووهمية في حالة قصر السلاسل الزمنية. وعليه جاءت منهجية جديدة تقوم على اختبار العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، و التي تعرف تحت مسمي طريقة اختبار الحدود (bounds testing approach) أو منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ، والذي طور من قبل Pesaran (1997) ، Pesaran and smith (1998)، و Pesaran et al (2001). ومن مميزاته الأساسية أنه:

1-يمكن تطبيقه حتى لو كانت السلاسل غير متكاملة عند نفس المستوى أي بعض المتغيرات متكاملة عند المستوى I(0) والبعض الأخر يكون متكامل من الدرجة الأولى I(1)، شرط ألا تكون متكاملة من الدرجة ثانية I(2)[3].

---

[1]-عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف،2007، **" تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"**، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32 ، جامعة الأزهر، ص5.

[2] -شوربجي،2009، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3] -عماد الدين المصبح، 2016، **نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL**، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة القصيم.يمكن التطاع عليها على الرابط:**https://www.youtube.com/watch?v=UriJTW8IrMM&t=463s**

بصورة أخري أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر على طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية.

2-يتسم بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (عدد المشاهدات الصغيرة)، كونه يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أحسن مجموعة من البيانات[1]، مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة Engle-Granger1987 أو اختبار التكامل المشترك Johansen Test Cointegration في إطار نموذج VAR، والتي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير من أجل مصداقية النموذج.

3/-من مميزاته أيضا أنه يحدد العلاقة التكاملية المشتركة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، وذلك من خلال الفصل ما بين الأثرين القصير والطويل الأجل. كما تمكننا منهجية ARDL من تقدير المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل وتعد معلماته المقدرة أكثر اتساقا مقارنة بالطرق الأخرى[2].

ومن أجل تطبيق نموذج التكامل المشترك عن طريق اختبار الحدود يجب اتباع الخطوات الاتية:

أولا: فترة الإبطاء المثلي للفروق الأولي لقيم المتغيرات في UECM، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model Unrestricted Vector، وسوف يتم ذلك باستخدام معايير معلومات (AIC;1973) Akaike، معيار معلومات (SC; 1978)Schwarz، معيار معلومات

[1] بن ختو يوسف،2015 ، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، تحث اشراف اد بوثلجة عبد القادر، جامعة ابوبكر بالقايد، ص142.

[2] دحماني محمد ادريويش، ناصور عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص5

Final Predication Error ، معيار خطأ التوقع النهائي Hannan and Quinn(HQ;1979)
(FPE) المقترح من جانب Akaike(1969) [1].

ثانيا: يتمثل في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بحيث يقوم بتحديد كل نموذج من هذه النماذج، ثم اتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير يكون القيم المطلقة لإحصائية (t-) الخاصة به أقل من الواحد وذلك بشكل متتالي[2].

ثالثا: تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير من أجل ذلك، نقوم بحساب إحصائية F-statistic باستخدام (Bounds test) حيث يتم اختبار فرضية العدم $H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$ والتي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ما بين متغيرات الدراسة)، في مقابل الفرضية البديلة $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$ والتي تقضي بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات).

بعد القيام باختبار (Bounds test) نقوم بالمقارنة بين قيمة إحصاء- F مع القيمة الجدولية التي وضعها Pesaran et al (2001)، حيث تشتمل هذه الجداول على قيم حرجة للحدود العليا والدنيا عند مستويات معنوية مختلفة ويفرق Pesaran et al ما بين المتغيرات المتكاملة عند المستوي I(0) والمتغيرات المتكاملة عند الفروق الأولي I(1) أو تلك التي تكون عند نفس درجة التكامل، وانطلاقا من هذا نفرق ما بين 03 حالات[3]:

---

[1]- شومان،الصراف،ونزار،2013، **السلاسل الزمنية والأرقام القياسية**، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، ص 143-178.

[2] شوربجي،2007، **العلاقة ما بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في التايوان**، ملتقى الدولي، جامعة حسيبة بن بوعلى، الجزائر، ص01-37.

[3]-دحماني ادريويش،2013، **النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر" دراسة قياسية"**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العدد6(27)، فلسطين، ص1314.

الحالة الأولى: إذا كانت قيمة F-statistic أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك أي علاقة توازنيه طوية الأجل ما بين متغيرات الدراسة.

الحالة الثانية: إذا كانت قيمة F-statistic أقل من الحد الأدنى المقترح للقيم الحرجة، فإنه لا يكون بمقدورنا رفض فرضية العدم ما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل.

الحالة الثالثة: إذا كانت قيمة F-statistic تقع ما بين الحد الأعلى والأدنى المقترحان للقيم الحرجة، فإنه لا يكون بمقدورنا تحديد نوع العلاقة بوجود أو عدم وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات.

ملاحظة[1]: إذا كانت كل المتغيرات متكاملة عند الفروق الأولي I(1) فيتم تحديد وجود تكامل أو عدم وجوده من خلال مقارنة قيمة F-statistic بالقيم الحرجة العليا المقترحة. أما كل المتغيرات متكاملة عند المستوى I(0) فيتم تحديد وجود تكامل أو عدم وجوده من خلال مقارنة قيمة F-statistic بالقيم الحرجة الدنيا المقترحة.

رابعا: قياس العلاقة طويلة الأجل من خلال تقدير معلمات الأجل الطويل.

خامسا: قياس العلاقة القصيرة الأجل من خلال تقدير معلمات الأجل القصير.

4-3 تحقق من مصداقية النموذج:

قبل اعتماد النماذج مقترحة في الدراسة من أجل تحديد الأثار الطويلة والقصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة على المتغير، يجب الاعتماد على مجموعة من الاختبارات التي تبين لنا جودة النماذج المستخدمة وتتمثل فيما يلي:

---

[1]- Keong, C. C., Yusop, Z. and Sen, V. L. K. (2005), "**Export-Led Growth Hypothesis in Malaysian: An Investigating using Bounds Test,**"www.sunway.edu.my/others/vol2/choong13.pdf

4-3-1اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Multiplier Test of Lagrange [Breush-Godfrey (*BG*)] Residual :

يسمح هذا الاختبار باكتشاف الارتباط الذاتي في البواقي من الدرجة (p) أكبر من 1، وهو الاختبار المشهور عندما يكون في النموذج متغيرات متأخرة زمنيا، يعتمد هذا الاختبار على تقدير بـ (MCO) النموذج التالي[1] :

$$\varepsilon_t = \alpha_1 x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + ... + \alpha_k x_{kt} + \alpha_0 + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + ...\rho_p \varepsilon_{t-p} + v_t$$

أين فرضية العدم التي نريد اختبارها هي: $H_0 : \rho_1 = \rho_2 = ... = \rho_p = 0$

إذا رفضنا فرضية العدم، إذن يوجد مشكل الارتباط بين الأخطاء من الدرجة(p) أكثر من واحد، وعليه من أجل تأكيد H_0 هناك إمكانيتين: إما بالاعتماد على اختبار فيشر لانعدام المعاملات ρ_i ، وأما بالاعتماد على الإحصائية LM التي لها توزيع χ^2 بـ P درجة حرية؛ حيث إذا: $LM = n \times R^2 \rangle \chi^2(p)$ ،نرفض فرضية استقلالية الأخطاء.

4-3-2 اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين (Autoregressive Conditional Heteroscedasticity) (ARCH):

وهو يستعمل لاختبار فرضية العدم التي تقرر بثبات تباين حد الخطأ العشوائي (Homoscedasticity) ويتم ذلك من خلال تقدير النموذج التالي:

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2$$

بالاعتماد على اختبار فيشر(F) أو مضاعف لاغرانج $LM = n \times R^2$ يمكن قبول أو رفض فرضية العدم.

[1]-Régis Bourbonnais.2004, source déjà cite , p124.

4-3-3 اختبار 'جاك- بيرا' " Jarque-Bera" :

من أجل اختبار فرضية العدم[1] التي تفترض أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي حيث نقوم بحساب إحصائية

'جاك-بيرا' (JB) التي تتبع توزيع $\chi^2_{1-\alpha}$:

$$JB = \frac{n}{6}\beta_1 + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2 \rightarrow \chi^2_{1-\alpha}$$

4-3-4 اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج (Regression error specication test):Ramsey (RESET)

يعتمد هذا النموذج على تقدير النموذج التالي:

$$d\log U_t = \sum_{i=1}^{k} b_{t-i} d\log U_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} c_{t-i} d\log Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

ونقوم من خلاله حساب مجموع مربعات البواقي $SCR_0 = \sum \hat{\varepsilon}_t^2$ ، بعدها يتم تقدير النموذج التالي :

$$\hat{\varepsilon}_t = \sum_{i=1}^{k} \lambda_i \cdot d\log U_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \sigma_i \cdot d\log Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \theta_j \cdot d\log \hat{U}_t^j + \eta_t$$

ونحسب $SCR_1 = \sum \hat{\eta}_t^2$. إحصائية الاختبار هي:

$$RESET = \frac{\left[SCR_0 - SCR_1\right] / (h-1)}{SCR_1 / (n-p-h)}$$

التي تتبع توزيع(F) بـ $(h-1, n-p-h)$ درجات حرية حيث إذا كانت قيمة الإحصائية المحسوبة اصغر من (F) الجدولية، لا نرفض فرض العدم لملائمة الشكل الدالي[2].

---

[1] -Régis Bourbonnais, source déjà cite,p230.

[2]- Arture Charpentier,2005 ,**cours de séries temporelles "Théorie et Application**", Dauphine, université de Parie, volume1 ,p26.

4-3-5 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

تتمثل أهميته في تحديد الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج خلال فترة الدراسة. ولتحقيق ذلك سوف يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتكررة Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكررة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUMSQ) ، (Brown and all, 1975). هذان الاختباران يسمحان باكتشاف عدم الثبات الهيكلي لمعادلات الانحدار عبر الزمن، عكس اختبار(Chow) الذي يتطلب مسبقا معرفة تاريخ التغير الهيكلي.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من CUSUMSQ وCUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية (5%) ومن تم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا اتضح أن الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوى[1].

[1] -Régis Bourbonnais, source déjà cite,p82-83.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول: اختبار أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة

المبحث الثاني: تقدير علاقة قوردن "أوكن المطورة "على الاقتصاد الجزائري

فيما سبق تم دراسة أهم الدراسات التي تطرقت إلى أثر النمو الاقتصادي على البطالة وكذلك النماذج التي استخدمت من أجل تحليل هذه العلاقة، فمن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة تطبيقية لاختبار أهم فرضيات الدراسة والتحقق من مدى صحتها حيث سنقوم أولا: بتحديد الأثر الديناميكي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر وذلك خلال الفترة 2015-1985 من أجل تقدير جيد لانحدار التكامل المشترك إذ وجد. كما سنقوم أيضا على اختبار قانون قوردن أو علاقة أوكن المطورة بهدف معرفة مدى مطابقته على الاقتصاد الجزائري ومعرفة إن كانت معدلات النمو الاقتصادي تحد من معدلات البطالة بهدف تعديل السياسات بما يخدم ويتوافق أحسن مع بنية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: اختبار أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة

تقوم هذه الدراسة على إتباع خطوات ونهج الدّراسات التطبيقية الحديثة من حيث تحديد العوامل التي لها دور مهم في التأثير على[1]مستويات البطالة في الجزائر سواءا بالارتكاز على النظريات الاقتصادية أو الدراسات السابقة. تقترح الدراسة 03 نماذج حيث تفترض أن معدّلات البطالة GL في الجزائر تتغيّر بالأخص بمستوى التغيّر الحاصل في النشاط الاقتصادي، ويتم التعبير عنه بمتغيرين، معدّل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي GY (علاقة عكسية)، وأيضا معدّل النمو في مخزون رأسمال GK الذي سيعمل على تخفيض البطالة المرتفعة، حيث أن ارتفاع هذا الأخير يمكن أن يقود إلى زيادة الإنتاجية[2].

---

[1] -محمد بن عبد الله الجراح،2011، **مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 27، العدد الأول، ص 144.

[2] -عماد الدين أحمد المصبح،2008، **العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك**، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، 17-18 مارس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، تنظيم المعهد العربي للتخطيط (الكويت). http://www.arab-api.org/conf/p2.pdf

وتشير العديد من الدّراسات التطبيقية على الدول النامية إلى أن الاتجاهات التضخمية المرتفعة والمتقلبة تميل دائما إلى زيادة مستوى عدم اليقين[1]، وبالتالي تؤثر سلبا على معدّلات البطالة (عكس علاقة فيليبس) ومنه ثم اختيار معدّلات التضخم GI والتي تعبّر عن حالة من اللا استقرار[2].

كما أن مكونات الطلب الكلي من شأنها أن ترفع من حجم الإنتاج الذي ينتج عنه ارتفاع في قيمة المداخيل والعمالة أي تخفض من معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد، وفقا لقانون العرض والطلب أي زيادة الطلب من خلال زيادة حجم الانفاق الحكومي GG، أو زيادة الصادراتGX، أو تقليل من كمية الواردات GM ينشط من وثيرة الجهاز الإنتاجي[3].

وعليه تقترح الدراسة 03 نماذج والتي تأخذ الشكل الدالي التالي:

$$GL_1 = f\left(GY, GG, GX, GM\right)$$

$$GL_2 = f\left(GY, GK, GI\right) \qquad GL_3 = f\left(GY, GI\right)$$

1-استقراريه السلاسل الزمنية

أولا: اختبار استقراريه السلسلة GL

[1] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر،2013، مرجع سبق ذكره، ص12-13.

[2] -عوض ميرفت محمد محمود،2011، **التأثير الديموغرافي واسقاطاته في حجم القوى العاملة وتوزيعها في الولايات الشمالية**، ماجستير في الاحصاء التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

[3]-بودخدخ كريم، سلامنة محمد،2010، **أثر توسع في النفقات العامة على البطالة 2001-2009**، الملتقى الدولي حـــول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة. ،ص03.

الشكل رقم(5–1): تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة

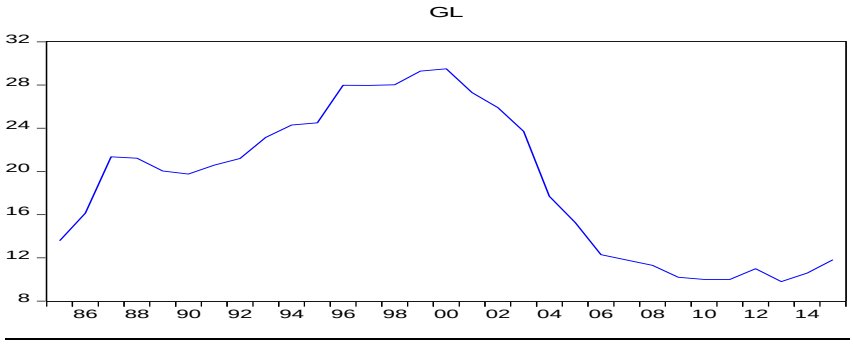

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية**Eviews9** .

1–تقدير النموذج الثالث: نتائج تقدير النموذج تكون من الشكل

$$\Delta GL_t = \lambda GL_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \cdot \Delta GL_{t-j} + c + bt + \mu_t$$

الشكل رقم (5–2): تقدير النموذج الثالث لاختبار ADFلسلسلة GL_t

Null Hypothesis: GL has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 3 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)

		t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic		–1.976	0.587
Test critical values:	1% level	–4.339	
	5% level	–3.587	
	10% level	–3.229	

Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.
GL(–1)	–0.1205	0.0609	–1.9761	0.0614

				0.03186
D(GL(−1))	**0.4452**	**0.193619**	**2.2991**	
D(GL(−2))	**0.0805**	**0.1863**	**0.4320**	**0.67008**
D(GL(−3))	**0.1849**	**0.1801**	**1.026**	**0.3163**
C	**3.2165**	**1.9363**	**1.6611**	**0.1115**
@TREND("1985")	**−0.0594**	**0.0564**	**−1.0523**	**0.3045**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال الشكل أعلاه يمكن اختبار الفرضيات التالية:

اختبار الفرضية (H_0 :b=0) من خلال النتائج في الشكل رقم (5-2) الإحصائية المحسوبة لمعامل الاتجاه العام تساوي (t_c=−1.05) وهي أصغر بالقيمة المطلقة من قيمة مستوى المعنوية (5%)، كذلك (Prob=0.30›0.05) مما يجعلنا لا نرفض الفرضية(H_0 :b=0) وعليه نرفض فرضية أن تكون السلسلة من نوع TS.

اختبار الفرضية (H_0 :λ=0) لدينا الاحصائية المحسوبة (tλ=−1.976) وهي أصغر بالقيمة المطلقة من الإحصائية الجدولة τ_{tab} (-4.399,-3.587,-3.229) عند كل من 1%، 5%،10 % على التوالي ومنه لا نرفض (H_0 :λ=0) ، وهذا ما يدل على وجود جذر وحدوي وعليه فالسلسة GL هي غير مستقرة ومن نوع DS.

2-تقدير النموذج الثاني: نتائج الاختبار كما يلي

الشكل رقم (5-3): تقدير النموذج الثاني لاختبار ADF لسلسلة GL_t

Null Hypothesis: GL has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		**-1.195076**	**0.6621**
Test critical values:	**1% level**	**-3.689194**	
	5% level	**-2.971853**	
	10% level	**-2.625121**	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GL(-1)	**-0.058275**	**0.048763**	**-1.195076**	**0.2437**
D(GL(-1))	**0.343375**	**0.176111**	**1.949770**	**0.0630**
D(GL(-2))	**0.185338**	**0.179562**	**1.032166**	**0.3123**
C	**0.888472**	**1.009108**	**0.880453**	**0.3873**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

اختبار الفرضية $(H_0 : c = 0)$: من خلال النتائج في الشكل رقم (5-3) الإحصائية المحسوبة لمعامل الاتجاه العام تساوي (t_c=0.88) ، كذلك (Prob=0.38›0.05) مما يجعلنا لا نرفض الفرضية العدم(H_0:C=0).

اختبار الفرضية (H_0:λ=0) لدينا الاحصائية المحسوبة (tλ=-1.19) وهي أصغر بالقيمة المطلقة من الإحصائية المجدولة τ_{tab} (-3.689,-2.971,-2.625) عند كل من 1%، 5 %، 10 % على التوالي ومنه لا نرفض

(H_0 :λ=0) وهذا ما يذل على وجود جذر وحدوي وعليه فالسلسة GL هي غير مستقرة ومن نوع DS بدون انحراف.

3– تقدير النموذج الأول: نتائج الاختبار كانت كمايلي

الشكل رقم (5–4): تقدير النموذج الاول لاختبار ADFلسلسلة GL_t

Null Hypothesis: GL has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)

		t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic		**–0.664223**	**0.4206**
Test critical values:	**1% level**	**–2.647120**	
	5% level	**–1.952910**	
	10% level	**–1.610011**	

Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.
GL(–1)	**–0.010761**	**0.016201**	**–0.664223**	**0.5122**
D(GL(–1))	**0.492790**	**0.161830**	**3.045106**	**0.0051**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائيةEviews9 .

اختبار الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$: لدينا الإحصائية المحسوبة (t_c=–0.66) وهي أصغر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة τ_{tab} والتي تساوي (–1.61، –1.95– ، –2.64–) عند مستويات معنوية 1%، 5 %،

10% على التوالي، كما أن (Prob=0.42›0.05) منه نقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ ، وهذا يعني وجود جذر وحدوي .

❖ **إزالة مركبة الاتجاه العام من السلسلة** GL_t :

إن من إيجابيات اختبار (Unit root test) أنه يمنحنا فكرة حول صفة عدم الإستقرارية، سواء كانت تحديديه (Deterministic) أم تصادفيه (Stochastic) التي توافق نماذج (TS) أو (DS) على الترتيب، هذا من شأنه أن يدلنا على أحسن طريقة لكي نجعل السلسلة مستقرة.

- **فمن أجل نموذج (DS)**: وهي الحالة التي نحن بصدد دراستها، تكون أحسن طريقة لضمان الإستقرارية هي إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.
- **أما من أجل نموذج (TS)**: أحسن طريقة لجعل السلسلة تستقر هي طريقة المربعات الصغرى العادية، كون أن استخدام الفروقات في هذه الحالة يخلق اضطرابات اصطناعية (Artificiel distrurbatnces) في السلسلة[1].

❖ **إجراء الفروقات من الدرجة الأولى**

[1]-Régis Bourbonnais, source déjà cite ;p232.

من أجل إزالة مركبة الاتجاه العام العشوائية من السلسلة GL_t ، نجري الفروقات من الدرجة الأولى، لنحصل على السلسلة الجديدة DGL_t حيث أن:

$$DGL_t = GL_t - GL_{t-1} \quad , \quad \forall t = 2,.....,30$$

ووفقا لهذه الصيغة يمكننا أن نحسب 29 مشاهدة[1] للسلسلة الجديدة والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(5-5): تطور معدل البطالة بعد الاستقرار عند الفرق الأول

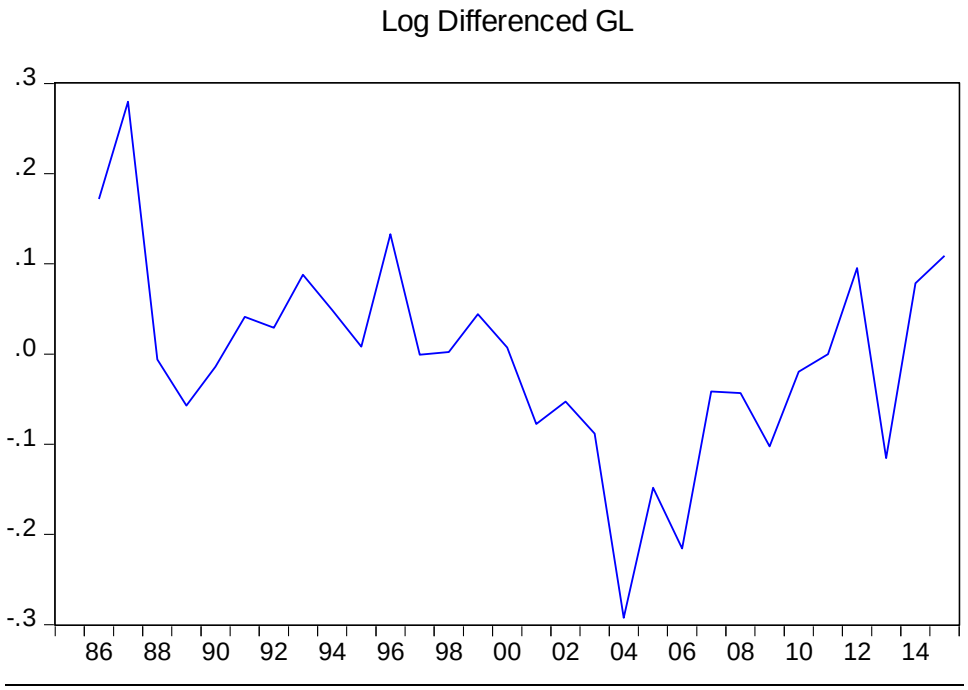

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يأخذ شكل موازي تقريبا لمحور الفواصل مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

[1]- لأن إجراء الفروقات من الدرجة الأولى يفقدنا المشاهدة الأولى ، لعدم وجود DGL_0 .

❖ **اختبار الإستقرارية للسلسلة الجديدة** dGL_t: نعتمد على اختبار ADF لإثبات استقراريه السلسلة، إن الملاحظة البسيطة للمنحنى لا تكفي لوحدها لإعطائنا إجابة حول وجود اتجاه في السلسلة dGL_t لذلك لابد من اللجوء إلى المقاييس الإحصائية المعروفة.

1-اختبار ديكي – فولر المطور(ADF) Augmented Dickey–Fuller test:

يساعدنا هذا الاختبار في كشف وجود جذر وحدوي في السلسلة dGL_t، بالاعتماد على تقدير النماذج القاعدية الثلاث التالية:

$$\Delta^2 GL_t = \lambda \Delta GL_{t-1} - \sum_{j=1}^{P} \phi_{j+1} \cdot \Delta^2 GL_{t-j} + \mu_t \ldots\ldots(4)$$

$$\Delta^2 GL_t = \lambda \Delta GL_{t-1} - \sum_{j=1}^{P} \phi_{j+1} \cdot \Delta^2 GL_{t-j} + c + \mu_t \ldots\ldots(5)$$

$$\Delta^2 GL_t = \lambda \Delta GL_{t-1} - \sum_{j=1}^{P} \phi_{j+1} \cdot \Delta^2 GL_{t-j} + c + bt + \mu_t \ldots(6)$$

- نريد من خلال اختبار ADF تأكيد استقراريه السلسلة dGL_t.بإتباع نفس الخطوات السابقة[1]،التي سوف نبسطها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5-1): اختبار ADF لاستقراريه السلسلة dGL_t

نوع النموذج	النموذج 3		النموذج 2		النموذج 1	
	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5

اختبار ADF للسلسلة dGL_t	-3.10 (الاتجاه غ م)	-3.09	-3.13 (الثابت غ م)	-2.96	-3.18	-1.95

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال الجدول رقم (5-1) نلاحظ أنه عند الفرق الأول للسلسلة GL_t الإحصائية المحسوبة أكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة τ_{tab} في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5 %، ومنه لا نقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ ، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة، وكذلك عدم معنوية الثابت ومعامل الاتجاه ومنه فان السلسلة dGL_t مستقرة.

2-اختبار Phillips-perron على السلسلة الجديدة dGL_t أو $d(GL_t,1)$:

إن الشيء المضاف في هذا الاختبار (PP)، هو الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباينات غير المتجانسة (Heteroscedastic errors)، عن طريق التصحيح غير المعلمي لإحصائيات ديكي-فولر، حيث قام كل من فيلبس وبيرون (1988) بتقدير التباين الطويل الأجل s_1^2 ، المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج القاعدية لديكي فولر[1] حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{22}\sum_{t=1}^{22} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{22}\sum_{t=i+1}^{22} e_t e_{t-1}$$

وقبل تقدير s_1^2 ،يشترط :

أولا: تقدير ما يسمى بالتباين القصير الأجل: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$.

[1] - Bourbonnais,2004, source déjà cite ;p239.

ثانيا: حساب عدد فترات التباطؤ l (Newey-West truncation) حيث :

$$l = 4\left(\frac{n}{100}\right)^{2/9} = 4\left(\frac{20}{100}\right)^{2/9} \approx 1$$

والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير النماذج (1) ،(2) و(3) بعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron:

الجدول رقم (2–5): اختبار Phillips-perron لاستقراريه السلسلة dGL_t

الفرضية H_0 **:السلسلة** dGL_t **تحتوي على جذر أحادي .** عدد التأخيرات (**Newey-West truncation**) **= 3**				
اختبار Phillips-perron	إحصائية ***PP***	**القيم الحرجة لجداول Makcinnon**		
		%1	%5	%10
النموذج (1)	**-3.13**	-2.64	-1.95	-1.61
النموذج (2)	**-3.08**	-2.64	-2.96	-2.62
النموذج (3)	**-3.09**	-3.90	-3.10	-2.89

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews 9 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه، وبعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron (مع $l = 3$) نرفض فرضية العدم لوجود جذر وحدوي في السلسلة DGL_t ،حيث في نموذج الأول والثاني $t^*_{\hat{\phi}_1}$, أكبر (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة عند مستويات معنوية(1%، 5 % و 10 %)، أما في النموذج الثالث $t^*_{\hat{\phi}_1}$ أكبر (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة عند مستويات معنوية(10 %) .

ثانيا: اختبار استقراريه السلسلة GY_t :

1-اختبار ديكي- فولر المطور (***ADF***): بإتباع نفس الخطوات المطبقة على السلسلة GL_t ، نحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-3): اختبار*ADF* لاستقراريه السلسلة GY_t

نوع النموذج	النموذج 3			النموذج 2			النموذج 1		
	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	القيمة الحرجة %10	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	القيمة الحرجة %10	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	القيمة الحرجة %10
اختبار ADF للسلسلة الأصلية	-2.44 (الاتجاه غ م)	-3.62	-2.24	-3.45 (الثابت غ م)	-2.96	-2.22	-1.09	-1.95	-1.07

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال الجدول (5-3) نلاحظ ان الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1}$ اكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة τ_{tab} في كل من النموذج الثالث والثاني عند مستوى معنوية 10 %، ومنه لا نقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة، وكذلك عدم معنوية الثابت ومعامل الاتجاه، ومنه فان السلسلة GY_t مستقرة في المستوى .

2-**اختبار Phillips-perron على السلسلة** GY_t : الجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير النماذج (1) ،(2) و (3) بعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron:

الجدول رقم (5-4): اختبار Phillips-perron لاستقرار السلسلة GY_t

الفرضية H_0 :السلسلة GY_t تحتوي على جذر أحادي عدد التأخيرات (Newey-West truncation) = 3				
اختبار Phillips-perron	إحصائية PP	القيم الحرجة لجداول Makcinnon		
		%1	%5	%10
النموذج (1)	**-1.90**	-2.64	-1.85	-1.61
النموذج (2)	**-3.57**	-3.67	-2.96	-2.62
النموذج (3)	**-4.42**	-4.29	-3.56	-3.21

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه، وبعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron (مع $l = 3$) نرفض فرضية العدم لوجود جذر وحدوي في السلسلة GY_t في النماذج الثلاثة $t^*_{\hat{\phi}_1}$ اكبر (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة عند5 %.

ثالثا: اختبار استقراريه السلسلة GI_t

1-اختبار ديكي- فولر المطور (ADF): بإتباع نفس الخطوات السابقة، نحصل على الجدول التالي: اختبار استقراريه السلسلة:

الجدول رقم (5-5): اختبار ADF لاستقراريه السلسلة GI_t

نوع النموذج	النموذج 3		النموذج 2		النموذج 1	
	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5

اختبار ADF (للسلسلة الأصلية)	-1.95 (الاتجاه غ م)	-3.65	-1.53 (الثابت غ م)	-2.96	-1.20	-1.95
اختبار ADF (للسلسلة المفرقة من الدرجة الأولى)	-4.56 (الاتجاه غ م)	-3.57	-4.66 (الثابت غ م)	-2.96	-4.73	-1.94

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال الجدول نلاحظ أنه عند الفرق الأول للسلسة GI_t الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1}$ أكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة τ_{tab} في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5%، ومنه لا نقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ أو $(H_0 : \phi_1 = 1)$ ، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة، وكذلك عدم معنوية الثابت ومعامل الاتجاه، ومنه فإن السلسلة DGI_t مستقرة .

2-اختبار Phillips-perron على السلسلة dGI_t: الجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير النماذج (1) ،(2) و(3) بعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron.

الجدول رقم (5-6): اختبار Phillips-perron لاستقرار السلسلة dGI_t

الفرضية H_0 :السلسلة dGI_t تحتوي على جذر أحادي **عدد التأخيرات (Newey-West truncation) = 0**				
اختبار Phillips-perron	إحصائية PP	**القيم الحرجة لجداول Makcinnon**		
		%1	**%5**	**%10**
النموذج (1)	**-4.73**	-2.64	-1.95	-1.61
النموذج (2)	**-4.66**	-3.67	-2.96	-2.62
النموذج (3)	**-4.56**	-4.30	-3.57	-3.22

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه، وبعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron (مع $l = 0$) نرفض فرضية العدم لوجود جذر وحدوي في السلسلة DGI_t في النماذج الثلاثة $t^*_{\hat{\phi}_1}$ أكبر (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية.

رابعا–اختبار استقراريه السلسلة GK_t :

1–اختبار ديكي– فولر المطور (*ADF*): بإتباع نفس الخطوات السابقة، نحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (5–7): اختبار *ADF* لاستقراريه السلسلة GK_t

نوع النموذج	النموذج 3		النموذج 2		النموذج 1	
	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة 5%	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة 5%	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة 5%
اختبار ADF (للسلسلة الأصلية)	-5.60 (الاتجاه م)	-3.56	-4.10 (الثابت غ م)	-2.96	-3.88	-1.95

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال الجدول(5–7) نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1}$ أكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة τ_{tab} في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5 %، ومنه لا نقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ ، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة، وكذلك عدم معنوية الثابت ومعامل الاتجاه، ومنه فان السلسلة GK_t مستقرة في المستوى.

2-اختبار Phillips-perron على السلسلة GK_t : الجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير النماذج (1) ،(2) و(3) بعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron :

الجدول رقم (5-8): اختبار Phillips-perron لاستقرار السلسلة GK_t

الفرضية H_0 :السلسلة GK_t تحتوي على جذر أحادي عدد التأخيرات (Newey-West truncation) = 2				
اختبار Phillips-perron	إحصائية *PP*	القيم الحرجة لجداول Makcinnon		
		%1	%5	%10
النموذج (1)	**-3.86**	-2.64	-1.95	-1.61
النموذج (2)	**-4.06**	-3.67	-2.96	-2.62
النموذج (3)	**-5.77**	-4.29	-3.56	3.21

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه، وبعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron مع ($l = 2$) نرفض فرضية العدم لوجود جذر وحدوي في السلسلة GK_t في النماذج الثلاثة $t^*_{\hat{\phi}_1}$ اكبر (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية .

خامسا: اختبار استقراريه السلسلة GG_t :

1-اختبار ديكي- فولر المطور (*ADF*): بإتباع نفس الخطوات السابقة، نحصل على الجدول التالي: اختبار استقراريه السلسلة:

الجدول رقم (5–9): اختبار ADF لاستقراريه السلسلة GG_t

نوع النموذج	النموذج 3		النموذج 2		النموذج 1	
	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5
اختبار ADF (للسلسلة الأصلية)	-2.23 (الاتجاه غ م)	-3.67	-2.42 (الثابت غ م)	-2.96	-0.09	-1.95
اختبار ADF (للسلسلة المفرقة من الدرجة الأولى)	-4.00 (الاتجاه غ م)	-3.57	-3.91 (الثابت غ م)	-2.96	-3.99	-1.94

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال الجدول نلاحظ أنه عند الفرق الأول للسلسة GG_t الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1}$ اكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة τ_{tab} في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5%، ومنه لا نقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ أو $(H_0 : \phi_1 = 1)$ ، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة، وكذلك عدم معنوية الثابت ومعامل الاتجاه، ومنه فان السلسلة dGG_t مستقرة .

2–اختبار Phillips–perron على السلسلة dGG_t: الجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير النماذج (1) ،(2) و(3) بعد التصحيح غير المعلمي Phillips–perron.

الجدول رقم (5–10): اختبار Phillips–perron لاستقرار السلسلة dGG_t

الفرضية H_0 :السلسلة dGG_t تحتوي على جذر أحادي
عدد التأخيرات (Newey–West truncation) =4

اختبار Phillips-perron	إحصائية PP	القيم الحرجة لجداول **Makcinnon**		
		%1	**%5**	**%10**
النموذج (1)	**-3.87**	-2.64	-1.95	-1.61
النموذج (2)	**-3.78**	-3.67	-2.96	-2.62
النموذج (3)	**-5.11**	-4.30	-3.57	-3.22

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه، وبعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron (مع $l = 4$) نرفض فرضية العدم لوجود جذر وحدوي في السلسلة dGG_t في النماذج الثلاثة $t^*_{\hat{\phi}_1}$ اكبر (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية.

سادسا: اختبار استقراريه السلسلة GX_t :

1-اختبار ديكي- فولر المطور (ADF): بإتباع نفس الخطوات السابقة، نحصل على الجدول التالي: اختبار استقراريه السلسلة.

الجدول رقم (5-11): اختبار ADF لاستقراريه السلسلة GX_t

نوع النموذج	**النموذج 3**		**النموذج 2**		**النموذج 1**	
	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	**القيمة الحرجة %5**	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	**القيمة الحرجة %5**	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	**القيمة الحرجة %5**
اختبار ADF (للسلسلة الأصلية)	-1.83 (الاتجاه غ م)	-3.56	-1.53 (الثابت غ م)	-2.96	-0.20	-1.95

اختبار ADF (للسلسلة المفرقة من الدرجة الأولى)	-5.92 (الاتجاه غ م)	-3.57	-5.75 (الثابت غ م)	-2.96	-5.78	-1.95

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال الجدول نلاحظ أنه عند الفرق الأول للسلسة GX_t الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1}$ اكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة τ_{tab} في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5%، ومنه لا نقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ أو $(H_0 : \phi_1 = 1)$ ، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة، وكذلك عدم معنوية الثابت ومعامل الاتجاه، ومنه فان السلسلة dGX_t مستقرة .

2-اختبار Phillips-perron على السلسلة dGX_t:

الجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير النماذج (1) ،(2) و(3) بعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron.

الجدول رقم (5-12): اختبار Phillips-perron لاستقرار السلسلة dGX_t

الفرضية H_0 :السلسلة dGX_t تحتوي على جذر أحادي عدد التأخيرات (Newey-West truncation) = 5				
اختبار Phillips-perron	إحصائية PP	القيم الحرجة لجداول Makcinnon		
		1%	5%	10%
النموذج (1)	**-5.91**	-2.64	-1.95	-1.61
النموذج (2)	**-5.92**	-3.67	-2.96	-2.66

النموذج (3)	**-12.06**	-4.30	-3.57	-3.22

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه، وبعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron (مع $l = 5$)نرفض فرضية العدم لوجود جذر وحدوي في السلسلة dGX_t في النماذج الثلاثة $t^*_{\hat{\phi}_1}$ أكبر (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية.

سابعا: اختبار استقراريه السلسلة GM_t :

1/-اختبار ديكي- فولر المطور (ADF): بإتباع نفس الخطوات السابقة، نحصل على الجدول التالي اختبار استقراريه السلسلة.

الجدول رقم (5-13): اختبار ADF لاستقراريه السلسلة GM

نوع النموذج	النموذج 3		النموذج 2		النموذج 1	
	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5
اختبار ADF (للسلسلة الأصلية)	-4.76 (الاتجاه غ م)	-3.57	-2.49 (الثابت غ م)	-2.96	-0.70	-1.95
اختبار ADF (للسلسلة المفرقة من الدرجة الأولى)	-5.75 (الاتجاه غ م)	-3.58	-5.85 (الثابت غ م)	-2.97	-5.83	-1.95

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال الجدول نلاحظ انه عند الفرق الأول للسلسة GM الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1}$ أكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة τ_{tab} في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5%، ومنه لا نقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ أو $(H_0 : \phi_1 = 1)$، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة، وكذلك عدم معنوية الثابت ومعامل الاتجاه، ومنه فان السلسلة dGM مستقرة .

2-اختبار Phillips-perron على السلسلة dGM: الجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير النماذج (1) ،(2) و(3) بعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron.

الجدول رقم (5-14): اختبار Phillips-perron لاستقرار السلسلة dGM

الفرضية H_0 :السلسلة dGM تحتوي على جذر أحادي عدد التأخيرات (Newey-West truncation) = 2				
اختبار Phillips-perron	إحصائية PP	القيم الحرجة لجداول Makcinnon		
		%1	%5	%10
النموذج (1)	**-6.82**	-2.64	-1.95	-1.61
النموذج (2)	**-8.40**	-3.67	-2.96	-2.66
النموذج (3)	**-8.79**	-4.30	-3.57	-3.22

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه، وبعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron (مع $l = 2$) نرفض فرضية العدم لوجود جذر وحدوي في السلسلة dGM في النماذج الثلاثة $t^*_{\hat{\phi}_1}$ أكبر (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية.

نتيجة: من خلال الأدوات الإحصائية السابقة نستنتج أن كل من السلسلة GL_t، GI_t، GG_t، GM_t، GX_t متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)) وهي من نوع (DS) دون انحراف، أما باقي السلاسل الزمنية وهي GY_t، GK_t، فهي مستقرة في المستوى (I(0)).

الجدول رقم(5-15): النتائج النهائية لاختبارات جذر الوحدة

المتغير	طبيعة الاختبار	مستويات السكون	
		ADF	P.P
GL	النموذج (3)	$I_{(1)}^{**}$	$I_{(1)}^{*}$
	النموذج (2)	$I_{(1)}^{**}$	$I_{(1)}^{*}$
	النموذج (1)	$I_{(1)}^{*}$	$I_{(1)}^{*}$
GY	النموذج (3)	$I_{(0)}^{***}$	$I_{(0)}^{**}$
	النموذج (2)	$I_{(0)}^{*}$	$I_{(0)}^{**}$
	النموذج (1)	$I_{(0)}^{**}$	$I_{(0)}^{*}$
GI	النموذج (3)	$I_{(1)}^{**}$	$I_{(1)}^{*}$
	النموذج (2)	$I_{(1)}^{*}$	$I_{(1)}^{*}$
	النموذج (1)	$I_{(1)}^{*}$	$I_{(1)}^{*}$
GK	النموذج (3)	$I_{(0)}^{*}$	$I_{(0)}^{*}$
	النموذج (2)	$I_{(0)}^{*}$	$I_{(0)}^{*}$
	النموذج (1)	$I_{(0)}^{*}$	$I_{(0)}^{*}$
GG	النموذج (3)	$I_{(1)}^{**}$	$I_{(1)}^{*}$
	النموذج (2)	$I_{(1)}^{*}$	$I_{(1)}^{*}$
	النموذج (1)	$I_{(1)}^{*}$	$I_{(1)}^{*}$

GX	النموذج (3)	I(1)*	I(1)*
	النموذج (2)	I(1)*	I(1)*
	النموذج (1)	I(1)*	I(1)*
GM	النموذج (3)	I(1)*	I(1)*
	النموذج (2)	I(1)*	I(1)*
	النموذج (1)	I(1)*	I(1)*

المصدر: إعداد الباحث *، ** و * ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى (1٪، 5٪ و 10٪)**

2-نماذج الإطار العام

إن دراسة العلاقة ما بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل تضعنا أمام مشكلة تكمن في أن معظم السلاسل الزمنية تكون غير مستقرة، وفي حالة غياب صفة اللاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا زائفا(Spurious regression)، (العلاقة بين المتغيرات تكون علاقة ارتباط – الذي يعني التقارب بين مسارات السلاسل الزمنية–وليس علاقة سببية) وهذا ما بينته دراسة كل من"Newbold.P" و"Granger.C.W.J"(1974)، الأمر الذي يشكل إزعاجا إذا كان اهتمامنا محصورا بالعلاقة في المدى الطويل[1]، في هذه الحالة نستعمل منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، والذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية الغير المستقرة وقد تم توضيحه بكل التفاصيل في الفصل الرابع.

[1] -Charpentier,2005، **cours de séries temporelles ; théorie et application**، université de paris dauphine، ensae، volume(2)، p9-10

2-1تحديد عدد التأخيرات الأمثل للنماذج

إن نماذج الإطار العام لمنهج الـ ARDL باستعمال برنامج Eviews9تأخذ العدد الكافي من فترات التخلّف الزمني أوتوماتيكيا للحصول على أفضل تقدير لها (فترات الإبطاء الأمثل يثم اختيارها على أقل قيمة لمعياري Akaike info criterion Schwarz criterion). وتكتب الصياغة العامة لهذه النماذج على النحو التالي:

$$GL_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i (GL)_{t-i} + \sum_{j=0}^{m} \delta_j (GY)_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} \chi_i (GG)_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} \chi_i (GX)_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} \chi_i (GM)_{t-j} + u_t \quad (1)$$

$$GL_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i (GL)_{t-i} + \sum_{j=0}^{m} \delta_j (GY)_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} \chi_i (GK)_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} \chi_i (GI)_{t-j} + u_t \quad (2)$$

$$GL_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i (GL)_{t-i} + \sum_{j=0}^{m} \delta_j (GY)_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} \chi_i (GI)_{t-j} + u_t \quad (3)$$

بعد تقدير هذه النماذج بالاستعانة ببرنامج Eviews 9 تحصلنا على النتائج التالية التي تخص التأخيرات الأمثل للنماذج الثلاثة:

الجدول رقم(5-16):فترات التخلّف الزمني

النماذج المثلى (أقل قيمة لمعياري **Akaike info criterion Schwarz criterion**		
(3)	(2)	(1)
ARDL(2.0.4)	ARDL(2.1.0.4)	ARDL(2.4.3.4.3)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

2-2 اختبار منهج الحدود (تقدير نماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة UECM):

قدم كل من .Pesaran et al (2001) منهجية الـ ARDL للتكامل المشترك، ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Models)، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر[1].

[1] -خالد محمد السواعي،2015، **أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، ص 20.

سيتم الاعتماد على أسلوب التكامل المشترك لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات النماذج في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، والمعروف باختبار منهج الحدود Bound Test[1].

ويعود السبب في تفضيل هذا النموذج على غيره من النماذج الأخرى إلى مشكلة التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية، ودرجة استقرارها، الأمر الذي يصبح معه استخدام طريقة Pesaran and Al (2001)لاختبار الحدود هو الخيار الأفضل، لأن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (ممكن تكون متكاملة من الدرجة صفر أي مستقرة في المستوى) أيضا، فإن هذه الطريقة تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، مقارنة بالطرق الأخرى للكشف عن التكامل المشترك[2].

ونستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية بين معدلات البطالة وباقي المتغيرات المستقلة في المدى الطويل والمدى القصير. بالإضافة إلى إمكانية معرفة وتحديد حجم تأثير كل متغير من هذه المتغيرات على معدل البطالة، ومن خلال هذه المنهجية تتخذ النماذج المستخدمة في الدّراسة العلاقات التالية: [3]

---

[1] محمد صلاح يوسف عفيفي، هبة السيد محمد سيد أحمد،2015، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1990-2014**، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الوطني: التحديات والطموحات، 26-28 رجب ، جدة، جامعة الملك عبد العزيز.

[2]- رجاء عبد الله عيسى السالم،2015، **قياس الطلب على الطاقة في العراق للمدة 1995-2012**، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 04، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، ديسمبر، ص 98.

[3] -رياض المومني، نفل الهزيم،2011، **تأثير التجارة الخارجية على التضخم: دراسة تطبيقية على الأردن** 1992-2006، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 27، العدد (1ب)، 393-394.

الجدول رقم(5–17): اختبارات منهج الحدود للكشف عن التكامل المشترك

(1)

مستوى 90%		مستوى 95%		مستوى 99%	
I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى
2.2	3.09	2.56	3.49	3.29	4.37
النموذج الأول: $GL_1 = f(GY, GG, GX, GM)$				F-Statistic = 1.55	
غياب التكامل المشترك					

(2)

مستوى 90%		مستوى 95%		مستوى 99%	
I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى
2.37	3.20	2.79	3.67	3.65	4.66
النموذج الثاني: $GL2 = f(GY, GK, GI)$				F-Statistic = 4.44**	
وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة)					

(3)

مستوى 90%		مستوى 95%		مستوى 99%	
I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى
2.63	3.35	3.1	3.87	4.13	5
النموذج الثالث: $GL_2 = f(GY, GI)$				F-Statistic =6.768*	
وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة)					

المعلمات المقدرة في النموذجين معنوية عند * 1% ، ** معنوي عند 5% ، * معنوي عند 10%.**

نعتمد على اختبار F بهدف تحديد مدى وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الـ ARDL، والقيم الحرجة ثم الحصول عليها بالاعتماد على برنامجي Eviews 9 و Microfit 5.0.

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود ARDL يوضح الجدول (5-17) نتائج حساب إحصائية (F).

- **النموذج الأول**: لقد بلغت (F=1.55) وهي أصغر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، أي أنه لا توجد علاقة توازن في الأجل الطويل ما بين المتغيرات محل الدراسة، بمعنى أن مكونات الطلب الكلي المتمثلة في (الانفاق الحكومي، الصادرات، والواردات) لا تؤثر في الأجل الطويل على معدلات البطالة مما لا يسمح لنا بتقدير معلمات النموذج(1) في الأجل الطويل وعليه نقبل الفرضية العدمية الثانية.
- **النموذج الثاني**: لقد بلغت (F=4.44) وهي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج ومعنوية عند5%، و10%، بحيث أن القيم الحرجة ثم الحصول عليها من الجداول التي أقترحها كل من Pesaran et al (2001) عند مستويات معنوية 1%، 5%، و10%، وهذه النتيجة تؤكد وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات المتمثلة في معدلات البطالة، ومكونات النشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي، تكوين رأسمال)، ومعدلات التضخم مما يسمح لنا بتقدير معلمات النموذج(2) في الأجل الطويل.
- **النموذج الثالث**: لقد بلغت (F=6.768) وهي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج ومعنوية عند1%،5% ، و10%، وهذه النتيجة تؤكد وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات المتمثلة في معدلات البطالة، معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم مما يسمح لنا بتقدير معلمات النموذج(3) في الأجل الطويل.

عليه سيتم تقدير النموذج الثاني (2) والثالث (3) في كل من المدى الطويل والقصير.

2-3-تحديد العلاقة التوازنية في المدى الطويل:

المرحلة الثانية بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين معدّلات البطالة والمتغيرات التي تؤثر عليه في النموذجين، سنقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد. وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدّرات المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(5-18): العلاقة التوازنية في المدى الطويل: معلمات الأجل الطويل (المتغير التابع GL)

النماذج المثلى (أقل قيمة لمعياري Akaike info criterion Schwarz criterion)		
$GL_3 = f(GY, GI)$	$GL2 = f(GY, GK, GI)$	معلمات النموذجين المقدرة
ARDL(2.0.4)	ARDL(2.1.0.4)	
6.325	12.581	C
-0.040	-1.278	Gy
*1.190	*0.965	GI
	-***0.224	GK

المعلمات المقدرة في النموذجين معنوية عند * 1% ، ** معنوي عند 5% ، * معنوي عند 10%.**

من خلال نتائج الجدول في تقدير النموذجيين اللذان ضما تقدير أهم محددات معدّلات البطالة في الجزائر، فقد ظهرت بعض المعلمات المقدرة وفق الإشارة المتوقعة حسب الدراسات النظرية في حين البعض الآخر جاء عكس ما تشير إليه الدّراسات السابقة كما كان بعضها معنوي والبعض الآخر غير معنوي.

❖ **النموذج الثاني:**

من خلال نتائج التقدير لأثر معدلات النشاط الاقتصادي ومعدلات التضخم على البطالة في الأجل الطويل تبين أن معدلات النمو الاقتصادي ترتبط بعلاقة عكسية ولكن غير معنوية مع معدلات البطالة وهذا ما تبينه الإشارة السالبة، والذي يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى التقليل من معدلات البطالة وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة الأولى.

كما كان متوقعا، بالنسبة لمعدلات التضخم فقد ارتبطت بعلاقة طردية ومعنوية مع معدلات البطالة في الأجل الطويل أي أن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد يؤدي إلى زيادة في معدلات البطالة وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية "**منحنى فيلبس**" أي العلاقة غير محققة، ويتوافق مع الفرضية العدمية الثالثة

أما عن معدلات النمو في مخزون رأسمال والتي تعبر أيضا عن مستوى النشاط الاقتصادي فارتبطت عكسيا مع معدلات النمو البطالة أي أن الزيادة في حجم الاستثمارات يؤدى إلى امتصاص معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد وعليه نرفض الفرضة العدمية ونقبل الفرضية البديلة الرابعة.

ومن خلال نتائج الجدول (5-18) نستنتج أن مرونة البطالة للانخفاض بالنسبة إلى الناتج أكبر، في المقابل مرونة البطالة بالنسبة إلى التراكم في رأسمال كانت أضعف أي أن معدلات البطالة لا تستجيب للانخفاض عند التغير الإيجابي لمعدلات التراكم في رأسمال بنفس الحجم عند تزايد معدلات النمو الاقتصادي وتعتبر هذه النتيجة مهمة من أجل القيام بخطط مستقبلية لألية التشغيل في الجزائر ومكافحة البطالة.

❖ **النموذج الثالث:**

من خلال نتائج التقدير النموذج لأثر معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم على البطالة في الأجل الطويل تبين أن معدلات النمو الاقتصادي ترتبط بعلاقة عكسية ولكن غير معنوية مع معدلات البطالة وإن هذه النتيجة تتوافق مع النتائج المتحصل عليها في النموذج الثاني وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة الأولى.

أما فيما يخص معدلات التضخم فقد ارتبطت بعلاقة طردية ومعنوية مع معدلات البطالة في الأجل الطويل وهذه النتيجة تتوافق أيضا مع نتائج تقدير النموذج الثاني، ويتوافق مع الفرضية العدمية الثالثة.

4-2 تحديد العلاقة التوازنية في المدى القصير:

من أجل تقدير معلمات الأجل القصير نقوم باختبار نموذج تصحيح الخطأ باستخدام ARDL وتظهر النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم(5–19): نتائج العلاقة التوازنية في المدى القصير: نموذج تصحيح الخطأ لنموذج (المتغير التابع ΔGL)

معلمات النموذجين المقدرة	$GL_2 = f(GY, GK, GI)$	$GL_3 = f(GY, GI)$
	ARDL(2.1.0.4)	ARDL(2.0.4)
$\Delta GL(-1)$	***0.231	*0.297
ΔGY	0.014	0.056
ΔGK	***-0.031	
ΔGI	-0.003	0.035
$\Delta GI(-1)$	*-0.132	*-0.137
$\Delta GI(-2)$	**-0.040	-0.036
$\Delta GI(-3)$	*-0.194	*-0.209
$ECM(-1)$	*-0.137	*-0.145

المعلمات المقدرة في النموذجين معنوية عند * 1% ، ** معنوي عند 5% ، * معنوي عند 10%.**

❖ **النموذج الثاني:**

إن معامل تصحيح الخطأ ظهرت إشارته سالبة وعند مستوى المعنوية 1% مما يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل. فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني ظهرت النتائج نوعا ما مغايرة على النتائج المتحصل عليها في الأمد الطويل فالنمو الاقتصادي جاءت علاقته غير مطابقة مع النظرية الاقتصادية أي أن معدلات النمو الاقتصادي لا تقلل من معدلات البطالة في الأجل القصير وعليه نقبل الفرضية العدمية الأولى.

أما فيما يخص معدلات التضخم فجاءت علاقتها عكسية مع معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد وبالتالي جاءت النتائج مغايرة لنتائج الأجل الطويل، وتتوافق مع النظرية الاقتصادية (منحنى فيلبس يتحقق في الأجل القصير)، فعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة الثالثة.

إلا أن بالنسبة لمعدلات النمو في مخزون رأسمال فارتبطت عكسيا مع معدلات البطالة وبالتالي جاءت معلمات الأجل القصير متوافقة مع نتائج الأجل الطويل وبالتالي نرفض الفرضة العدمية ونقبل الفرضية البديلة الرابعة.

وقد بلغ حد تصحيح الخطأ (0.137) وكانت اشارتها سالبة، أي أن (13%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في السنة وعليه يستلزم حوالي 7 سنوات و7 أشهر من أجل العودة إلى الوضع التوازني الطويل الأجل.

❖ **النموذج الثالث:**

إن معامل تصحيح الخطأ ظهرت إشارته سالبة وعند مستوى المعنوية 1% مما يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل. فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثالث فتبين أن النمو الاقتصادي يرتبط طرديا في الأجل القصير مع معدلات البطالة وهذا يتوافق مع نتائج النموذج الثاني في الأجل القصير ومغايرة لنتائج الأجل الطويل وعليه نقبل الفرضية العدمية الأولى.

أما فيما يخص معدلات التضخم فجاءت علاقتها عكسية مع معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد وبالتالي جاءت النتائج مغايرة لنتائج الأجل الطويل، وتتوافق مع النظرية الاقتصادية (منحنى فيلبس يتحقق في الأجل القصير)، فعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة الثالثة.

وقد بلغ حد تصحيح الخطأ (0.145) وكانت إشارتها سالبة، أي أن (14%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في السنة وعليه يستلزم حوالي 6 سنوات و8 أشهر تقريبا من أجل العودة إلى الوضع التوازني الطويل الأجل.

3-التحقق من مصداقية النماذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذجيين نقوم بالاختبارات الأتية:

3-1فحص بواقي تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للنموذج الثاني والثالث:

سنقوم بإجراء الاختبارات الخاصة بفحص البواقي بالنسبة لتقدير نماذج الـ UECM التي أظهرت وجود علاقة توازنيه في المدى الطويل. وجاءت نتائج الاختبارات على النحو التالي:

الجدول رقم(5-20): نتائج فحص بواقي

(2)	الاختبار الارتباط الذاتي LM Test (1)	F-statistic		Prob. F(2,14)	
		1.592		0.238	
	اختبار عدم ثبات التباين ARCH (1)	F-statistic	Prob. F(1.24)	Obs*R-squared	Prob. Chi Square(1)
		1.111	0.302	1.150	0.283
	التوزيع الطبيعي Jaque-Bera	Jarque-Bera		Probability	
		0.116		0.943	

(3)	الاختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)	F-statistic		Prob. F(2,16)	
		0.831		0.453	
	اختبار عدم ثبات التباين ARCH (2)	F-statistic	Prob. F(1,24)	Obs*R-squared	Prob. Chi Square(1)
		1.323	0.261	1.358	0.243
	التوزيع الطبيعي Jaque-Bera	Jarque-Bera		Probability	
		0.964		0.617	

❖ **النموذج الثاني:**

1- اختبار مضاعف لاغرونج للارتباط التسلسلي بين البواقي Multiplier test of residual " Breush-Godfrey "Lagrange

إن اختبار الارتباط الذاتي « BG » LM يبين خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي حيث أن الاحتمال المقابل لقيمة Prob F(0.238>0.05)، ومنه لا نرفض فرضية العدم أي كل الأخطاء غير مرتبطة .

2- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم تباين التباين Autoregressive Conditional Heteroscedasticity:

فمن خلال معطيات الجدول (5-20)، نجد أن كل معاملات النموذج لا تختلف معنويا عن الصفر (كل الاحتمالات المقابلة للمعاملات أكبر من 0.05)، كما أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من5% Prob F(0.308>0.05)، وعليه تشير إحصائية ARCH إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي (Homoscedasticity) في النموذج المقدر.

3- اختبار جاك بيرا:Jarque-Bera

من خلال الجدول فإن Prob (0.943>0.05) وعليه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي H_0 بمعنوية 5%.

❖ **النموذج (3)**

1- اختبار مضاعف لاغرونج للارتباط التسلسلي بين البواقي: Multiplier test of residual Breush-Godfrey "Lagrange

إن اختبار الارتباط الذاتي « BG » LM يبين خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي حيث أن الاحتمال المقابل لقيمة Prob F(0.453>0.05)، ومنه لا نرفض فرضية العدم أي كل الأخطاء غير مرتبطة .

2- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم تباين التباين Autoregressive Conditional Heteroscedasticity:

فمن خلال معطيات الجدول (5-20)، نجد أن كل معاملات النموذج لا تختلف معنويا عن الصفر (كل الاحتمالات المقابلة للمعاملات أكبر من 0.05)، كما أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 5 % Prob. F(0.261>0.05)، وعليه تشير إحصائية ARCH إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي (Homoscedasticity) في النموذج المقدر.

3- اختبار جاك بيرا Jarque-Bera :

من خلال الجدول فإن Prob (0.617>0.05) وعليه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي H_0 بمعنوية 5%.

3-2 اختبار استقراريه النماذج (Stability Test):

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية سوف نستخدم (Cumulative sum square و(Cusums Q)

الشكل رقم(5-6): الأشكال البيانية لإحصائية كل من CUSUMSQ و CUSUM

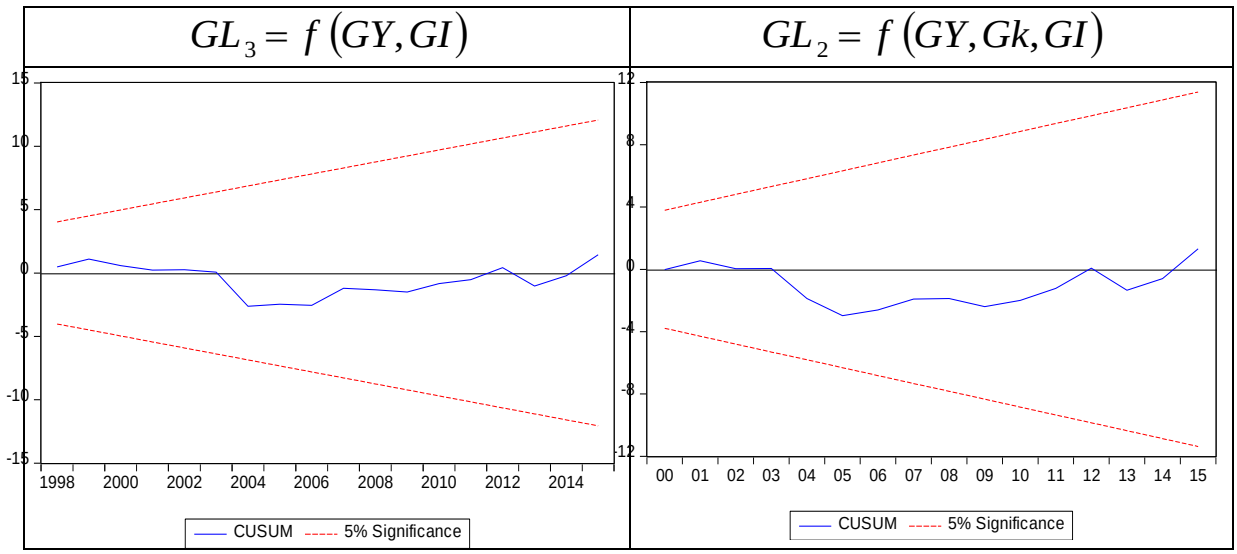

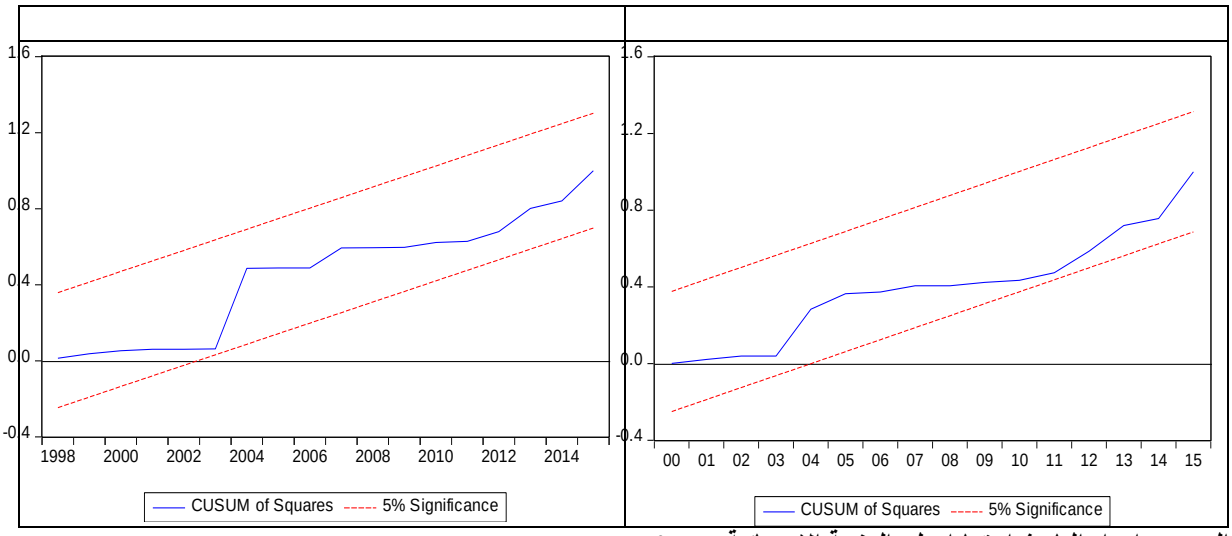

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائيةEviews9 .

ويتضح من الشكل رقم (5-6) أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليًا عبر الفترة محل الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين للنموذجيين داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية (5 %).

المبحث الثاني: تقدير علاقة قوردن "أوكن المطورة" على الاقتصاد الجزائري.

قدم قوردن سنة 1984، نموذج يسمح بتقدير الفارق ما بين النمو الاقتصادي والبطالة عن طريق الاتجاه العام لكليهما بالإضافة إلى التقدير الديناميكي لأثر التغير في الناتج المحلى الإجمالي على التغير في معدلات البطالة ومن ثم تقدير مرونات الأجل الطويل.[1]وعليه تعتمد دراسة هذه العلاقة على البيانات السنوية للفترة 1985-2015 وهذا من أجل اختبار هذه العلاقة الديناميكية.

[1]-سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص42.

سوف نقوم بتحديد نموذج قوردن عن طريق الاستناد على الدراسات التجريبية السابقة التي طبقت على الاقتصاد وعليه يوجد دراسة واحدة (على حد علم الباحث)، التي حاولت دراسة نموذج قوردن في الجزائر هي دراسة بن نافلة قدور(2015).

حيث يتم تقدير المعادلة رقم (1) دون الحاجة إلى تحديد مسبق للاتجاه العام للبطالة وللناتج وإنما يستوجب أن يأخذ هذا التقدير الطابع الديناميكي في عملية التأثير، لذا علينا أن نحسب معادلة الانحدار على أساس تأخير رد فعل معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة أي تقدير العلاقة التالية[1]:

$$U_t^c = \sum_{i=1}^{K} b_{t-i}\, U_{t-i}^c + \sum_{i=0}^{k} C_{t-i}\, Y_{t-1}^c + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

U_t^c الاتجاه العام لمعدل البطالة.

$$U_t^c = U_t - U_t^T$$

Y_t^c الاتجاه العام للناتج المحلي الاجمالي.

$$Y_t^c = \log_t Y - log\, Y_t^T$$

من أجل الفصل ما بين الاتجاه العام الطويل الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي والبطالة ثم استخدام مرشح هودريك بريسكوت hodrick prescott filter[2]، فهي من أهم التقنيات التي تسمح لنا بتحديد الأجل الطويل وكيف تتذبذب كل من معدلات الناتج الكلي والبطالة حول الاتجاه العام الطويل الأجل أي حول المعدلات الطبيعية، بحيث نستطيع تقريبه من طرف الاتجاه العام للناتج أو البطالة الملاحظ، ومنه فإن الاتجاه العام يمثل التوازن في الأجل الطويل والدورة تؤسس الحركية في الأجل القصير.

[1]- DURAND, J., HUCHET .BOURDON, source déjà cite, p4

[2]-حسين الطلافحة،2012، مرجع سبق ذكره، ص22.

في الملحق رقم(08) ثم حساب الاتجاه العام لمعدل البطالة U_t^C، والاتجاه العام لمعدل النمو الاقتصادي Y_t^C للجزائر خلال الفترة ما بين 1985-2015.

حتى نتمكن من تقدير مرونة التأثير في الأمد الطويل $\propto_{LT}$ و التي تحسب من خلال المعادلة رقم (2)

$$\propto_{LT} = \frac{\sum_{i=0}^{K} Ct - i}{1 - \sum_{i=1}^{K} b_{t-i}} \dots\dots\dots (2)$$

1- دراسة استقراريه السلسلة Y_T^C والسلسلة U_T^C

من أجل اختبار استقراريه السلسلتين نستعين بكل من اختبار ديكي فولر ADF واختبار فيليب بيرون P-Perron

أولا: اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey–Fuller test: يعتمد اختبار(ADF) في دراسة استقراريه سلسلة زمنية Y_T^C و U_T^C وفقا للنماذج الثلاثة التالية:

الجدول رقم (5-21): اختبار ADF استقراريه كل من السلسلة Y_T^C والسلسلة U_T^C

نوع النموذج	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول	
	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة 5%	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة 5%	ADF $t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة 5%
اختبار ADF للسلسلة الأصلية (Y_T^C)	-4.05 (الاتجاه غ م)	-3.56	-4.12 (الثابت م)	-2.96	-4.19	-1.95
اختبار ADF للسلسلة الأصلية (U_T^C)	-2.03 (الاتجاه غ م)	-3.56	-2.06 (الثابت غ م)	-2.96	-2.11	-1.95

اختبار ADF للسلسلة المفرقة من الدرجة الأولى(U_T^C)	-4.55	-3.57	-4.65	-2.96	-4.71	-1.95

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

من خلال الجدول (5-21) نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1}$ أكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة τ_{tab} في كل من النموذج الثالث والثاني عند مستوى معنوية 5 %، ومنه لا نقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة، وكذلك عدم معنوية الثابت ومعامل الاتجاه، ومنه فإن السلسلة Y_T^C مستقرة في المستوى.

كما نلاحظ أيضا في نفس الجدول أن السلسلة U_T^Cمستقرة عند الفرق الأول كون أن الإحصائية المحسوبة أكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة τ_{tab} في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5 %، ومنه لا نقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ ، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة، وكذلك عدم معنوية الثابت ومعامل الاتجاه ومنه فان السلسلة dU_T^C مستقرة.

ثانيا: اختبار فليبس بيرون Phillip-Perron:

وعلى الرغم من الاستعمال الكبير لاختبار ADF إلا أنه يحتوي على مشكلة أساسية تقلل من أهميته وتتركنا نذهب نحو اختبار ثاني هو فليبس بيرون.

الجدول رقم (5-22): اختبار Phillip-Perron لاستقراريه السلسلة Y_T^C

الفرضية H_0 :السلسلة Y_T^C تحتوي على جذر أحادي . عدد التأخيرات (Newey-West truncation) = 3		
	إحصائية PP	القيم الحرجة لجداول Makcinnon

اختبار–Phillips perron	$t^*_{\hat{\phi}_1}$	%1	%5	%10
النموذج (3)	**–3.83**	-4.32	-3.58	-3.22
النموذج (2)	**–3.95**	-3.68	-2.97	-2.62
النموذج (1)	**–4.02**	-2.65	-1.91	-1.60

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائيةEviews9 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه، وبعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron (مع $l = 3$) نرفض فرضية العدم لوجود جذر وحدوي في السلسلة $\boldsymbol{Y_T^C}$ ،حيث في النماذج الثلاثة $\boldsymbol{t^*_{\hat{\phi}_1}}$ أكبر (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة عند مستوى معنوية(5 %) .

الجدول رقم (5–23): اختبار Phillip–Perron لاستقراريه السلسلة dU_T^C

الفرضية H_0 **:السلسلة** dU_T^C **تحتوي على جذر أحادي .** عدد التأخيرات (**Newey–West truncation**) **= 1**				
اختبار–Phillips perron	إحصائية ***PP*** $t^*_{\hat{\phi}_1}$	**القيم الحرجة لجداول Makcinnon**		
		%1	%5	%10
النموذج (3)	**–4.31**	-4.30	-3.75	-3.22
النموذج (2)	**–4.41**	-3.67	-2.96	-2.62
النموذج (1)	**–4.46**	-2.64	-1.95	-1.61

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائيةEviews9 .

من خلال بيانات الجدول رقم(5-23)، وبعد التصحيح غير المعلمي Phillips-perron مع$(l = 1)$ نرفض فرضية العدم لوجود جذر وحدوي في السلسلة dU_T^C ،حيث في النماذج الثلاثة $t_{\hat{\phi}_1}^*$ أكبر (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة عند مستوى معنوية(5 %) .

نتيجة: من خلال الأدوات الإحصائية السابقة نستنتج ان السلسلة$\boldsymbol{U_T^C}$ متكاملة من درجة الأولى $\boldsymbol{I(1)}$ أما السلسلة $\boldsymbol{Y_T^C}$فهي مستقرة في المستوى$\boldsymbol{I(0)}$.

بما أن السلاسل واحدة مستقرة عند$I(0)$ وثانية عند المستوى$I(1)$ يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL حتى لو كانت السلاسل غير متكاملة عند نفس المستوى أي بعض المتغيرات متكاملة عند المستوى $I(0)$ والبعض الآخر يكون متكامل من الدرجة الأولى $I(1)$، شرط ألا تكون متكاملة من الدرجة ثانية $I(2)$[1]. بصورة أخري أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر على طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية.

2-تحديد عدد التأخيرات الأمثل للنموذج:

إن نماذج الإطار العام لنهج الـ ARDL باستعمال برنامج Eviews9تأخذ العدد الكافي من فترات التخلّف الزمني أوتوماتيكيا للحصول على أفضل تقدير لها (فترات الإبطاء الأمثل يتم اختيارها على أقل قيمة لمعياري (Akaike info criterion, Schwarz criterion) وتكتب الصياغة العامة لهذه النماذج على النحو التالي:

$$U_t^c = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i \left(U_t^c\right)_{t-i} + \sum_{j=0}^{m} \delta_j \left(Y_t^c\right)_{t-j} + u_t \quad (1)$$

[1] -عماد الدين المصبح، 2مردجع سبق ذكريمكن التطاع عليها على الرابط
https://www.youtube.com/watch?v=UriJTW8IrMM&t=463s

بعد تقدير هذا النموذج بالاستعانة ببرنامج Eviews 9 تحصلنا على النتائج التالية التي تخص التأخيرات الأمثل للنموذج:

الجدول رقم(5-24):فترات التخلّف الزمني

النماذج المثلى (أقل قيمة لمعياري **Akaike info criterion Schwarz criterion**
ARDL(**2.0**)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

3-اختبار منهج الحدود (تقدير نماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة UECM):

قدم كل من .Pesaran et al (2001) منهجية الـ ARDL للتكامل المشترك، ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Models)، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو أكثر [1].

الجدول رقم(5-25): اختبارات منهج الحدود للكشف عن التكامل المشترك

مستوى 90%		مستوى 95%		مستوى 99%	
I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى
3.02	3.51	3.62	4.16	4.94	5.58
النموذج: $U_t^C = f\left(Y_t^c\right)$			**F-Statistic** = 1.78		
غيـــــــاب التكامـــــــل المشتـــــــرك					

[1] -خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية. Eviews9

طبقا لهذه النتيجة لا توجد علاقة توازن في الأجل الطويل بين المتغيرين وعليه نقبل فرضية العدم الخامسة أي أنه لا يمكن تطبيق قانون قوردن في الجزائر، وهي نتيجة تختلف عما توصل إليه بن نافلة قدور(2015)، التي تنص إلى إمكانية تطبيق قوردن في الجزائر مع التنبؤ بمعدل بطالة في حدود 7 % في 2016 وهذا بعيد عن الواقع كون أن معدلات البطالة في الجزائر تدور حول 10% إلى 11%.

كما أنه لا يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM كون السلاسل ليست متكاملة عند I(1).

خلاصة القول إن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لا يساهم في الحد من معدلات البطالة وهذا ما يتوافق مع كل من دراسة عماد الموسى(2008)، ودحماني(2013)، التي حاولت دراسة قانون أوكن في الجزائر.

4-اختبار السببية غرانجر: (The Granger causality test)

إن غياب وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل ما بين معدلات النمو الاقتصادي Y_T^C ومعدلات البطالة U_T^C خلال فترة الدراسة لا يعني غياب ارتباط ولا وجود للعلاقة ما بينهم، وإنما تكون هذه العلاقة ضعيفة ونحتاج إلى بيانات أكثر من أجل تقدير صحتها، لذلك سوف نقوم في هذه المرحلة باختبار العلاقة السببية ما بين المتغيرين عن طريق سببية غرانجر ومن شروط الاختبار هو استقراريه السلاسل الزمنية.

في مرحلة الأولى قمنا على اختبار الإستقرارية لكل من معدلات الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة وتحقق هذا الشرط عند الفرق الأول بالنسبة لمعدلات البطالة U_T^C وعند المستوى لمعدل الناتج Y_T^C.

ونظرا لحساسية نتائج الاختبار لفترة الإبطاء المستخدمة فقد تم اختيار فترات الإبطاء وفقا لمعايير

(Akaike info criterion, Schwarz criterion) وتبين أن أحسن فترة إبطاء هي (n=1)، كما سنأخذ الفروق الأولى لسلسلتين ونبين النتائج في الجدول الاتي:

الجدول رقم(5–26): اختبار السببية غرانجر (The Granger causality test)

مشاهدات	D	فرضية العدم	F statistic	Prob
29	1	(dGAPY)لا تسبب(dGAPU)	0.02468	0.8764
	1	(dGAPU) لا تسبب(dGAPY)	6.74384	*0.0153

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية. Eviews9

تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة سببية في المدى القصير من معدلات البطالة نحو معدل الناتج المحلي الإجمالي وعليه نتوصل إلى أن معدلات الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بمعدلات البطالة وذلك عند معنوية 1%.

5–إختبار cross correlation correlogam

يسمح لنا هذا الاختبار بتفسير التأثير والارتباط بين المتغيرات وهو اختبار الارتباط الذاتي المتقاطعة وسنعتمد عليه في تفسير الظاهرة في الأجل القصير وليس الطويل بحكم الواقع.

الشكل رقم(5–7): نتائج تقدير cross correlation correlogam

Sample: 1985 2015

Included observations: 31

Correlations are asymptotically consistent approximations

LOGTGDPREND,UTREND(-i)	LOGTGDPREND,UTREND(+i)	i	Lag	Lead
. |******** |	. |******** |	0	0.7579	0.7579
. |******* |	. |******** |	1	0.6608	0.7872
. |****** |	. |******** |	2	0.5537	0.7960
. |**** |	. |******** |	3	0.4380	0.7846
. |***. |	. |******** |	4	0.3155	0.7542
. |** . |	. |******* |	5	0.1891	0.7063
. |* . |	. |****** |	6	0.0624	0.6432
. *| . |	. |****** |	7	-0.0606	0.5676
. **| . |	. |***** |	8	-0.1756	0.4827
.***| . |	. |**** |	9	-0.2783	0.3918
****| . |	. |***. |	10	-0.3649	0.2988
****| . |	. |** . |	11	-0.4321	0.2071
*****| . |	. |* . |	12	-0.4778	0.1192
*****| . |	. | . |	13	-0.5012	0.0360
*****| . |	. *| . |	14	-0.5028	-0.0426
*****| . |	. *| . |	15	-0.4845	-0.1166

بحيث أن:(Lag : تبين لنا الارتباط ما بين المتغيرين وقيمتها السابقة)، (Lead: تبين لنا الارتباط ما بين المتغيرين وقيمتها التقديرية)، و(i: الفترة الزمنية).

فمن خلال النتائج يتبين أن في الفترة (T=0) يوجد ارتباط كبير ما بين معدل الناتج ومعدلات البطالة مقدر بـ 75%، كما أن البطالة والناتج متساويان في هذه الفترة مما يبين أن الأثر ديناميكي يخص فقط الأجل القصير بالإضافة إلى ذلك المتغيرين غير متباطئان، أو قائدان لبعضهما البعض(النمو الاقتصادي والبطالة ذو خاصية Procyclical أي يتزامنان في تقلباتهم)، إلا أن هذا الارتباط يبدأ في النقصان ويصبح سالب (-0.11) في

المستقبل بمعنى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يصاحبه نقص في معدلات البطالة ولكن بنسب قليلة جدا كون أن الناتج المحلي في الجزائر مرتبط بالنفط المتغير والذي لا يمكن التنبؤ به في الأجل الطويل.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

- ملخص النتائج
- الإستنتاجات
- التوصيات

قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحسين الاقتصاد والحد من الانكماش الاقتصادي الذي عرفته في فترة التسعينات بسبب أزمة النفط. إن الغرض من زيادة معدلات النمو الاقتصادي هو امتصاص معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد، وعليه جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى التأثير الديناميكي للنمو الاقتصادي في الجزائر على معدلات البطالة في الفترة ما بين (1985-2015) في ظل معدلات التضخم المرتفعة، بالإضافة إلى التغير في معدلات رأسمال. إن تقصي الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت الجزائر بتطبيقها منذ سنة 1989 ولغاية 2015 تبين أن الحكومة في الفترة السابقة اعتمدت على سياسة مالية توسعية وفقا للنموذج الكينزي، إلا أن هذه السياسة كانت مدعومة بقطاع المحروقات ولم تكن مبنية على تنويع الانتاج وترشيد النفقات[1]، فبالرغم من زيادة معدلات الانفاق الكلي في الاقتصاد ظلت الفجوة قائمة ما بين مستوى العرض الكلي والطلب الكلي ويرجع ذلك إلى عدم كفاءة وقدرة الجهاز الإنتاجي نظرا للمشاكل

[1]-طاوش قندوسي،2014، تأثير النفقات الحكومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012، مذكره دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسير تحث اشراف ا د صوار يوسف، جامعة ابو بكر بلقايد.

الهيكلية التي يعاني منها، فزيادة الفجوة ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي أدت إلى ارتفاع حجم الواردات مما يؤثر سلبا على الاقتصاد.

كما أن المشاريع التنموية كان هدفها الأساسي هو زيادة معدلات النمو الاقتصادي التي كان من المفروض أن تؤثر إيجابيا على معدلات البطالة إلا أنه كان لابد من العمل على سياسات تقلل من معدلات البطالة والتي بدورها ترفع من معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل[1]، وذلك من أجل تفعيل مشاريع استثمارية كثيفة العنصر البشري التي تعمل على امتصاص معدلات البطالة من الاقتصاد كون أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي استهلاكي يعتمد على المحروقات التي تتميز بتقلبات في أسعارها في الأسواق الدولية.

أما فيما يخص برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طبقه الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي من أجل إحداث نمو اقتصادي حقيقي وتقليل نسب البطالة، لم يحقق النتائج المرجوة منه حيث أن من الأهداف الأساسية للبرنامج هو تحقيق نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات من أجل إستعاب العاطلين عن العمل وتحقيق التنمية[2]، إذن لابد أن تكون السياسات أكثر توازنا بما لا يزيد من معدلات التضخم بحصول أي ارتفاع في الرواتب والأجور، وأن تصاحبها زيادة الإنتاجية وتوسع سوق العمل.

وبناءا على هذا يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة القياسية ومعالجة البيانات، وبعد تحليل هذه النتائج يمكن عرض أهم الاستنتاجات ويمكن أيضا إبراز أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة.

1-النتائج

باستخدام التحليل الكمي القياسي ثم تقسيم التحليل على مرحلتين حيث أن في المرحلة الأولى قمنا بتقدير الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة من خلال صياغة ثلاث نماذج قياسية باستخدام منهج الحدود للتكامل

---

[1]-مختاري فيصل، مرجع سبق ذكره، ص10.
[2]-محمد مسعى، مرجع سبق ذكره، ص157.

المشترك، أما في المرحلة الثانية قمنا بتفكيك السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلى الإجمالي ومعدلات البطالة عن طريق مرشح بريسكوت HP، من أجل تحديد مسبق للاتجاه العام للبطالة وللناتج المحلي الإجمالي من أجل تقدير قانون قوردن 1984Gordon، وذلك للفترة (2015-1985)، وبعد تصميم النماذج الرياضية محور الدراسة واختبارها لبيانات الاقتصاد الجزائري توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1-النموذج الأول: بلغت (F=1.55) وهي أصغر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، أي أنه لا توجد علاقة توازن في الأجل الطويل ما بين المتغيرات، بمعنى أن مكونات الطلب الكلي المتمثلة في معدل الانفاق الحكومي، الصادرات، والواردات لا تؤثر في الأجل الطويل على معدلات البطالة مما لا يسمح لنا بتقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل.

2-النموذج الثاني: بلغت (F=4.44) وهي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج ومعنوية عند5%، و10%، إن هذه النتيجة تؤكد وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات المتمثلة في معدلات البطالة، ومكونات النشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي، تكوين رأسمال)، ومعدلات التضخم مما يسمح لنا بتقدير معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير وبعد عملية التقدير باستخدام منهج التكامل المشترك للفجوات الزمنية المتباطئة توصلنا إلى:

- **الأجل الطويل**:

- تبين أن معدلات النمو الاقتصادي ترتبط بعلاقة عكسية ولكن غير معنوية مع معدلات البطالة وهذا ما تبينه الإشارة السالبة، والذي يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى التقليل من معدلات البطالة.

- معدلات التضخم ارتبطت بعلاقة طردية ومعنوية مع معدلات البطالة أي أن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد يؤدي إلى زيادة في معدلات البطالة وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية "**منحنى فيلبس**" أي العلاقة غير محققة.
- معدلات النمو في مخزون رأسمال والتي تعبر أيضا عن مستوى النشاط الاقتصادي فارتبطت عكسيا مع معدلات النمو البطالة أي أن الزيادة في حجم الاستثمارات يؤدى إلى امتصاص معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد.

- **الأجل القصير**:

ظهرت النتائج نوعا ما مغايرة على النتائج المتحصل عليها في الأمد الطويل

- فالنمو الاقتصادي جاءت علاقته غير مطابقة مع النظرية الاقتصادية أي أن معدلات النمو الاقتصادي لا تقلل من معدلات البطالة.
- أما معدلات التضخم فجاءت علاقتها عكسية مع معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد وبالتالي جاءت النتائج مغايرة لنتائج الأجل الطويل، وتتوافق مع النظرية الاقتصادية (منحنى فيلبس يتحقق في الأجل القصير).
- معدلات النمو في مخزون رأسمال ارتبطت عكسيا مع معدلات البطالة وبالتالي جاءت معلمات الأجل القصير متوافقة مع نتائج الأجل الطويل.

وقد بلغ حد تصحيح الخطأ (0.137) وكانت اشارتها سالبة، أي أن (13%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في السنة وعليه يستلزم حوالي 7 سنوات و7 أشهر من أجل العودة إلى الوضع التوازني الطويل الأجل.

3–النموذج الثالث: بلغت (F=6.768) وهي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج ومعنوية عند1%،5% ، و10%، وهذه النتيجة تؤكد وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات المتمثلة في معدلات البطالة، معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم مما يسمح لنا بتقدير معلمات في الأجلين الطويل والقصير.

- **الأجل الطويل:**

- إن معدلات النمو الاقتصادي ترتبط بعلاقة عكسية ولكن غير معنوية مع معدلات البطالة وأن هذه النتيجة تتوافق مع النتائج المتحصل عليها في النموذج الثاني.
- أما معدلات التضخم فقد ارتبطت بعلاقة طردية ومعنوية مع معدلات البطالة وهذه النتيجة تتوافق أيضا مع نتائج تقدير النموذج الثاني.

- **الأجل القصير:**

- إن النمو الاقتصادي يرتبط طرديا مع معدلات البطالة وهذا يتوافق مع نتائج النموذج الثاني.
- أما فيما يخص معدلات التضخم فجاءت علاقتها عكسية مع معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد وبالتالي جاءت النتائج مغايرة لنتائج الأجل الطويل، وتتوافق مع النظرية الاقتصادية (منحنى فيلبس يتحقق في الأجل القصير).

وقد بلغ حد تصحيح الخطأ (0.145) وكانت إشارتها سالبة، أي أن (14%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في السنة وعليه يستلزم حوالي 6 سنوات و8 أشهر تقريبا من أجل العودة إلى الوضع التوازني الطويل الأجل.

4– فيما يخص محاولة تحليل العلاقة القائمة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة وفقا لقانون **قوردن1984**، فتبين أنهما ينتهجان نفس الاتجاه باستثناء بعض الفترات الزمنية التي نلاحظ فيها ظهور هذه العلاقة العكسية ما بين

المتغيرين، وبالتالي فإن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر غير قادرة على التخفيض من معدلات البطالة (لا يمكن تطبيق قانون قوردن في الجزائر خلال فترة الدراسة)، لكن غياب هذه العلاقة ما بينهم لا يعنى عدم الارتباط، وإنما يبين ضعف العلاقة ، لذلك قامت الدراسة في هذه المرحلة باختبار العلاقة السببية ما بين المتغيرين عن طريق سببية غرانجر وتوصلت إلى وجود علاقة سببية في المدى القصير من معدلات البطالة نحو معدل الناتج المحلي الإجمالي وذلك عند معنوية 1%.

5– اختبار الارتباط الذاتي المتقاطع بين وجود ارتباط كبير ما بين معدل الناتج ومعدلات البطالة في الفترة (T=0) مقدر بـ 75%، كما أن تقدير البطالة والناتج متساويان في هذه الفترة وعليه نستنتج أن الأثر ديناميكي يخص فقط الأجل القصير بالإضافة إلى ذلك المتغيرين غير متباطئان، أو قائدان لبعضهما البعض (النمو الاقتصادي والبطالة ذو خاصية Procyclical أي يتزامنان في تقلباتهم).

2–الاستنتاجات:

- بينت النتائج من خلال تقدير النموذجيين بوجود علاقة تربط ما بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر في الفترة طويلة الأجل بعلاقة عكسية، مع غياب هذه العلاقة في الفترة القصيرة الأجل. كما أن مرونة البطالة للانخفاض بالنسبة إلى الناتج أكبر، في مقابل مرونة البطالة بالنسبة إلى التراكم في رأسمال كانت أضعف أي أن معدلات البطالة لا تستجيب للانخفاض عند التغير الإيجابي لمعدلات التراكم في رأسمال بنفس الحجم عند تزايد معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية وكل من دراسة (**يوسفات،2010**) التي درست الاقتصاد الجزائري وتوصلت إلى وجود علاقة طفيفة ما بين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر مع عدم وجود علاقة توازنيه طويلة أو قصيرة

الأجل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر. وهو الحال أيضا بالنسبة إلى دراسة (**دحماني،2013**) التي توصلت إلى غياب العلاقة في الأجلين القصير والطويل ما بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة وعليه إن معدلات النمو يمكنها أن تقلل من معدلات البطالة في المستقبل شرط أن تعمل السياسات على تشجيع الاستثمارات الكثيفة اليد العاملة وتعديل هيكل الاقتصادي الجزائري بهدف امتصاص أكثر لمعدلات البطالة.

- إن من أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي هو معدل التضخم، لكن النتائج التي توصلنا إليها أشارت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين معدل التضخم ومعدل البطالة فهذا ما يفسر ضعف العلاقة ما بين المتغيرين. أي أن علاقة Phillips غير محققة في الأجل الطويل وهذا يتوافق مع دراسة (**سليم عقون،2010**)، ودراسة (**يعقوبي وبوتيارة،2011**)، ودراسة (**طاهر جليط،2016**).

ويمكن تفسيرهم وفقا للنظرية الكينزية بأن تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات الطلب الايجابية الذي يعني زيادة الطلب الكلي نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي في البلد من خلال ارتفاع أسعار النفط وتطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي، أدت إلى زيادة الأسعار (معدلات التضخم)، وذلك نتيجة ثبات العرض الكلي مقارنة بالطلب المتزايد ترتب عنه زيادة إنتاج المؤسسات لزيادة أرباحها، وهذا يتطلب زيادة مدخلات الإنتاج المتمثلة في عنصر العمل ولكن بنسب ضئيلة.

- أما فيما يخص علاقة قوردن وتطبيقها في الجزائر فقد بينت أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر غير قادرة على التخفيض من معدلات البطالة ويرجع ذلك إلى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى النفط الذي يعرف الكثير من التقلبات في الأسواق الدولية، إن هذه النتيجة تختلف عما توصلت إليه دراسة (**بن نافلة، 2015**) حول أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر من خلال دراسة قياسية وفق نموذج (أوكن-

غوردن)، وتوصلت الدراسة على أن مرونة البطالة بالنسبة لنمو الناتج تقدر بـ -2.12% في النموذج الأول، و-0.66% نقطة في النموذج الثاني كما أنها قدرت معدلات البطالة بـ 7 % في سنة 2016.

3-التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات والتي نوجزها في النقاط التالية:

- ينصح على صناع القرار بوضع السياسات التي تهدف إلى التقليل من معدلات البطالة من خلال تعديل آليات خلق فرص العمل الدائمة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المدى الطويل، مع العمل على تحسين هيكل الاقتصاد بما يسمح بزيادة معدلات النمو وبالتالي امتصاص معدلات البطالة كون أن النمو الاقتصادي في الجزائر يؤثر نوعا ما على هيكل الاقتصاد ويقلل من معدلات البطالة.

- التوجيه الجيد للاستثمارات المحلية والأجنبية نحو المؤسسات التي تخلق نموا اقتصاديا وتعتمد على استخدام عنصر العمل أكثر من رأسمال مما يسمح بتقليل معدلات البطالة السائدة، ومن أهم القطاعات الكثيفة اليد العاملة هي القطاع الزراعي والصناعي حيث أن الاستثمار في هذا المجالين سوف يسمح أولا بتغطية الطلب الداخلي وبالتالي مواجهة الارتفاع الحاد في الأسعار ثم كمرحلة ثانية تصديرها إلى الخارج.

- التركيز على قطاعات جديدة وواعدة في الجزائر، وأهمها القطاع السياحي الذي يعتبر قطاع مهمش في الجزائر بالرغم من توفر الجزائر على الكثير من المقومات السياحية، ومن خلال الاستثمار في هذا المجال سوف يفعل الكثير من القطاعات المرتبطة به (الفندقة، النقل، ...إلخ)، وبذلك يحد من البطالة المرتفعة في الاقتصاد كما أنه سوف يحقن النمو الاقتصادي.

المراجع

- المراجع العربية
- المراجع الأجنبية

قائمة المراجع

1- المراجع العربية:

- أبوهات، عبد الكريم، (2011)، "منحنى فيلبس وعلاقة البطالة بالتضخم"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابليون، العراق.
- أحمد، الشفير،(2001)، "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على البطالة والتشغيل في الجزائر-حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، تحث اشراف د زبيري رابح، جامعة الجزائر.
- أسماء، خضيرياس، (2013)، "تحليل معدلات التضخم في العراق خلال الفترة (2000-2010)"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، ص44-68.

- الأخضر، قاسم، (2013)، "أثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- الأشقر، أحمد، (2002)، "الاقتصاد الكلي"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- الأمين، عبد الوهاب، (2002)، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- البشير، عبد الكريم، (2004)، "تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، ص147-180.
- الجراح، محمد بن عبد الله، (2011)، "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1. ص133-153.
- الخليل، سامي، (1986)، "النظريات والسياسات النقدية والمالية"، الطبعة الأولى، الكويت.
- الدباغ، بشير وعبد الجبار، الجرمود، (2003)، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- الدباغ، أسامة بشير، (2007)، "البطالة والتضخم"، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- الدوري، محمد أحمد، (1983)، "التخلف الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- الريموني، عيسى العابد، (1990)، "حلول واقتراحات لحل مشكلة البطالة في الأردن"، نحو خطة وطنية لانقاد.
- السعيد، صادق مهدى، (1978)، "العمل وتشغيل العمال والسكن والقوى العاملة"، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد.
- السقا، محمد ابراهيم، (2012)، "سوق العمل الأمريكية تتحسن على نوع ملحوظ"، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6665.

- السواعي، خالد محمد، (2015)، "أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، ص18-32.
- الشريف، محمد إلمان، (2003)، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج في التوازن اللاتوازن"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- الشوربجي، مجدي، (2009)، "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص141-174.
- العبدلي، عابد، (2005)، "تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية"، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد 27، ص 215-259.
- العروان، إبراهيم، بن عبد الرحمان، (2003)، "نظرية توزيع: دراسة اقتصادية فقهية"، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، العدد الأول، المجلد 16، ص549-570.
- الصعيديّ، عبد الله، (2004)، "مبادئ علم الاقتصاد"، مطابع البيان التجارية، دبي، الامارات العربية.
- الصيداني، علا، (2009)، "أثر الازمة المالية والاقتصادية والعالمية على السياسات التجارة الخارجية في الدول العربية"، ورقة بحثية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزارعة للبلاد العربية، الأمانة العامة، يومي 11 و12 نوفمبر.
- الطاهر، جليد، (2016)، "دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2014)"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد 6. ص199-218.
- الطيب، وافي وبهلول، لطيفة، (2004)، "البطالة في الوطن العربي... أسباب وتحديات"، أبحاث أصوات الشمال، مجلة عربية اقتصادية، العدد 4، ص01-27.
- القريشي، مدحت، (2007)، "التنمية الاقتصادية وموضوعات ونقاشات"، دار وائل للنشر، الأردن.
- القريشي، مدحت، (2007)، "اقتصاديات العمل"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- المحميمد، عبد الكريم، (2007)، "تقدير معدل البطالة في المملكة العربية السعودية (1986-2005) نموذج رياضي"، مجلة الحلوان، العدد 1، مصر.
- المصبح، عماد الدين، (2008)، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، 17-18 مارس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، تنظيم المعهد العربي للتخطيط (الكويت). http://www.arab-api.org/conf/p2.pdf
- المصبح، عماد الدين، (2016)، "نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، محاضرات في الاقتصاد القياسي"، جامعة القصيم، ويمكن التطلع عليها على الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=UriJTW8IrMM&t=463s
- الموسوي، ضياء مجيد، (2005)، "النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- المومني، رياض ونفل، الهزيم، (2011)، "تأثير التجارة الخارجية على التضخم: دراسة تطبيقية على الأردن (1992-2006)"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، المجلد 27، العدد 1(ب)، ص 381-400.
- الوزني، خالد وصفي والرفاعي، أحمد حسيين، (2002)، "مبادئ الاقتصاد الكلي ما بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن.
- الهادي، خالدي، (1996)، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة للنشر، الجزائر.
- ايمان، محمد إبراهيم، (2015)، "أثر النمو الاقتصادي على البطالة: دراسة تطبيقية لقانون أوكن (1980-2012)"، جامعة طنطا، مصر.
- بودخدخ كريم، سلامنة محمد،2010، أثر توسع في النفقات العامة على البطالة 2001-2009، الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة.
- بنابي، فتيحة، (2009)، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاديات المالية البنوك، تحت اشراف د بوفجي عبد الوهاب، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

- بن السعدي، جمال وزاوش، رضا، (2014)، "البطالة في الجزائر: التعريف، الأسباب والأثار الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة.
- بن ختو، يوسف، (2015)، "العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية (حالة الجزائر)"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، تحث اشراف أ.د بوثلجة عبد القادر، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان.
- بن ساحة، مصطفى، (2011)، "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة)"، رسالة ماجستير في التجارة الدولية، تخصص تجارة دولية، تحت إشراف د أعمر عزاوي، المركز الجامعي بغرداية.
- بن شهرة، مدني، (2008)، "سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية"، دار هومة للنشر، الجزائر.
- بن نافلة، قدور، (2015)، "أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية وفق نموذج (أوكن/غوردن) للفترة (1970-2012)"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1. الجزائر، ص1-20.
- بن هارون، عبد الرزاق، (2013)، "استراتيجية ترقية الصادرات الغير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر (قطاع الزراعي-حالة التمور الجزائرية)"، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، تحث اشراف أ.د لخميسي خليفة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- بوفيلح، نبيل، (2012)، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، الجزائر، ص 244-266.
- بوهنة، كلثوم وبن عزة، محمد، (2013)، "انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني حول "التضخم في الجزائر: الأسباب، الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة" في جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل يومي 28-29أكتوبر.
- حبيب، كميل والبني، حازم، (2000)، "من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.

- حربي، موسى عريقات، (1997)، "مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
- حريري، بوشعور و فلاق، صليحة، (2011)، "مسببات ظهور البطالة وأثارها الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة.
- حمداني، محي الدين، (2009)، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص تخطيط، تحت إشراف أ.د رابح زبيري، جامعة الجزائر.
- حمدي باشا، رابح، (2006)، "أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- خليفة، محمد ناجي حسن، (2009)، "البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية"، www .Kantakji. Com/economics
- دادن، عبد الغني و بن طجين، محمد عبد الرحمان، (2012)، "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008)"، مجلة الباحث، العدد 10، ص175-189.
- دحماني، محمد ادريويش، (2013)، "إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، تحث اشراف أ.د بوطالب قويدر، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان.
- دحماني، محمد ادريويش، (2013)، "النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم السياسية)، المجلد 27، العدد 6، ص1294، 1322.
- دحماني محمد ادريويش وناصور، عبد القادر، (2013)، "دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة فرحات عباس سطيف يومي 11 و12 مارس، الجزائر.
- درواسي، مسعود، (2005)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، تحت إشراف طواهر محمد التهامي، جامعة الجزائر.

- دريس، رشيد وبن حمو، فايزة، (2015)، "المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي: تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وشبه المجتمع"، ملتقى دولي حول معوقات التنمية الثقافية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- دندل، فيصل، (2010)، "العلاقة بين الجريمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، تحث اشراف أ.د عماد الدين المصبح، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجمهورية السورية.
- رجاء، عبد الله عيسى السالم، (2015)، "قياس الطلب على الطاقة في العراق للمدة (1995-2012)"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 4، جامعة أم البواقي، ص85-109.
- رمزي، زكي، (1997)، "الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، مجلة عالم المعرفة، الكويت.
- زرنوح، ياسمينة، (2005)، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة تقييمية)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، تحت اشراف د زيروني مصطفى، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية.
- زروخي، صباح وعبد الحميد، برحومة، (2004)، "دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، ص96-117.
- زويش، سمية، (2014)، "السياسات المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2000-2014)"، مذكرة ماستر مالية وبنوك، جامعة البويرة، الجزائر.
- زيرمي، نعيمة، (2011)، "التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق"، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، تحث اشراف أ.د بن بوزيان محمد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- شعباني، إسماعيل، (1997)، "التنمية الاقتصادية"، دار هومة للنشر، الجزائر.
- شلالي، فارس، (2005)، "دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004) مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة (2005-2009)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، تحث اشراف أ.د محمد صالح، جامعة الجزائر.

- شومان، الصراف ونزار، (2013)، "السلاسل الزمنية والأرقام القياسية"، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية للنشر، بغداد.
- شيبي، عبد الرحيم وشكوري، محمد، (2008)، "البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية"، المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية "، القاهرة، جمهورية مصر العربية يومي 17و18 مارس.
- شيخ العيد، جلال وبهدي، عيسي، (2012)، "قياس أثر النمو الاقتصادي علي معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1996-2011)"، مجلة الباحث، العدد 11، ص23-34.
- عابد بن عابد، راجح العبدلي الشريف، (2007)، "تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، ص2-56.
- عبد الرزاق، محمد صالح، (2008)، "ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي (الواقع والاحتساب)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تحث اشراف أ.د رشيد عباس الجزراوي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
- عبد اللطيف، مصطفي وعبد الرحمان، بن سانية، (2011)، "انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي"، ملتقى دولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي لغرداية.
- عبلة عبد الحميد بخاري، (بدون تاريخ)، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث.http://www.google.fr/url?url=http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads
- عجمية، محمد عبد العزيز، (2007)، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر.
- عجمية، محمد عبد العزيز و الليتلي، محمد علي، (2004)، "التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياستها"، الدار الجامعية، مصر.
- عمر صخري، (2000)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عزيرو، راشدة، (2011)، "مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة.

- عطا الله، مسعود وبوثلجة عبد الناصر، (2014)، "أثر مزاحمة الانفاق العمومي للاستثمار الخاص في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 7، المجلد 2، ص23-38.

- عفيفي، محمد صلاح يوسف وهبة السيد، محمد سيد أحمد، (2015)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (2014-1990)"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز بعنوان الاقتصاد الوطني: التحديات والطموحات، يومي 26 و28 رجب، جدة، جامعة الملك عبد العزيز.

- عقون، سليم، (2010)، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معل البطالة (دراسة قياسية تحليلية) حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، تحت إشراف د. يوسف بركان، جامعة فرحات عباس سطيف.

- علي، حسن وعبد اللطيف، الشومان، (2013)، "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جدر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد 9، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

- على، سيف على المزروعي،(2012)، "أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد01،ص611-650.

- عمورة، جمال، (2006)، "دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)"، ندوة عربية حول البطالة، أسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع، جامعة البليدة.

- طاوش، قندوسي،(2014)، "تأثير النفقات الحكومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012"، مذكره دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسير، تحث اشراف ا د صوار يوسف، جامعة ابو بكر بلقايد.

- طلافحة، حسين، (2012)، "حل معضلة المتعلمين في البلدان العربية"، مداخلة في حلقة نقاشية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

- قريبي، ناصر الدين، (2014)، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، تحث اشراف د بوحفص حاكمي، جامعة وهران.
- كامل، رشيد علي التل، (1991)، "أثر التعليم على النمو الاقتصادي (حالة الأردن)"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد، تحت إشراف د منذر الشرع، جامعة اليرموك، الأردن.
- كبداني، سيد أحمد، (2013)، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليله قياسية)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، تحث اشراف أ.د بن بوزيان محمد، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان.
- كحلاوي، (2010)، "العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي"، مجلة تونس الاقتصادية، العدد 3.
- كلو، مهدي، (2003)، "الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية دفعات 1990-1991-1992-1993"، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر.
- كواشخية، اسحاق، (2015)، "النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر (تحليل مدى ملائمة قانون اوكن)"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، تحث اشراف د عقبة عبد اللاوي، جامعة حمة لخضر بالوادي.
- ماضي، بلقاسم و أمال، خدادمية، (2012)، "أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها"، الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة.
- مجيد، علي حسين وعفاف، عبد الجبار سعيد، (2004)، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- مختاري، فيصل، (2008)، "دراسة العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية في الجزائر"، www.kantkji.com/fiqh/files/economics/7841.doc.
- مسعى، محمد، (2012)، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد10، ص147-160.

- معطى الله، أمال، (2015)، "أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد كمي، تحث اشراف أ.د بلمقدم مصطفى، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان.
- معمري، موسى، (2009)، "أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية (1989-2009)"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، تحت اشراف أنور راشد القرعان، جامعة اليرموك، الأردن.
- مقراني، حميد، (2015)، "أثر الانفاق الكلي على معدلات البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد كمي، تحث اشراف د سبيع عبد الحكيم، جامعة بومرداس.
- ميرفت، محمد محمود عوض، (2011)، "التأثير الديموغرافي واسقاطاته في حجم القوى العاملة وتوزيعها في الولايات الشمالية"، رسالة ماجستير في الاحصاء التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
- ميشيل، تودارو، (2006)، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
- ندوة، هلال جودة وعيسى، رجاء عبد الله، (2010)، "العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda- Yammoto"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 3، ص63-87.
- نعمة الله، نجيب إبراهيم و إسماعيل، حسين إسماعيل،(2006)، "أسس الاقتصاد الكلي"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- وجدان، حسن العتوم، (2003)، "أثر إحلال العمالة الوافدة بعمالة أردنية على واقع مشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، تحث اشراف أ.د فتحي العاروري، الجامعة الأردنية.
- وعيل، ميلود، (2014)، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية (دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، تحت اشراف د هاشم جمال، جامعة الجزائر 3.

- وفاء، عبد الباسط، (2000)، "النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي"، دار النهضة العربية للنشر، مصر.
- يحيات، مليكة، (2007)، "اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت اشراف أ.د باشي أحمد، جامعة الجزائر.
- يعقوبي، محمد وعنتر، بوتيارة، (2011)، "تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)"، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة.
- يوسفات، علي، (2013)، "البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)"، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة.

التقارير والمنشورات

- التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط لسنة 2008.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 29-07-2015، العدد 4.
- الديوان الوطني للإحصائيات.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1998، "تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي"، السداسي الأول.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1998، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.
- صندوق النقد الدولي.
- مشروع تقرير حول علاقة التكوين بالشغل، الدورة الرابعة عشر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 1999.

مواقع الأنترنت

- http://www.amf.org.ae/ar
- http://www.economie-generale.com/formule-economique.html
- http://www.ons.dz/Definitions-des-concepts-utilises,57.html
- https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1303
- http://www.ads.dz/documents/prg_afs.html
- http://www.andi.dz/index.php/fr/a-propos
- http://www.anem.dz/.html

2-المراجع باللغة الأجنبية:

- Abbas, Shujaat, (2014), "Long Term Effect of Economic Growth on Unemployment Level: In Case of Pakistan, **Journal of Economics and Sustainable Development**, Vol 5, No 11. pp 103-107.
- Al-Habees, M., Abu Rumman, M, (2012), "The Relationship Between Unemployment and Economic Growth in Jordan and Some Arab Countries, **World Applied Sciences Journal**, Vol. 18, No.5, PP 673-680.
- André Makutubu Balib Wanabo, **"Vérification empirique de la loi d'Okun cas de la république démocratique du CONGO"** http://www.memoireonline.com/07/08/1441/m_verification-empirique-loi-d-okun-rdc-1960-2001.html.
- Aristotelis koutroulis, Yannis pangopoulos, Ekaterini tsouma, (2016), "asymmetry in the response of unemployment to output changes in Greece:

evidence from hidden co-integration", **journal of economic asymmetries**, vol 13,pp 81-88 .

- Arture Charpentier, (2005), **"cours de séries temporelles, Théorie et Application"**, Dauphine, université de Paris, volume 1.
- Athia economou and locovos N.Pesarianos, (2016), "revisiting okun's law in European Union countries", **journal of economic studies**, vol 43, issue 2, pp 275-287.
- bellal.S, (2003), "Prix rente et accumulation cas de l'Algérie", **revue du chercheur**, université de Ouargla, pp01-09
- Bouyakoub, (1997), "l'économie algérienne et le programme d'ajustement structural", **revue confluences**, université d'Oran.
- Chaido, Dristsaki & Nikolas, (2009), "Okun's coefficient four Mediterranean member countries of EU: An empirical study", **international journal of business and management**, vol 4, No 5, pp 18-26.
- Christine, Dolle, (2001), "Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES, l'exemple du chômage, thèse de doctorat, université Aix-marseille1.
- Durand et M, Huchet, (2003), "La loi d'okun comme indicateur de dispersion des pays européens: peut-on parler de convergences des structures ?", Journées de l'AFSE, Lille.
- Eduard, Loria & leobardo de jesus, (2007), **"The robustness of okun's law: Evidence from Mexico"**, (A quarterly validation,1985.1-2006.4).
- Elisabeth.T, Cerdeira, J.P, Ricardo, F.S, (2009), " Cointegration an-asymmetric adjustment between output and unemployment: an application to US economy, 10th International Network for Economic Research (INFER), Annual Conference in University of Évora, Portugal, September 19-21.
- Friedman, (1977), "Nobel lecture: Inflation and unemployment", **The journal of political economy**, vol 85, N 03, pp 451-472

- Hamad.A, AL-ghannam, (2005), "The Relationship between Economic Growth and Employment in Saudi Private Firms, Saudi Economic Association , economic studies, volume 5, 9. King Saud University.
- Imad A. M, (2008), "Economic growth and unemployment in Arab countries: Is Okun's law valid?", **Journal of Development and Economic Policies**, Vol 10, No 02, pp 4-25.
- Irfan. L, Sulaiman. D, Anwer. J, Adnan .H, (2010), "Test of okun's law in some Asian countries co-integration approach", **European journal of scientific research**, vol 40, issue (1), pp 73-80.
- Joffe. G, (2002), "The role of violence within the Algerian economy", **journal on north African studies**, Vol 07, No 01, pp 1-20.
- Keong, C. C, Yusop. Z and Sen, V. L. K, (2005), **"Export-Led Growth Hypothesis in Malaysian: An Investigating using Bounds Test"** www.sunway.edu.my/others/vol2/choong13.pdf
- Kreishan Fuad. M, (2011), "Economic Growth and Unemployment: An Empirical Analysis", **Journal of Social Science**, Vol 7, N 02, PP. 228-231.
- Nego yee ting and Loi siew ling, (2011), "okun's law in Malaysia: an autoregressive distributed lag (ARDL) approach with hodrick-percott (HP) filter", Journal of Global Business and Economics, Global Research Agency, vol 2 (1), pp 95-104.
- Okun A M, (1962), "Potential GNP & Its Measurement and Significance, American Statistical Association, Proceedings of the Business and Economics Statistics Section, PP 98-103.
- Ola, david oluyomi, oluwatobi, stephen and ogundipe adeyem, (2016), "output and unemployment relationship: how applicable is the okun's law to Nigeria", **journal of social sciences**, vol 11(8), pp 1422-1427.
- ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2005.
- ONS, rétrospective statistique 1970-2002, Edition 2005.

- ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003, N°34, Edition 2005.
- ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003-2005, N°36, Edition 2007.
- ONS, collection statistique, N°36, enquête emploi auprès des ménages 2004, Juillet 2005.
- ONS, collection statistique, N°126, enquête emploi auprès des ménages 2005, Janvier 2006.
- ONS, collection statistique, N°132, enquête emploi auprès des ménages 2006, février 2007. ONS, collection statistique, N°139, enquête emploi auprès des ménages 2007, Juin 2008.
- ONS, collection statistique, N°146, enquête emploi auprès des ménages 2008, Décembre 2009.
- ONS, collection statistique, N°165, enquête emploi auprès des ménages 2009, Juin 2010.
- ONS, collection statistique, N°170, enquête emploi auprès des ménages 2010, Mars 2013.
- ONS, collection statistique, N°185, enquête emploi auprès des ménages 2013, Mai 2014.
- ONS, collection statistique, N°198, enquête emploi auprès des ménages 2015, Janvier 2016.
- Ozel, Hasan, Alp, Sezgin, Fundah and Topkaya Ozgur, (2013), "Investigation of Economic Growth and Unemployment Relationship for G7 Countries Using Panel Regression Analysis", **International Journal of Business and Social Science**, Vol 4, N 06, pp 163- 171.
- Par, Osterholm, (2015), "Time variation in okun's law in Sweden, **journal applied economics letters**, Vol 23, issue 6, pp 436-439.
- Paul, Massé, (2011), "**histoire economique et social du monde: de l'origine de l'humanité au XXe siècle"**, tome (01), Edition l'harmattan, Paris.

- Ratoul, Mohamed, (2008), "Economic reform and political openings: lessons from Algeria. Arab Insight. Summer 2008. https://www.google.fr/#q=RATOUL,+Mohamed.+Economic+reform+and+political+openings:+Lessons+from+Algeria.+Arab+Insight.+Summer+2008.+&*&spf=1041
- Régis, Bourbonnais, (2004), **"économétrie"**, édition Dunod, 5 édition, Paris France.
- Shapiro, E. (1996), **Macroeconomic Analysis**, Galgotia Publications, New Delhi.
- Zeleha, mohd nor, Norashidah, Mohamed Nor and Judhiana, Abdul Ghani, (2007), "The relationship between output and unemployment in Malaysia: does okun's law exist? ", **jornal of economics and management**, Vol 1, No 03. pp 337-344.

الملاحق

الملحق رقم(01): مؤشرات الاقتصاد الجزائري

السنوات	معدل البطالة	معدل النمو الاقتصادي	معدل التضخم	معدل النمو في مخزون رأسمال	الانفاق الحكومي	الصادرات	الواردات
1985	13.59	3.7	10.48	4.96	16,71	23,58	26,74
1986	16.24	0.4	12.37	13.93-	18,99	12,85	23,175
1987	21.35	0.7-	7.44	20-	19,43	14,27	18,41
1988	21.22	1-	5.91	7.89	20,11	15,50	22,60
1989	20.04	4.4	9.3	5.31	18,00	18,63	28,51
1990	19.76	0.8	16.65	4.47-	16,06	23,44	24,93
1991	20.59	1.2-	25.89	9.21-	14,71	29,11	23,59
1992	21.2	1.8	31.67	8.29-	16,01	25,31	23,86
1993	23.15	2.1-	20.54	6.07-	17,32	21,78	23,13
1994	24.3	0.9	29.05	4.4	17,87	22,53	26,05
1995	24.5	3.8	29.78	0.84	16,76	26,196	28,99
1996	27.98	4.09	18.68	3.61-	15,77	29,76	23,94
1997	27.96	1.1	5.73	3.87-	16,53	30,90	21,33
1998	28.02	5.1	4.95	20.87	17,79	22,57	22,51

23,68	26,80	16,78	2.06-	2.65	3.2	29.29	**1999**
21,35	41,17	13,58	6.95-	0.34	2.2	29.5	**2000**
22,01	36,68	14,77	12.7	4.23	4.61	27.3	**2001**
25,62	35,50	15,48	20.09	1.42	5.6	25.9	**2002**
23,87	38,24	14,80	11.1	4.27	7.2	23.71	**2003**
25,64	40,05	13,77	10.6	3.96	4.3	17.7	**2004**
24,07	47,20	11,45	11.4	1.38	5.9	15.26	**2005**
21,91	48,81	11,23	1.8-	2.31	1.7	12.3	**2006**
24,86	47,06	11,64	11.2	3.67	3.4	11.8	**2007**
28,71	47,97	13,20	6.6	4.86	2.4	11.3	**2008**
35,95	35,37	16,14	9.6	5.73	1.6	10.2	**2009**
31,42	38,44	17,22	2.9	3.91	3.6	10	**2010**
28,73	38,97	20,76	7.8-	4.52	2.8	10	**2011**
29,11	37,74	20,78	14.3	8.89	3.3	11	**2012**
30,27	33,14	18,90	10.4	3.25	2.8	9.8	**2013**
32	30,5	19,1	9.5	2.9	3.8	10.6	**2014**
31	31,3	19,4	8.7	4.8	3.8	11.82	**2015**

المصدر: بيانات البنك العالمي.

الملحق رقم(02):

التوزيع النسبي للمتعطلين في الجزائر حسب الجنس

السنة	معدلات البطالة (%)	
	ذكور	إناث
2000[1]	88.62	11.38
2001[2]	82.71	17.29
2003[3]	84.68	15.32
2004[4]	81.99	18.01
2005(5)	82.79	17.21
2006(6)	79.65	20.35

22.02	77.98	**2007**[7]
25.75	74.25	**2008**[8]
26.03	73.97	**2009**[9]
32.34	67.76	**2010**[10]
31.6	68.4	**2013**[11]
28.72	71.35	**2015**[12]

الملحق رقم(03):

التوزيع النسبي للمتعطلين في الجزائر حسب الفئات العمرية

	2000 (1)	**2001** (2)	**2003** (3)	**2004** (4)	**2005** (5)	**2006** (6)	**2007** (7)	**2008** (8)	**2009** (9)	**2010** (10)	**2013** (11)	**2015** (12)
20– سنة	25.49	16.82	15.84	15.4	14.18	26.2	31.3	12	23.2	23.2	11	10.2
24–20 سنة	30.34	29.41	32.09	30.2	33.22	23.5	26.1	33.2	20.6	21	31.8	28.6
29–25 سنة	22.10	24.75	24.51	27.7	27.53	19.7	21	29.8	16	16.5	26	29.1
34–30 سنة	10.14	12.01	11.82	12.4	12.2	11.5	12.7	12.8	9.5	8.9	13.8	14.8
39–35 سنة	4.47	6.66	6.43	6.2	5.82	6.8	7.9	5.9	5.3	4.6	7.4	7.1
44–40 سنة	2.82	3.99	3.61	3.5	2.98	3.9	4.3	2.8	2.8	2.8	4.3	4.8

49–45 سنة	1.91	3.11	2.49	1.94	1.5	1.35	3.9	3.7	1.0	2.3	1.7	2	1.9
54–50 سنة	1.97	2.49	0.78	0.77	0.7	0.54	1.9	2.4	0.9	2	1.9	1.1	1.1
59–55 سنة	0.76	0.78	0.77	0.77	0.7	0.54	1.9	2.4	0.9	2	1.9	1.1	1.1
المجموع٪	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

الملحق رقم(04):

التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المنطقة الجغرافية في الجزائر

	2000 (1)	**2001** (2)	**2003** (3)	**2004** (4)	**2005** (5)	**2006** (6)	**2007** (7)	**2008** (8)	**2009** (9)	**2010** (10)	**2013** (11)	**2015** (12)
حضري	62.82	62.21	58.85	59.49	57.66	62.65	63.89	86.57	73.97	70.07	73.5	71.9
ريفي	37.18	37.79	41.15	40.51	42.34	37.35	36.11	13.43	26.0	29.93	26.5	28.1
مجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

الملحق رقم(05):

التوزيع النسبي للمتعطلين في الجزائر حسب الحالة الزوجية

الحالة الزوجية	**التوزيع النسبي(%)**						
	2004 (4)	**2005** (5)	**2006** (6)	**2007** (7)	**2009** (9)	**2013** (11)	**2014** (13)
أعزب	84.5	86.5	80.74	84.9	70.87	81.6	81.3
متزوج	15.5	13.5	19.25	15.1	29.13	17.1	18.5
أخرى	/	/	/	/	/	1.3	0.2

الملحق رقم(06):

التوزيع النسبي للمتعطلين في الجزائر حسب المستوى التعليمي

	2004 (4)	2005 (5)	2006 (6)	2007 (7)	2008 (8)	2009 (9)	2010 (10)	2013 (11)	2015 (12)
بدون	5.02	2.27	3.4	3.3	2.1	2.2	1.9	1.6	3.5
ابتدائي	19	17.26	17.4	19.1	14.3	16.5	12.6	12.5	15.1
متوسط	41.50	43.1	40.3	42.1	42.5	35.3	29.5	31.2	30.7
ثانوي	23.02	25.3	29.4	25	21.3	18.5	15.3	16.9	18.1
تعليم عالي	11.36	12.07	9.5	10.5	19.8	30.5	44.5	31.8	32.6

الملحق رقم(07):

التوزيع النسبي للمتعطلين في الجزائر حسب مدة التعطل

مدة التعطل	التوزيع النسبي(%)				
	اقل من سنة	1-2 سنة	أكثر من سنتين	غير مصرح	مجموع
2003(3)	38.87	20.48	40.65	/	٪100
2004(4)	40.61	22.43	36.96	/	٪100
2005(5)	40.68	21.75	37.57	/	٪100
2006(6)	42.41	21.7	33.02	2.39	٪100
2007(7)	44.95	21.53	33.52	/	٪100
2008(8)	40.84	22.37	37.42	/	٪100
2009(9)	38.38	22.39	28.54	10.69	٪100
2010(10)	33.8	18.4	47.8	/	٪100
2013(11)	35.5	20.3	40.5	3.8	٪100
2015(12)	25.1	23.2	49	2.7	٪100

ملاحظة: لم نتمكن من الحصول على بيانات 2000-2002 من الديوان الوطني للإحصائيات "غير متوفرة"

مصادر: الملحق:(2)،(3)،(4)،(5)،(6)،(7)

(1),(2)- **ONS**, **rétrospective statistique1970-2002**, **Edition 2005**.**p57**,**p58**.

(3)-**ONS**, **l'Algérie en quelques chiffres**, **résultats 2003**, **N°34**, **Edition 2005**, **pp13**.**15**

(4)– ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003–2005, N°36, Edition 2007, p42 ,p43.

(4)–ONS, collection statistique, N°36, enquête emploi auprès des ménages 2004, juillet 2005, p43,45.

(5)–ONS, collection statistique, N°126, enquête emploi auprès des ménages 2005, janvier 2006.p51,p53.

(6)–ONS, collection statistique, N°132, enquête emploi auprès des ménages 2006, février 2007.p58,p59,p60 ;p66.

(7)–ONS, collection statistique, N°139, enquête emploi auprès des ménages 2007, juin 2008.p62,p63,p64.

(8)–ONS, collection statistique, N°146, enquête emploi auprès des ménages 2008, décembre 2009. p49,p51.

(9)– ONS, collection statistique, N°165, enquête emploi auprès des ménages 2009, juin 2010.p57,p59.

(10)–ONS, collection statistique, N°170, enquête emploi auprès des ménages 2010, mars 2013.p68,p70.

(11)–ONS, collection statistique, N°185, enquête emploi auprès des ménages 2013, mai 2014.p100,p101 ,p102.

(12)–ONS, collection statistique, N°198, enquête emploi auprès des ménages 2015, janvier 2016.p5,p6.

الملحق رقم(08):

الاتجاه العام لمعدل البطالة والاتجاه العام للناتج المحلي الاجمالي

Années	U	U TREND	U_t^c	GDP	Log GDP	log GDP TREND	Y_t^c
1985	13,59	15,87717	-2,28717	5,7938E+10	24,782	24,875	-0,093
1986	16,14	17,05023	-0,91023	6,3696E+10	24,877	24,845	0,032
1987	21,35	18,20043	3,14957	6,6742E+10	24,9241	24,815	0,1091
1988	21,22	19,29577	1,92423	5,9089E+10	24,802	24,783	0,019
1989	20,04	20,33579	-0,29579	5,5631E+10	24,742	24,749	-0,007
1990	19,76	21,33926	-1,57926	6,2045E+10	24,851	24,7163	0,1347

1991	20,59	22,32196	-1,73196	4,5715E+10	24,545	24,682	-0,137
1992	21,2	23,28393	-2,08393	4,8003E+10	24,594	24,651	-0,057
1993	23,15	24,20785	-1,05785	4,9346E+10	24,622	24,622	0
1994	24,3	25,05557	-0,75557	4,2543E+10	24,473	24,596	-0,123
1995	24,5	25,77838	-1,27838	4,1764E+10	24,455	24,573	-0,118
1996	27,98	26,31998	1,66002	4,6941E+10	24,572	24,551	0,021
1997	27,96	26,61133	1,34867	4,8178E+10	24,598	24,528	0,07
1998	28,02	26,59995	1,42005	4,8188E+10	24,598	24,502	0,096
1999	29,29	26,24687	3,04313	1,8641E+10	23,648	24,471	-0,823
2000	29,5	25,5273	3,9727	5,479E+10	24,726	24,347	0,379
2001	27,3	24,44692	2,85308	5,4745E+10	24,725	24,384	0,341
2002	25,9	23,05109	2,84891	5,676E+10	24,762	24,313	0,449
2003	23,71	21,41372	2,29628	6,7864E+10	24,94	24,22	0,72
2004	17,7	19,63723	-1,93723	8,5325E+10	25,169	24,107	1,062
2005	15,26	17,84698	-2,58698	1,032E+10	23,057	23,982	-0,925
2006	12,3	16,14895	-3,84895	1,1703E+10	23,183	23,866	-0,683
2007	11,8	14,62327	-2,82327	1,3498E+10	23,325	23,77	-0,445
2008	11,3	13,31157	-2,01157	1,71E+10	23,562	23,696	-0,134
2009	10,2	12,22726	-2,02726	1,3721E+10	23,342	23,645	-0,303
2010	10	11,3636	-1,3636	1,6121E+10	23,503	23,614	-0,111
2011	10	10,69363	-0,69363	2,0001E+10	23,719	23,598	0,121
2012	11	10,1767	0,8233	2,0905E+10	23,763	23,592	0,171
2013	9,8	9,765272	0,034728	2,097E+10	23,766	23,589	0,177
2014	10,6	9,419999	1,180001	2,1352E+10	23,784	23,588	0,196
2015	11,82	9,101906	2,718094	1,6684E+10	23,537	23,586	-0,049

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews9 .

Abstract

This study aimed to analyze and measure the dynamic impact of economic growth on unemployment rates in the Algerian economy for the period (1985-2015) using the time series methods of the study variables. To achieve this goal, the dynamic relationship between unemployment rates and macroeconomic variables was estimated by using ARDL Bounds Testing Approach to Co-integration in the first phase, and then we have assessed the relationship of Okun (developed by Gordon) to estimate short- and long-term elasticities.

The main findings of this study are: The components of the economic activity represented by both economic growth rates and capital accumulation rates have a slight impact on long-term unemployment rates. In the long term, unemployment rates don’t respond to both the volume of government expenditure and exports and imports, in addition, Phelps's relationship was not achieved.

By deconstructing time series for both Growth domestic product and unemployment rates through the Prescott HP filter, in order to pre-determine the general trend of unemployment and Growth domestic product to estimate the Gordon1984 law, we found that the Gordon law can’t be applied in Algeria, so the economic growth doesn’t contribute to the diminishion of unemployment rates, and economic growth and unemployment have a Procyclical characteristic, which is consistent with their fluctuations.

The study recommended that the structure of the Algerian economy should be reformed in such a way as to accommodate a larger number of workers and increase growth rates, while encouraging labor-intensive investments, thereby increasing real growth domestic product (GDP) and reducing unemployment.

Keywords: Economic growth, Unemployment, HP filter, General trend, Gordon model, ARDL Bounds Testing Approach to Co-integration.